

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف إخاء عدل
وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية



2012

الإطار
الإستراتيجي
لمحاربة الفقر
2015-2011

تقرير حول تنفيذ
خطة العمل الثالثة

مسودة
مايو 2013

فهرست الموضوعات

3	ملخص تحليلي
8	مقدمة
10	حصيلة تلخيصية بتنفيذ المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لعام 2012
10	1. النمو والإطار الاقتصادي الكلي
10	1. إطار اقتصادي كلي مستقر وسليم
16	2. تعميق الإصلاحات الهيكلية
19	3. تطوير البنى الأساسية التي تدعم النمو
22	4. الاستغلال الأمثل لمصادر النمو
28	2. المجالات ذات الأولوية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر
28	1. التعليم والتكوين
	2. الصحة والتغذية 31
33	3. المياه
34	4. التنمية الريفية
34	5. الأمن الغذائي
36	6. التنمية الحضرية
38	7. التثمين الاقتصادي للثروة الطبيعية
41	3. المجالات الأفقية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر
41	1. الحكامة الترابية والمحلية
43	2. الحكامة البيئية
43	3. التشغيل
44	4. التمويلات الصغيرة والمقاولات الصغرى
45	5. النوع والطفولة والسياسة السكانية
46	6. الحماية الاجتماعية
47	7. الثقافة والشباب والرياضة
48	8. النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية
49	4. تعزيز القدرات المؤسسية والحكامة
49	1. الحكامة السياسية والديمقراطية
50	2. تعزيز الوحدة الوطنية
51	3. العدل والسلطة القضائية
52	4. الحكامة الاقتصادية
53	5. رقابة المواطن على النشاط الحكومي
53	6. الحكامة البيئية
54	7. الاتصال
54	8. تعزيز قدرات الفاعلين العموميين
55	5. المقاربة التشاركية
57	6. المتابعة والتقييم
59	IV. الدروس المستخلصة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر/ المرحلة III عام 2012
61	V. آفاق 2013 – 2015
61	المحور I- تسريع النمو واستقرار إطار الاقتصاد الكلي
61	1. إطار اقتصادي كلي مستقر وسليم
63	2. تعميق الإصلاحات الهيكلية
65	3. تنمية البنى التحتية الداعمة للنمو
67	4. الاستغلال الأمثل لمصادر النمو

المحور II: إرساء النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء.....	70
1. التنمية الريفية.....	70
2. الأمن الغذائي.....	70
3. التنمية الحضرية.....	71
4. التمويل الصغير والمؤسسات الصغيرة.....	72
5. التثمين الاقتصادي لرأس المال الطبيعي.....	73
6. الحماية الاجتماعية.....	73
المحور III: تنمية الموارد البشرية وتوسيع الخدمات القاعدية.....	75
1. التعليم 75	
2. الصحة والتغذية 77	
3. التشغيل.....	79
4. المياه والصرف الصحي.....	79
5. الترقية النسوية وإنصاف النوع.....	81
6. الطفولة 81	
7. السياسة السكانية.....	81
8. الثقافة والشباب والرياضة.....	82
9. النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية.....	82
المحور IV : تحسين الحكامة وتعزيز القدرات.....	83
1. الحكامة الاقتصادية.....	83
2. الحكامة الديمقراطية.....	84
3. الحكامة الإقليمية والمحلية.....	86
4. رقابة المواطن للعمل العمومي.....	86
5. الحكامة الإدارية.....	88
المحور V: تعزيز الإشراف ومتابعة وتقييم وتنسيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة 3.....	89
1. المنظومة المؤسسية لمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر – المرحلة 893	
2. نظام المتابعة والتقييم وأدوات رفع التقارير.....	89
3. التنسيق.....	90
4. تفعيل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.....	90
ملحق 1: ترتيبات مؤسسية لمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.....	92
ملحق 2: مصفوفة الأنشطة ذات الأولوية 2013 - 2015.....	93
ملحق 3: مصفوفة مؤشرات الأداء.....	166

أ. ملخص تحليلي

أعدت موريتانيا إطارا استراتيجيا لمحاربة الفقر للفترة 2001-2015. وتم اعتماده قانونا توجيهيا حول محاربة الفقر برقم 050-2001 بتاريخ 25 يوليو 2001. ويتأسس هذا الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على مسار تشاركي واسع كما أنه يشكل مرجعا لصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية. إنه خطة التنمية للبلاد على المديين المتوسط والبعيد حيث أن بُعد الاستراتيجي هو القضاء على الفقر ك مطلب وطني وكأولوية بالنسبة لجميع السياسات الوطنية.

يشكل الإطار الاستراتيجي الأداة التوجيهية للسياسات العمومية والتنمية ويضمن تناسقها فيما بينها لبلوغ أهداف تخفيف الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان. ويتعلق الأمر بوسيلة وبإطار للتشاور مع الشركاء في التنمية بما يسمح بالحصول على تأييدهم للأهداف الإنمائية التي رسمتها السلطات العمومية مقرونة بعدد من مؤشرات الأداء والتأثير. وعلى هذا الأساس يعتبر: (1) الإطار المرجعي الأوسع لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط؛ (2) المرجع الأساس لكافة الشركاء الفنيين والماليين في دعمهم للبلاد؛ (3) الأداة الأساسية المناسبة لتعبئة الموارد لتمويل التنمية.

إن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الذي تم إعداده في سياق المبادرة المعززة لتخفيف مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون كان موضوع تشاور موسع بين الإدارة والمنتخبين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الفنيين والماليين. وبذلك جاء ثمره لهذا التشاور على المستوى الوطني. وكان الإطار الاستراتيجي الذي يراعي الأهداف الإنمائية للألفية يقوم في السابق على أربعة محاور إستراتيجية: (1) تسريع النمو الاقتصادي واستقرار الإطار الاقتصادي الكلي؛ (2) ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء؛ (3) ضمان تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية و؛ (4) تحسين الحكامة وتعزيز القدرات.

وقد بدأ تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2001-2015 بخطة العمل الرباعية الأولى التي غطت الفترة 2001-2004. وخلال هذه الفترة لم يكن نظام متابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي - إذا استثنينا التوجيهات العامة التي تضمنتها خطة العمل هذه - يعتمد على أية وثيقة مرجعية تبين بشكل واضح إطار نشاطات المتابعة والتقييم (مخطط مسؤوليات، إجراءات تبادل المعلومات ورفع التقارير، قواعد للمتابعة والتقييم، إلخ...). ومن حيث الأساس كان نظام المتابعة والتقييم ينحصر في مسار إعداد تقرير التنفيذ السنوي. غير أن تنفيذ خطة العمل الأولى كان موضوع متابعة صارمة وتقييم تشاركي في المرحلة الأولى ضمن الفرق الفنية المتخصصة ثم على مستوى لجان التشاور المختلفة (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، المانحين) وأخيرا خلال أعمال الجلسات الوطنية التشاورية حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر. وقد سمح هذا المسار بإصدار تقارير سنوية منتظمة لمتابعة الفقر وتنفيذ خطة العمل.

وسارت مراجعة خطة العمل الأولى على منهجية جديدة في الصياغة وفي المتابعة والتقييم وتمشيا مع منهجية تتسم كذلك بروح التشاور والمشاركة. وقد تجسدت في تحديث أهداف وتوجيهات إستراتيجية سمحت بإعداد خطة العمل الثانية الخماسية التي غطت الفترة 2006-2010. وبفضل هذه المراجعة وسعيا إلى تصحيح مكامن النقص التي لوحظت فقد تم العمل بالمحاور الأربعة الأصلية التي لا تزال وجيهة وتم إكمالها بمحور خامس أفقي يتناول تعزيز الإشراف والمتابعة والتقييم والتنسيق.

ومع انتهاء خطة العمل الثانية للإطار الاستراتيجي، أقرت موريتانيا في شهر مارس 2011 وعلى المدى المتوسط (2011-2015) خطة عملها الثالثة التي تتفق من حيث تنفيذها مع سياق تخفيف الفقر كهدف يحظى بالأولوية في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي قوبل في شهر يوليو 2009 بتركية غالبية الموريتانيين.

وفي هذا الإطار، تعززت منظومة متابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر عام 2011 من خلال إعداد وتعميم وتنفيذ نموذج لتفعيل خطة العمل الثالثة التي تنص على إعداد تقرير سنوي يبرز الحصيلة والدروس الأساسية المستخلصة من سنة كاملة من التنفيذ مع تحديث الآفاق المستقبلية للفترة المتبقية.

وحرصاً منها على ضمان تفعيل خطة العمل الثالثة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وبرامج تفعيله، فقد أولت الحكومة عناية خاصة لمنظومة متابعة وتقييم التنفيذ التي اعتبر أداؤها دون الطموح خلال خطتي العمل السابقتين (2001-2004 ثم 2006-2010).

وبالاعتماد على مقارنة تسند المسؤولية إلى الفاعلين المكلفين بتنفيذ مختلف المشاريع والبرامج التي تحتويها مصفوفة الأنشطة ذات الأولوية في الفترة 2011-2015 ومن منطلق استيعاب مختلف الفاعلين للمقاربة المذكورة، فقد تبنت الحكومة منهجية تشاركية طويلة عام 2011 بمناسبة انطلاق مسار إعداد تقرير التنفيذ في أولى سنوات خطة العمل الثالثة. وقد تم اعتماد التقرير الأول بمناسبة انعقاد الأيام التشاورية في كيفه يومي 22 و 23 ديسمبر 2012 وهي المرة الأولى التي تجري فيها هذه الأيام خارج نواكشوط مما يعبر عن عزم السلطات العمومية على اعتبار المقاربة التشاركية اللامركزية في طليعة أولوياتها.

وتعززت الحكومة بمناسبة اعتماد خطة العمل الثالثة إصدار تقرير سنوي منتظم يسمح في آن واحد بتنشيط مسار المتابعة وجمع أنشطة إصدار التقارير التي كانت تتم بصفة مبعثرة دون أن يكون هناك تجميع للبيانات حول تنفيذ المشاريع والبرامج. وتجسدت إرادة السلطات العمومية هذه في إعداد تقرير تنفيذ خاص بالسنة الثانية (2012) من خطة العمل الثالثة ووفق مسار تشاركي موسع.

المسار التشاركي لإعداد التقرير

سيكرس تقرير تنفيذ خطة العمل الثالثة لعام 2012، وهو ثمرة مسار تشاركي واسع ضم في كل مراحله مجموع الفاعلين في محاربة الفقر: الإدارة العمومية، المنتخبين، المجتمع المدني، القطاع الخاص والنقابات وشركاء موريتانيا الفنيين والماليين.

وفي هذا الإطار ولأجل المزيد من استيعاب الفاعلين للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ووفقاً لقرارات هيئات التشاور التي تضمنها المرسوم 103-2007، فقد تم التشاور على ست مستويات خلال مسار إعداد التقرير الحالي : (1) اللجان الفنية القطاعية¹ : هيئات للمساعدة في اتخاذ القرار قائمة لدى كل قطاع وزاري وتعمل كجهة اتصال قطاعي لمتابعة برمجة محاربة الفقر وخاصة فيما يتعلق بالأوجه المتعلقة بتحديث ومتابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ (2) فرق العمل الفنية المتخصصة² وهي تعمل كفضاءات للتفكير وتبادل الآراء حول المسائل ذات الطابع الأفقي في إستراتيجية محاربة الفقر؛ (3) اللجنة الفنية لمكافحة الفقر؛ (4) لجان التشاور حول محاربة الفقر (لجنة التشاور بين الدولة والمانحين ولجنة التشاور بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)؛ (5) اللجنة الوزارية المشتركة لمحاربة الفقر وهي الهيئة المكلفة بإصدار التوجيهات الإستراتيجية من أجل تنفيذ الإستراتيجية بشكل فعال والإشراف على منظومة التنفيذ بشكل عام؛ (6) الجلسات الوطنية : ولأجل المطابقة مع مبادئ التكيف مع إعلان باريس، فقد تم التشاور مع الشركاء الفنيين والماليين في جميع مراحل هذا المسار.

¹ - تقارير اللجان الفنية القطاعية مثلت أساس اعتماد هذا التقرير، وهي جزء لا يتجزأ منه. وهي موجودة لدى إدارة المتابعة والتقييم.

² - تجميع تقارير هذه اللجان سمح بإعداد هذا التقرير التي هي جزء منه. وتوجد لدى إدارة المتابعة والتقييم.

مكاسب تنفيذ المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لعام 2012

تعلقت الأنشطة ذات الأولوية التي قيم بها في السنة الثانية من تنفيذ المرحلة III من الإطار الاستراتيجي بما يلي : (1) مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية والإصلاحات التي تهدف إلى الإبقاء على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد؛ (2) تعميق سياسات ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء عبر اعتماد الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الريفي والقانون التوجيهي المتعلق بالزراعة والمراعي ومواصلة برامج التنمية الريفية واعتماد سياسة ترمي إلى التحكم في الأمن الغذائي للبلد ومواجهة نقص المحاصيل الزراعية والمراعي واعتماد برامج موجهة نحو محاربة الفقر وتحسين الإطار المعيشي للسكان عبر عمليات تأهيل الأحياء الفقيرة؛ (3) النهوض بالمصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية؛ (4) الحكامة وتعزيز القدرات.

بالرغم من الأخطار التي كانت تهدد الاقتصاد العالمي والتقلبات المناخية، كان يتوقع أن ينتعش الاقتصاد على المدى المتوسط. وهكذا فإن حصيلة تنفيذ المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لعام 2012 تدعو إلى ملاحظة تطورات إيجابية في جو يطمعه النمو المضطرب والاستقرار الذي اتسم بنسبة نمو اقتصادي استقرت عند 6,9% بفضل إسهام بعض قطاعات النشاط الاقتصادي خارج النفط. وهكذا سجل القطاع الزراعي زيادة في الإنتاج مقارنة مع عام 2011 الذي تميز بجفاف خطير. أما قطاع الصيد فقد شهد نشاطه انتعاشاً قوياً بفضل الأداء الجيد الذي حققته الصادرات؛ في استفاد قطاع الصناعات المعملية من تماسك أنشطة إنتاج الكهرباء وتوزيع الماء؛ كما ترسخت ديناميكية قطاع البناء والأشغال العامة بفضل مواصلة برامج البنى الأساسية المحورية؛ بينما استفادت الخدمات الخاصة من إصلاح شبه قطاع النقل والاتصالات. وبالأرقام يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 ما يعادل 1207 مليار أوقية أي بزيادة 0,4% مقارنة مع العام السابق وذلك رغم الهبوط الحاد الذي سجله القطاع المنجمي أي 11%.

إن سياسات ترسيخ النمو في محيط الفقراء والهادفة أساساً إلى توجيه الإستراتيجيات الوطنية الإنمائية نحو تخفيف الفقر ومظاهر اللامساواة من خلال إيجاد إطار مناسب لإعادة التوزيع العادل لثمار النمو، قد تعززت بفضل : (1) تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي تهدف إلى تخفيف بنوي للفقر واللامساواة عبر ضمان نفاذ جميع الموريتانيين وفي أي وقت للغذاء الضروري من أجل حياة صحية ونشطة؛ (2) اعتماد الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الريفي؛ (3) مواصلة تنفيذ برنامج التنمية الحضرية في الأحياء المحيطة بنواكشوط وفي الداخل لمواجهة الانتشار القوي لظاهرة الفقر في هذه الأحياء وهشاشة ظروف إسمان المواطنين المقيمين فيها؛ (4) الزيادة القوية في حجم القروض الموزعة من خلال هيئات التمويل الصغيرة؛ (5) إعداد إستراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تمكن من زيادة النفاذ إلى آليات تسيير المخاطر وإلى أنظمة الحماية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة والأكثر فقراً وكذا الفئات الاجتماعية الأخرى المعرضة.

وقد بُذلت جهود كبيرة على مستوى تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية. فعلى مستوى قطاع التعليم ارتفعت نسبة التمدرس الخام في المرحلة الأساسية والتي كانت بحدود 98,9% عام 2011 إلى 100,2% عام 2012 حيث تجاوزت الهدف المرسوم عند 100% لعام 2015 أما نسبة الذكور/الإناث فقد كانت لصالح الأخيرين (50,4%). وقد ارتفعت نسبة الاستبقاء من 65% في عام 2010-2011 إلى 67,4% عام 2012 أي بزيادة 2%.

وفي مجال الصحة ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة عام 2012 بهدف تحسين الأوضاع الصحية للسكان عبر رفع الجودة والنفوذ إلى الخدمات الصحية، فإن آخر مسح متعدد المؤشرات³، قد أبرز نسبا عالية من الوفيات لدى الأمهات والأطفال والرضع كانت على التوالي 626 لكل 100 ألف ولادة حية و118 لكل 1000 ولادة حية.

وفي مجال النفوذ إلى الماء الصالح للشرب، فإن 53% من السكان استفادوا من النفوذ إلى مصدر مائي صحي عام 2011 وكان هذا الرقم هو 48% في المناطق الريفية و60% في المناطق الحضرية، كما تم عام 2012 اعتماد إستراتيجية لتنمية قطاع المياه والصرف الصحي وهكذا تم إنجاز 145 منظومة شبكات توزيع للماء في العديد من الولايات وذلك عبر تنفيذ مشاريع توزيع المياه في منطقة النهر.

وخلال السنة الثانية من تنفيذ المرحلة 3 من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، فإن الأنشطة الرامية إلى الحكامة الجيدة وتعزيز القدرات قد سجلت تقدما ملحوظا في جميع مجالات الحكامة (السياسية، الديمقراطية، الإقليمية، المحلية، البيئية والاقتصادية).

واقتناعا منها بأن الاستقرار ودولة القانون هما خير ضمان للحرية ولحماية الأفراد، كما أنهما يمثلان شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد، فإن الحكومة التزمت بقوة بتعزيز الحكامة السياسية والديمقراطية وفقا للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية عبر: (1) ترسيخ الحوار والتشاور وتبادل الآراء بشكل بناء؛ (2) تحسين العلاقات مع جميع مكونات المشهد الاجتماعي والسياسي على المستوى الوطني.

وقد تجسدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تعزيز الحكامة الاقتصادية في: (1) مواصلة ترشيد الموارد ومكافحة الفساد؛ (2) اعتماد مخطط رئيسي لإصلاح المالية العامة بما في ذلك الإصلاحات المتصلة بإعداد وتنفيذ ومراقبة وشفافية الميزانية؛ (3) قيام المكتب الوطني للإحصاء بإصدار بيانات إحصائية يعتمد عليها في إعداد ومتابعة وتقييم السياسات الاقتصادية الكلية وتنفيذ الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر ومتابعة خطة عمله وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ (4) إعداد إطار للنفقات متوسطة المدى للفترة 2013-2015.

وقد تحسنت حكمة البيئة عبر: (1) إصدار مرسوم بحظر الأكياس البلاستيكية؛ (2) انطلاق مسار مراجعة خطة العمل الوطنية البيئية؛ (3) إعداد تقرير وطني حول التنمية المستدامة؛ (4) إعداد مشروع قانون حول الفضائات المحمية؛ (5) إعداد مشروع قانون حول التسيير المعقلن والصحي للنفايات الخطيرة؛ (6) صياغة التقرير السنوي الثاني حول الوضع البيئي في موريتانيا.

وفيما يخص متابعة تنفيذ المرحلة 3 من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يجدر التنويه بتنفيذ مخطط تفعيل متابعة المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي التي سمحت بإصدار ناجح لتقرير تنفيذ أولى سنوات الإطار الإستراتيجي (2011).

وتبرز حصيلة السنة الثانية 2012 من تنفيذ المرحلة الثالثة للإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر في الفترة 2011-2013 أن موريتانيا أحرزت تقدما ومع ذلك لا يمكنها كسب رهان خلق الثروة وتخفيف الفقر إلا إذا تغلبت على بعض التحديات مثل الوحدة والوئام الوطني وتحسين الحكامة وحماية البيئة ومكافحة الاحتباس الحراري والتهديدات الأمنية وتلك المتعلقة بالهجرة والتي تعددت خلال عام 2012 وخاصة بعد أحداث مالي.

المحاور الاستراتيجية

³ - مسح متعدد المؤشرات 2011، أغسطس 2012.

يتكون الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة 3 خلال الفترة 2013-2015 من خمسة محاور يعزز بعضها البعض لبلوغ الهدف المركزي المتمثل في تحقيق نمو مضطرد بما يضمن تخفيف الفقر.

يتعلق **المحور الأول** بتسريع النمو كأساس لتقليص الفقر وتحسين قدرة الاقتصاد على التنافس وتخفيف التأثير بالعوامل الخارجية. وفي إطار هذه الرؤية الإستراتيجية، تنوي السلطات أن تقوم خلال السنوات الثلاث القادمة ب: (1) مواصلة السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحقيق نسبة نمو سنوي متوسط قدره 7% من الناتج المحلي الإجمالي، (2) تعزيز الإصلاحات الهيكلية (3) تحسين مناخ الأعمال، (4) تنمية البنى الأساسية التي تدعم النمو، (5) تثمين مصادر النمو.

غير أن إسهام النمو في تخفيف الفقر لا يقتصر على ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن النمو يتزامن في الغالب مع تزايد مظاهر عدم المساواة فإن فاعليته مرهونة بإيجاد آليات لتخفيف اللا مساواة.

أما المحور الثاني فيعمل على ترسيخ النمو في محيط الفقراء عبر تثمين مقومات النمو والإنتاجية لدى الفقراء، ويتعلق الأمر بالنهوض بالقطاعات ذات المنفعة المباشرة للفقراء ومناطق تواجدهم عبر إعادة توزيع ثمار النمو. ولهذا الغرض، سيتجه العمل نحو: (1) النهوض بالنشاط الاقتصادي في الوسط الريفي، (2) تحقيق الأمن الغذائي في إطار سياسة وطنية متجانسة وتغطي كافة أبعاد الإشكالية، (3) التنمية الحضرية، (4) تشجيع نفاذ الفقراء إلى خدمات مالية مناسبة والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، (5) تثمين البيئة كثروة اقتصادية يمكنها المساعدة في محاربة الفقر، (6) الحماية الاجتماعية بما يضمن مصلحة السكان الأكثر فقرا.

ويرمي **المحور الثالث** إلى تنمية المصادر البشرية وتحسين النفاذ إلى البنى الأساسية. وسيكون لهذا المحور أقوى تأثير على الفقر عبر انعكاساته على الإنتاجية وتحسين ظروف الفقراء. وفي هذا الصدد ستوجه العناية إلى: (1) تطوير نظام التعليم والتكوين، (2) تطوير نظام وخدمات الصحة وتحسين الحالة الغذائية للسكان، (3) تشجيع التشغيل، (4) تحسين النفاذ إلى مياه الشرب في الوسط الريفي (5) تشجيع تساوي الجنسين وحماية الطفولة وإعداد وتنفيذ السياسة السكانية، (6) تشجيع الثقافة والشباب والرياضة، (7) تحسين النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية.

ويركز **المحور الرابع** على النهوض الحقيقي بتنمية المؤسسات اعتمادا على الحكامة الجيدة والمشاركة التامة لجميع الفاعلين في محاربة الفقر. فضلا عن الحرص على مواصلة دعم المكاسب التي تحققت، فإن الأنشطة المبرمجة تشمل الميادين التالية: (1) تحسين الحكامة السياسية والديمقراطية، (2) تعزيز العدالة والسلطة القضائية، (3) دعم الحكامة الإقليمية والمحلية، (4) تعزيز الحكامة الاقتصادية، (5) تعزيز الحكامة البيئية، (6) ترسيخ الممارسات التي تركز مراقبة المواطن للعمل العمومي، (7) تطوير قطاع الاتصال، (8) دعم قدرات الفاعلين العموميين من أجل حكمة إدارية أقوى ترسخا، (9) ترقية المقاربة التشاركية.

أما المحور الخامس والأخير، فإنه يعبر عن العناية المعطاة للتنفيذ الفعلي للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر. وسيتم التركيز على الدعم والإشراف والمتابعة والتقييم والتنسيق وستوجه الجهود في هذا المجال إلى: (1) وضع نظام مؤسسي ملائم، (2) تعزيز التنسيق والضبط والانسجام، (3) تفعيل المتابعة والتقييم في المرحلة 3 من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

كلفة وتمويل خطة عمل 2013-2015

تقدر الكلفة الإجمالية لخطة عمل الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر في الفترة 2013-2015 بمبلغ 2.151.786 مليون أوقية أي 7.524 مليون دولار أمريكي.

II. المقدمة

في شهر مارس 2011 قامت حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بإعداد واعتماد خطة العمل الثالثة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر التي تغطي الفترة 2011-2015 وتسعى هذه الخطة الخمسية إلى بلوغ الأهداف الطموحة لتخفيف الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان على المدى الطويل.

كما تدخل خطة العمل رقم 3 في إطار استمرار التوجيهات الإستراتيجية للخطة السابقة التي لا تزال تتمحور حول النقاط التالية: (1) تسريع النمو واستقرار الإطار الاقتصادي الكلي، (2) ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقر، (3) تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية، (4) تحسين الحكامة وتعزيز القدرات، (5) المتابعة والتقييم.

وتتميز خطة العمل الثالثة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر والتي بدأت صياغتها في مطلع عام 2010 بأنها جرت في ظرفية يطبعها تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي انتخب عام 2009 وقادت هذه الانتخابات الديمقراطية الشفافة إلى وضع مؤسسات أخذت على نفسها مواجهة التحديات وإنجاح التغييرات الضرورية لوضع البلاد على درب التنمية وتحسين الظروف المعيشية للسكان وخاصة الأكثر فقرا.

ويتمحور هذا البرنامج الطموح حول: (1) إعادة بناء الدولة وضمان نهوضها وإنهاء حالة انحطاط سلطتها وانحراف مؤسساتها وضعف كفاءتها، (2) تنفيذ إصلاحات هيكلية وسياسات واستراتيجيات قطاعية تضمن تسريع النمو والمضي في محاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وحماية البيئة، (3) احترام المبادئ الإنسانية الأساسية عبر اعتماد وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات الاجتماعية الملائمة.

ولأجل تنفيذ هذا البرنامج بشكل فعال، كان إعداد خطة العمل الثالثة فرصة للحكومة لضمان التوفيق بين مختلف أدوات البرمجة ولتأكيد عزمها على مواصلة الإصلاحات الضرورية لبلوغ الأهداف الإنمائية على المدى المتوسط ومكافحة الفقر. وفي السياق ذاته أعدت الحكومة إطارا شاملا للنفقات على المدى المتوسط في الفترة 2012-2014 لتعزيز المواءمة والتناسق بين المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر مع قوانين المالية.

وحرصا منها على تفعيل خطة العمل رقم 3 وبرامج تنفيذها، أولت الحكومة عناية خاصة لمنظومة المتابعة والتقييم.

وفي هذا الإطار نصت منظومة متابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على إعداد تقرير سنوي يبرز الحصيلة وأهم الدروس المستخلصة من سنة من التنفيذ مع تحديث الآفاق للفترة المتبقية.

إن التزام الحكومة بخصوص ضمان تنويع المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي بصور تقارير منتظمة بما يضمن في نفس الوقت تنشيط المسار وتجميع أنشطة إصدار التقارير التي كانت مبعثرة وتفتقر إلى تجميع المعلومات، تجسد عبر انطلاق مسار إعداد تقرير التنفيذ للسنة الثانية (2012) من المرحلة رقم 3 للإطار الاستراتيجي.

ويبرز التقرير الحالي: (1) حصيلة تنفيذ خطة العمل الثالثة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لعام 2012؛ و(2) يحلل أهم نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر المتعلقة بتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية في المرحلة رقم 3 ويتناول آفاق المستقبل على مدى الفترة 2013-2015.

كما أن التقرير يتضمن في ملحقاته: (1) المنظومة المؤسسية لمتابعة الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، (2) خطة العمل ذات الأولوية للفترة 2013-2015، (3) مجموعة مؤشرات متابعة الإطار الإستراتيجي المرحلة 3.

III. حصيلة تلخيصية بتنفيذ المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لعام 2012

1.III النمو والإطار الاقتصادي الكلي

بالرغم من الأخطار التي تهدد الاقتصاد العالمي ومن التقلبات المناخية، فإنه كان يتوقع انتعاش الاقتصاد على المدى المتوسط. وفي هذا الإطار كانت السلطات الموريتانية تنوي مواصلة سياسات اقتصادية كلية وإصلاحات هيكلية في الفترة 2012-2015 بما يتيح : (1) بلوغ نسبة نمو سنوي متوسط من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6%؛ (2) السيطرة على التضخم لإبقائه عند 5,7% في نهاية الفترة؛ (3) تراجع عجز الميزانية بما فيه الهبات عند معدل 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط خلال الفترة؛ (4) رفع احتياطي الصرف إلى ما يعادل 4,4 شهر واردات في أفق 2015.

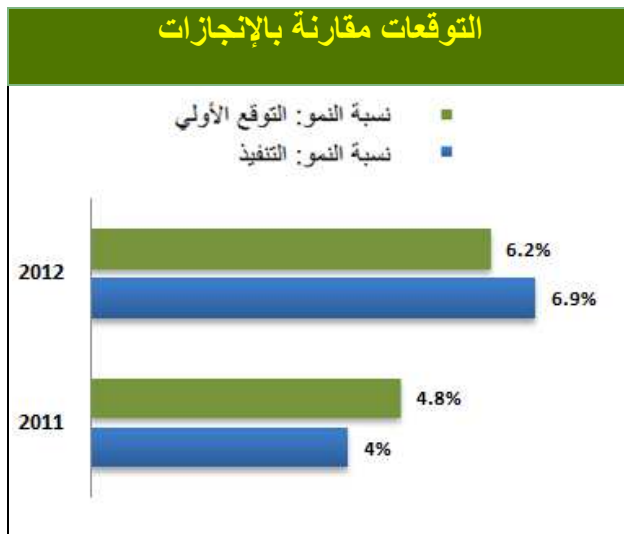
وتدخل هذه التوجهات الإستراتيجية في ما يتعلق بالنمو على المدى المتوسط في إطار سيناريو تشاؤمي لا يراعي فرضية استغلال حقول نفطية غير حقل شنقيط أو مشاريع لتوسيع القطاع المنجمي خارج منجمي تازيازت ومشروع الكلابة رقم 2 التابع لشركة الصناعة والمناجم (أسنيم).

وكان ينظر إلى القطاع الثاني كمحدد أساسي للنمو على المدى المتوسط كما كان من المتوقع أن يساهم القطاع بحدود 2,6% في النمو خلال الفترة بفعل : (1) الاستغلال الفعلي لمشروع الكلابة رقم 2 الذي يتوقع أن يرفع إنتاج شركة أسنيم إلى حوالي 14 مليون طن في أفق 2015؛ (2) تنمية النشاط في قطاع البناء والأشغال العامة؛ (3) دفع نشاط الوحدات الصناعية من خلال التأثيرات الإيجابية الناتجة عن تأثير تحسين النفاذ إلى عوامل الإنتاج (الماء والكهرباء أساسا).

ويتوقع أن يساهم القطاع الثالث في النمو بحدود 2,1% كمتوسط خلال الفترة بفضل تطور الخدمات كالتنقل والمواصلات في إطار مشروع الألياف البصرية والتجارة والفنادق والخدمات المصرفية.

وتقدر مساهمة القطاع الريفي في النمو بنسبة 0,7% بفضل تنفيذ برامج الاستثمارات القطاعية الموجهة إلى تحسين ظروف معيشة السكان في الوسط الريفي.

1. إطار اقتصادي كلي مستقر وسليم



تميزت الظرفية الاقتصادية خلال عام 2012 بانتعاش قوي رغم أوضاع عالمية صعبة ساهمت في إعاقة ديناميكية القطاع المنجمي. وبحسب تقديرات إبريل 2013 فإن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سجل ارتفاعا بنحو 6.9% مقابل نمو حقيقي بنسبة 6.2%⁴ كما كان يتوقع أصلا برسم عام 2012.

وبمراعاة اتجاهات الظرفية الاقتصادية التي لوحظت خلال عام 2012، فإن هذا النمو كان يعزى أساسا إلى بعض قطاعات النشاط الاقتصادي خارج النفط : (1) القطاع الزراعي

⁴ - توقعات يونيو 2012.

الذي سجل قفزة بعد جفاف عام 2011 وهو ما يعود أساسا إلى مواصلة سياسة الحكومة في مجال تحسين نفاذ المزارعين إلى الخدمات الزراعية وحماية الإنتاج ضد آفات الزراعة ودعم التسويق واستصلاح الأراضي الزراعية وبناء منشآت لفك العزلة أو للتحكم في المياه وتخفيف آثار الجفاف من خلال اعتماد سياسة مناسبة في مجال الصحة الحيوانية ودعم القطعان خلال الفترات التي تسبق فصل الأمطار؛ (2) قطاع الصيد الذي انتعش بقوة بفضل الأداء الجيد الذي حققته الصادرات؛ (3) قطاع الصناعات المعملية الذي استفاد من تماسك أنشطة إنتاج الكهرباء وتوزيع الماء؛ (4) ديناميكية قطاع البناء والأشغال العامة التي ترسخت بفضل مواصلة برامج البنى الأساسية المحورية؛ (5) دعم الخدمات الخاصة التي استفادت من إصلاح شبه قطاع النقل والاتصالات. وبالأرقام يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 ما يعادل 1207 مليار أوقية أي بزيادة 0.4% مقارنة مع العام السابق وذلك رغم الهبوط الحاد الذي سجله القطاع المنجمي أي 11%.

أ- أحدث تطورات الناتج المحلي الإجمالي

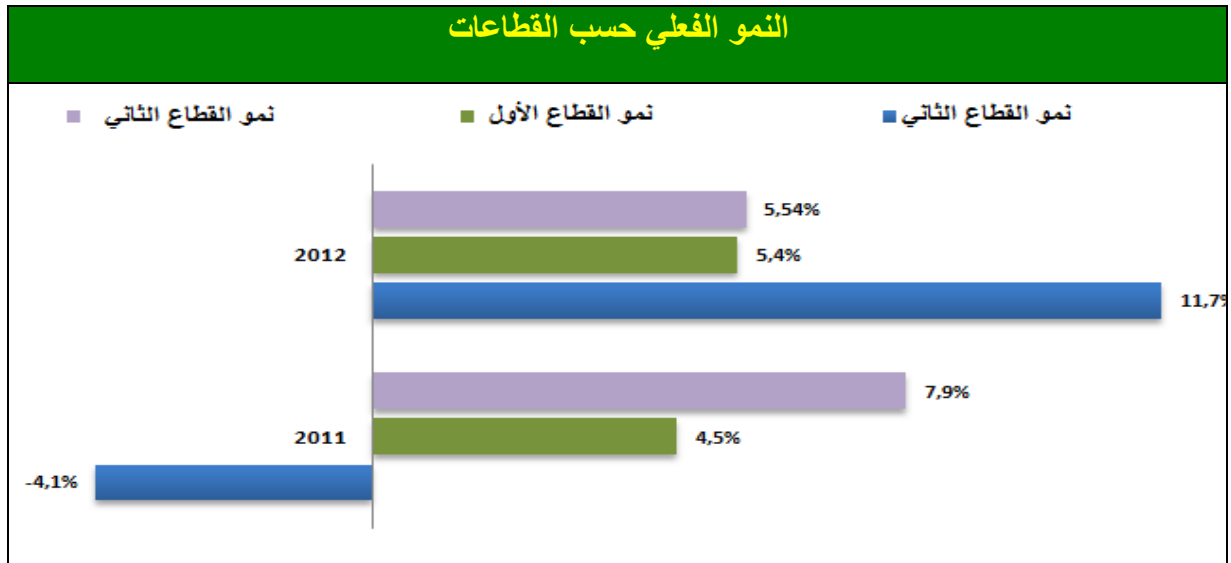
تميز عام 2012 بانتعاش قوي للقطاع الأول مقارنة مع العام السابق. فقد عولت تقديرات 2012 على ارتفاع نمو القطاع الأول بنحو 11.7%. وبذلك كان يتوقع أن يساهم القطاع في النمو الشامل بحدود 2 نقطة مئوية مقابل مساهمته السلبية البالغة -0,8 نقطة عام 2011. ورغم سوء أداء قطاع تنمية المواشي بسبب تأثيرات الجفاف عام 2011 فقد نتج عن هذه الوضعية انتعاش الزراعة نتيجة موسم أمطار جيد من جهة وتحسن أداء شبه قطاع الصيد الذي استفاد من تحسن سياسات التصدير.

وبالنسبة لشبه قطاع الزراعة فإن النتائج الأولية للحملة الزراعية لعام 2012-2013 جاءت لتعزز الانتعاش القوي للإنتاج الزراعي. وهكذا فإن إجمالي إنتاج الحبوب سجل ارتفاعا بنسبة 58.5% مقارنة مع الموسم السابق ليلبلغ 314.911 طن. ويعود هذا الأداء إلى جودة تماسك زراعة الحبوب التقليدية (الدخن، الذرة، الشعير، القمح) التي ارتفعت من 39.728 طن في موسم 2011-2012 إلى 158.074 طن عامي 2012-2013. ونتيجة لانخفاض المردودية سجل إنتاج الأرز انخفاضا بسيطا بنسبة 1.3% مقارنة مع الموسم السابق حيث بلغ 156.837 طن رغم الإجراءات التي اتخذتها السلطات لدعم الحملة الزراعية سواء في موسم الأمطار أو خلال الصيف (توفير المدخلات، تحسين استغلال الأراضي).

وعلى أساس الإنتاج الموسمي، يكون الموسم الزراعي 2012-2013 قد اتسم بإنتاج إجمالي من الحبوب يصل إلى 288.584 طن عام 2012 مقابل 185.256 طن عام 2011 أي بارتفاع 55,8%. وبذلك فإن القيمة المضافة للزراعة قد شهدت زيادة بالأرقام الحقيقية قدرها 53,3%.

وبالنسبة لشبه قطاع تنمية المواشي فقد كان لنقص الأمطار عام 2011 تأثير سلبي على حالة المراعي مما أدى إلى بعض الخسائر وخاصة قطعان الأبقار. وكان تأثير هذا النقص على أوضاع المراعي والقطعان ملحوظا وخاصة في منتصف عام 2012. وبذلك يسجل نمو شبه القطاع انخفاضا بنسبة 2,2% بالأرقام الحقيقية عام 2012.

وبخصوص شبه قطاع الصيد، بلغت المقبوضات ما يعادل 654.354 طن عام 2012 مقابل 997.091 طن في العام السابق أي بانخفاض حوالي 34% وهو ما يعزى إلى تقلص نشاط الصيد الصناعي لذلك العام غير أن قيمة صادرات الصيد الصناعي ارتفعت بنحو 41% نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات في السوق العالمي. وهكذا فإن القيمة المضافة الحقيقية لشبه القطاع قد زادت بحوالي 28%.



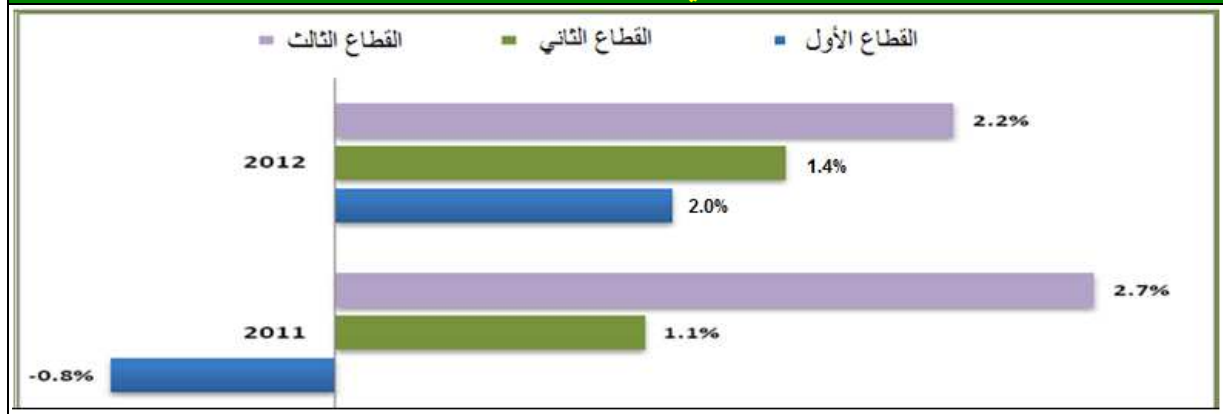
رغم الهبوط التباطؤ الذي لوحظ في ديناميكية الصناعات والمناجم غير الحديدية والنفط خلال عام 2012، فإن **القطاع الثاني** سجل ارتفاعا بحوالي 5.4% بفضل الأداء الجيد لقطاعات الشركة الوطنية للمناجم (2.7%) والبناء والأشغال العامة (15.6%) والصناعات المعملية (7.2%). وبفعل تأثير هذه المكونات الثلاث، كان إسهام القطاع الثاني في النمو الإجمالي في تحسن ملحوظ ليستقر عند 1,4 نقطة مقابل 1,2 نقطة عام 2011. وبالأرقام الاسمية فإن القيمة المضافة للقطاع سجلت انخفاضا في حدود 11% بعقل تراجع أسعار القطاع المنجمي (-18,4%) في السوق العالمي.

وعلى الرغم من زيادة حجم صادرات الحديد (4,3%) التي بلغت 11,496 مليون طن عام 2012 مقابل 11,024 مليون طن عام 2011، فإن رقم أعمال شركة أسنيم سجل انخفاضا بنسبة 17% حيث بلغ 336,121 مليار أوقية عام 2012. ويعود هذا الوضع إلى هبوط أسعار الحديد في السوق الدولي (-22,2%). وهو ما تجسد في تراجع القيمة المضافة الاسمية لشبه القطاع بحدود 28% ب. غير أن التحكم في تكاليف الإنتاج خلال عام 2012 مكن الشركة من تحقيق قيمة مضافة حقيقية متزايدة بنسبة 3%. وفيما يتعلق **بالمعادن غير الحديدية**، فإن إنجازات شركة نحاس موريتانيا لعام 2012 قد رفعت إنتاج النحاس إلى 37.670 طن مقابل 35.279 طن عام 2011 أي بزيادة 7%. وبالعكس سجل إنتاج الذهب في مكونة النحاس انخفاضا بحدود 4% عام 2012 ليستقر عند 60.519 أونصة مقابل 62.938 أونصة عام 2011. ويعود تراجع مكونة الذهب في شركة النحاس عام 2012 أساسا إلى الانخفاض التدريجي لتركيز النحاس المستخرج. أما بالنسبة لشركة تازيازت فإن إنتاج الذهب 185.334 أونصة عام 2012 مقابل 200.619 أونصة عام 2011 أي بانخفاض 7.6%.

وعلى العموم ومراعاة لأداء المناجم غير الحديدية، فإن القيمة المضافة لقطاع الصناعات المنجمية (الحديد، النحاس والذهب) قد سجلت انخفاضا بنسبة 18,1% بالأرقام الاسمية و 0,3% بالأرقام الحقيقية. وهو ما يعزى أساسا إلى أداء الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم).

وفيما يتعلق بقطاع **النفط** فقد استمر الاتجاه التنازلي الذي بدأ عام 2007. وفي عام 2012 استقر الإنتاج السنوي عند 2,289 مليون برميل أي بهبوط 16% مقارنة مع عام 2011. ولم يتسبب تعويض هذه الخسارة بالارتفاع الخفيف لأسعار النفط في السوق العالمي وبالتحكم في تكاليف الإنتاج. وعليه فقد تم تسجيل انخفاض في القيمة المضافة بنحو 10,6% بالأرقام الاسمية و 15,9% بالأرقام الحقيقية.

المساهمة في النمو حسب القطاعات



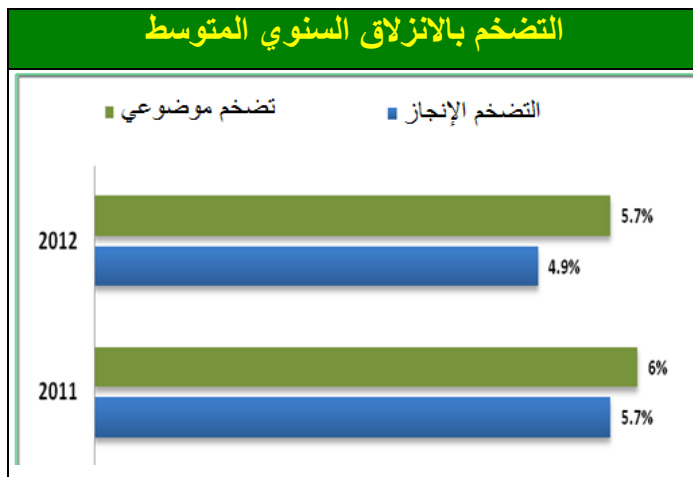
فيما يتعلق بالصناعات المعملية فإن تقديرات القيمة المضافة الحقيقية تنطلق من تطور مؤشر الإنتاج الصناعي خارج النفط والصناعات الاستخراجية. وعلى هذا الأساس فإن القطاع سجل ارتفاعاً بنسبة 7,2% مقارنة مع العام السابق. وجاء هذا الأداء نتيجة تحسن ملحوظ في قدرات عرض الكهرباء من طرف شركة صوملك وارتفاع إنتاج الماء من طرف الشركة الوطنية للماء. وهكذا فإن مؤشر الماء والكهرباء زاد بحوالي 9,5% عام 2012 في حين أن مؤشر الوحدات الصناعية (خارج صوملك وشركة المياه) لم يتطور إلا بنسبة 1,1%. ومن الناحية الاسمية فإن القيمة المضافة للصناعات المعملية سجلت ارتفاعاً بنسبة 12,5%.

فيما يخص البناء والأشغال العامة فإن واردات معدات البناء (وهي عبارة عن بارومتر أساسي لقياس أداء القطاع) لعام 2012 قد شهدت ارتفاعاً بنسبة 19,6% من حيث الكمية و20,5% من حيث القيمة. ومن هذا المنطلق فإن القيمة المضافة الحقيقية للبناء والأشغال العامة تكون قد ارتفعت بنسبة 15,6%. وتحقق هذا الأداء نتيجة تنفيذ مشاريع البنى الأساسية خلال العام. ومن الناحية الاسمية ارتفعت القيمة المضافة بنسبة 21,2%.

إن القطاع الثالث الذي يتألف من شبه قطاعات النقل/المواصلات والتجارة والمطاعم والفنادق والخدمات الخصوصية الأخرى والإدارات العمومية شهد تطوراً في قيمته المضافة الحقيقية بنسبة 5,5% مقابل زيادة 10,2% في قيمته الاسمية لعام 2012. وكان هذا القطاع من أبرز دعائم الاقتصاد من حيث إسهامه في النمو الذي بلغ 2,2 نقطة مئوية عام 2012.

ب- التضخم

على المدى المتوسط سيتم الإبقاء على التضخم بحدود 6% كإتزان سنوي بفضل اعتماد سياسة نقدية حذرة.

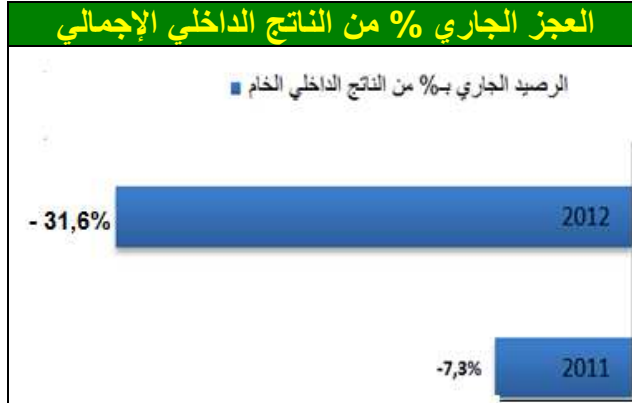


وبالرغم من الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة والمواد الغذائية المستوردة، فقد تم التحكم في نسبة التضخم عند 4,9% كمتوسط و3,4% كإتزان سنوي في نهاية دجنبر 2012. وكانت السيطرة على التضخم ناتجة عن تضافر الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية بهدف الحد من ارتفاع أسعار المواد

الأساسية وتنفيذ سياسة نقدية حذرة. وكانت نسبة التضخم أقل، مقارنة مع عام 2011 حيث قدرت آنذاك بنحو 5,7 كمعدل.

ج- القطاع الخارجي

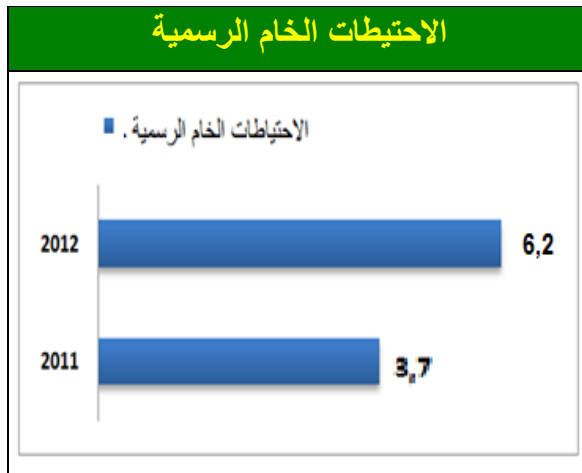
في مجال المبادلات الخارجية، كان ينتظر أن يحقق الميزان التجاري فائضا ليستقر عند 163,7 مليون دولار أمريكي.



كمعدل في الفترة 2011-2015 وأن يتحسن متوسط عجز الرصيد الجاري ليبلغ 253,4 مليون دولار مقابل 363,3 مليون دولار في الفترة 2006-2010.

وفيما يخص المركز الخارجي، يجدر التنويه بأن الحساب الجاري لميزان المدفوعات سجل هبوطا كبيرا عام 2012 حيث بلغ العجز 31,6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7,3% عام 2011.

وكان هذا الوضع ناتجا عن تضافر عاملين : (1) انخفاض صادرات السلع بنسبة 6,1% نتيجة نقص أداء الصناعات الاستخراجية المعدنية، (2) ارتفاع عام للواردات بنسبة 25,4% كنتيجة للتطور الكبير في مستوى الواردات الصناعات الاستخراجية (34,1%). ومع ذلك ونظرا لتماسك الاستثمارات

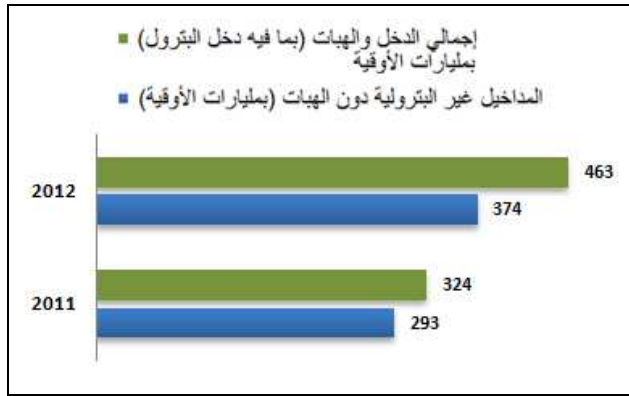


المباشرة وخاصة في مجال الاستكشاف المنجمي فإن حساب رأس المال والعمليات المالية قد سجل مستوى قياسيا قدره 1.187 مليون دولار أمريكي مقابل 581 مليون دولار عام 2011 وهو ما سمح للموازنة العامة بأن تحقق فائضا قدره 410 مليون دولار مقابل 243 مليون دولار عام 2011.

وعلى هذا الأساس فإن احتياطي الصرف الرسمي والذي كان يبلغ 502 مليون دولار أمريكي عام 2011 قد ارتفع إلى 962 مليون دولار عام 2012 أي على التوالي 3,7 و 6,2 أشهر من الواردات.

د- أسس سياسة الميزانية

الإيرادات

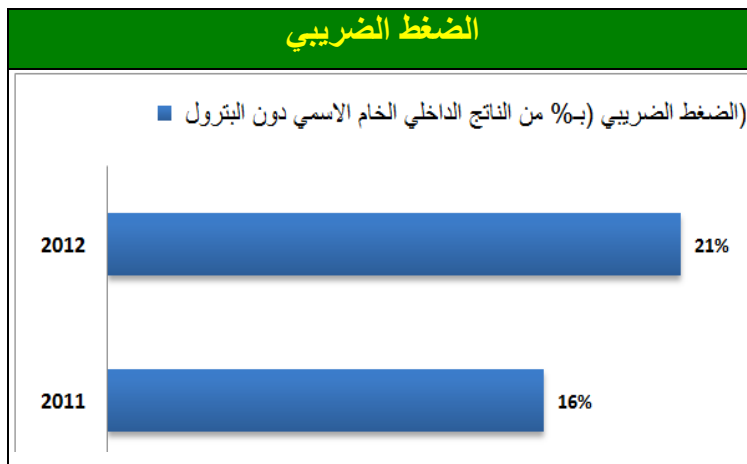
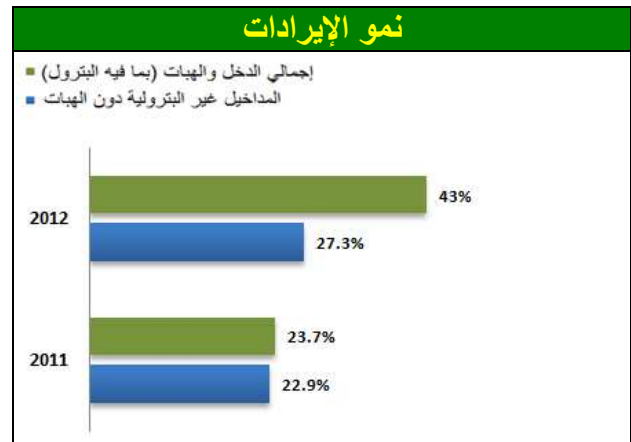


خلال الفترة 2012-2015 تميزت سياسة الميزانية بما يلي : (1) الاستمرار في مستوى مرتفع من تحصيل إيرادات الدولة (خارج الهيئات والنفط) لتبلغ معدل 366 مليار أوقية (منها ما يقارب 70% من الإيرادات الضريبية لترتفع إلى 13% سنوياً، (2) زيادة النفقات العمومية بحدود 11% سنوياً لتبلغ 432 مليار أوقية؛ (3) رصيد الميزانية الأساسي الذي سجل عجزاً بنسبة 0,9% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط عام 2012 الذي سيتحسن تدريجياً ليحقق فائضاً قدره 1,2% من نفس الناتج خارج النفط عام 2015.

في عام 2012، مكنت الإنجازات الضريبية من رفع إيرادات الدولة خارج الهيئات والنفط إلى حوالي 374 مليار أوقية أي بنسبة 27,3% مقارنة مع عام 2011. وبإدماج العائدات النفطية والهيئات، فإن إيرادات الدولة زادت بنسبة 43% عام 2012 لتبلغ 463 مليار أوقية.

وكان هذا الاتجاه ناتجاً عن تأثير الهيئات التي بلغت 67.8 مليار أوقية عام 2012 مقابل 7.7 مليار أوقية فقط عام 2011. أما العائدات النفطية التي كان أدائها ناتجاً عن تدني إنتاج حقل شنفيط، فقد انخفضت بنسبة 6.1%.

كانت نسبة الضغط الجبائي عام 2012 بحدود 21.6% مقابل 16% عام 2011 أي بزيادة 5,6% بفضل الجهود المبذولة من أجل تحسين مستويات التحصيل الضريبي.



فيما يتعلق بالنفقات العمومية فقد بلغت 430 مليار أوقية عام 2012 أي بزيادة 26% مقارنة مع 2011. وجاءت هذه الزيادة نتيجة تحفيز الإنفاق العمومي المترتب على زيادة تحويلات الدولة لصالح النفقات الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان. وهكذا فإن التحويلات الجارية بموجب البرامج الاستعجالية والتكفل بالهامش التصحيحي لأسعار المحروقات انتقلت

من 28 مليار إلى 64 مليار أوقية ما بين 2011 و 2012.

ورغم الزيادة القوية في الإنفاق سجل رصيد الميزانية الأساسي ولأول مرة فائضاً بمبلغ 4.4 مليار أوقية أي ما يعادل 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط وذلك رغم الاطراد في تراكم الإيرادات.

2. تعميق الإصلاحات الهيكلية

لقد كان تنفيذ الإصلاحات واعتماد إجراءات مواكبة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإصلاح النظام الجبائي لدعم نشاط القطاع الخاص من بين التوجهات الإستراتيجية الصادرة عن السلطات العمومية على مدى عام 2012.

أ- تطوير القطاع الخاص

اقتناعا منها بأن أهداف النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل لا يتأتى بلوغهما إلا إذا تمكن القطاع الخاص من أن يلعب الدور المنوط به، فقد أقرت الحكومة تحسين مناخ الاستثمار وتطوير القطاع الخاص كأولويات في الفترة 2012-2015.

وتميز تنفيذ خطة عمل الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة 3 لعام 2012 بالإنجازات التالية :
(1) اعتماد مدونة الاستثمارات ومرسوم تطبيقها؛ (2) إعداد مشروع خطة عمل وصولا إلى مخطط وطني لتعاطي الأعمال Doing business خلال عام 2013؛ (3) إنشاء لجنة للاستثمارات تعمل على تنظيم لقاءات تشاور بين الدولة والقطاع الخاص اعتبارا من عام 2013.

وعلى الصعيد المؤسسي تميز عام 2012 بقيام إدارة عامة لترقية القطاع الخاص تشمل إدارة الشباك الموحد ومتابعة الاستثمارات التي ستعكف على إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع الخاص.

ب- إصلاح أنظمة الحوافز

في هذا المجال، تمثلت الأهداف التي رسمتها الحكومة لعام 2012 في: (1) وضع موازنة فعالة وذات مصداقية تنطلق من السياسات العمومية؛ (2) دعم شمولية وشفافية ميزانية الدولة؛ (3) تعزيز تعبئة الموارد وتوقعات الميزانية؛ (4) تحسين جودة المحاسبة والبيانات والتقارير المالية؛ (5) متابعة وتحسين تسيير الشركات والمؤسسات العمومية.

لقد تم بلوغ الهدف المتمثل في وضع ميزانية فعالة وذات مصداقية تنطلق من السياسات العمومية في القيام خلال عام 2012 بالأنشطة التالية: (1) التكوين الجاري لمكونين في مجال التسيير الموجه نحو النتائج وتصميم موازنة مبرمجة؛ (2) إنعاش ورشات لتعميم إعداد الميزانية حسب البرامج والتسيير الموجه نحو النتائج؛ (3) الإقرار الجاري لخيارات تسيير المالية العامة (مستوى تخصص الاعتمادات المالية، آليات إعادة تخصيص الاعتمادات المالية المناسبة)؛ (4) التحسين الجزئي للتبويب الاقتصادي؛ (5) تدقيق وتقييم النصوص المنظمة للمالية العامة وخاصة القانون رقم 78-011 المتضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية من منطلق تصميم ميزانية مبرمجة واقتراح التحسينات والأساليب الفنية للتكفل بالمراحل الانتقالية والتجريبية؛ (6) إنهاء قرارات التحكيم والخيارات وصياغة مشروع القانون العضوي المنظم للقوانين المالية؛ (7) تحديد آليات تسيير الاعتمادات المالية المفوضة.

المؤطر 1 : منطقة نواذيبو الحرة

بادرت الحكومة الموريتانية في إطار تنفيذ سياساتها الإنمائية إلى تثمين مقدرات جميع ولايات البلاد بصفة عامة والشواطئ بصفة خاصة. وفي هذا السياق أنشئت منطقة حرة على مستوى خليج نواذيبو نظرا إلى ما تنعم به من مقومات اقتصادية. ويعتبر خليج نواذيبو الموقع المفضل للنهوض بصناعة الصيد والوقود والأنشطة المنجمية والسياحة. وبحكم موقعها الجغرافي المتميز وتخصصاتها المتعددة، يمكن لمنطقة نواذيبو أن تكون مركزا لاستقطاب النشاط الاقتصادي ومحركا للاقتصاد الموريتاني بحكم

قربه من أوروبا والأمريكيتين ووجوده في مفترق الطرق البحرية وكونه الميناء الوحيد الذي يوجد بين الدار البيضاء وديكار ولماخه المناسب على مدار السنة وجودة وتنوع الموارد السمكية (يجمع بين تضاريس الصحراء والبحر) ووجود ميناء منجمي وتوفر السلامة في هذا الموقع الطبيعي. ولهذه الأسباب استحدثت الحكومة منطقة حرة في ولاية داخلت نواذيبو لتكون بذلك فضاء للتنمية الاقتصادية ذات الأولوية حيث تطبق عليها أنظمة خاصة (جمركية، جبائية وعقارية واجتماعية وفي مجال الصرف) وضمن هذه المنطقة سيتم إنشاء مناطق أخرى للنشاط الصناعي والتجاري والخدمات والموانئ والمطارات إضافة إلى الملحقات اللازمة للإسكان اللائق والسياحة والتجارة والمكاتب والترفيه. وستتمتع الشركات العاملة داخل هذه المنطقة الحرة بمزايا وأنظمة خاصة وبالنفاذ إلى الشباك الموحد.

وستسمح هذه المنطقة بجذب الاستثمارات وتشجيع تنمية القطاع الخاص في نواذيبو كما ستتيح تطوير المدينة لتستقطب المنافسة وتكون واجهة إقليمية ودولية توفر فرصا جديدة للعمل وتحسن كفاءات العمال الموريتانيين وتدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام وتتوفر المنطقة الحرة كذلك على إطار تشريعي ومؤسسي مناسب ما يتماشى مع الأهداف التنموية المرسومة.

وتتبع مباشرة لأعلى السلطات في البلاد (رئاسة الجمهورية) وتتمتع بهيئات تنفيذية وبسلطات موسعة مع فصل الوظائف غير المواثية كما تنعم بنظام حوافز خاص في مجالات الضرائب والجمارك والعقارات والصرف مع ما يترتب على ذلك من نقل الاختصاصات الإقليمية والوظيفية المناسبة. وقد قامت الحكومة بإصدار القانون المنشئ لمنطقة نواذيبو الحرة وصادقت على: (1) المرسوم المحدد لصلاحيات وتنظيم وطرق تسيير سلطة المنطقة الحرة؛ (2) المرسوم المحدد لصلاحيات وتنظيم وطرق تسيير مركز ضبط المنطقة الحرة كما عينت الرئيس والأمين العام للمنطقة.

وستقوم جميع الهيئات التابعة للمنطقة الحرة بمباشرة عملها قبل نهاية النصف الأول من عام 2013.

ويتحقق تعزيز شمولية وشفافية ميزانية الدولة عبر: (1) تحسين محتويات وثائق الميزانية؛ (2) إصدار ابرز البيانات المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية.

أما تعزيز تعبئة الموارد وتوقعات الميزانية فقد تجسد بالأنشطة المقام بها عام 2012 على مستوى الموارد الجمركية وهي: (1) أداء مهام ربط جميع مكاتب الجمارك بقاعدة بيانات ++Sidonia؛ (2) انطلاق العمل بقاعدة بيانات حول القيمة الجمركية؛ (3) التطوير الجاري لإجراءات استخدام جهاز اسكانير في تسهيل التجارة؛ (4) تجميع ومعالجة وتحليل البيانات المتعلقة بالأنظمة والمزايا الاقتصادية واستخدامها لأغراض الرقابة؛ (5) انطلاق تجميع النصوص التي يتألف منها التشريع الجمركي؛ (6) انطلاق إعادة تنظيم المصالح (التنظيم الهيكلي) الخارجية للجمارك (إدارات جهوية، مكاتب، فرق، ومراكز) لتكييفها مع متطلبات تحديث الجمارك وتزويدها بالمعلوماتية.

وفي إطار تعبئة الموارد الضريبية، فقد كانت حصيلة عام 2012 كالآتي: (1) تحديد عتبات للتمييز بين المقاولات الصغيرة والصغرى؛ (2) تعزيز إدارة الدراسات المكلفة بتنفيذ خطة عمل الإدارة العامة للضرائب بالتنسيق مع جهة الاتصال المسؤولة عن إصلاح المالية العامة؛ (3) تعزيز الرقابة الداخلية (التغطية)؛ (4) العمل ببرمجيات الإدارة العامة للضرائب وتوفير التجهيزات والمساعدة الفنية.

تم في عام 2012 السعي إلى تحسين جودة المحاسبة والبيانات والتقارير المالية عبر الإنجازات التالية: (1) استحداث حساب وحيد للخزينة؛ (2) إصدار خطة لسيولة الدولة يعتد بها؛ (3) تطوير خدمات مالية جديدة؛ (4) بدء العمل بترسيم إدخال شيكات الخزينة في المقاصة (تعديل قانون المصارف)؛ (5) إجراء دراسة حول وضع شبكة خبراء في قيم الخزينة العامة؛ (6) انطلاق العمل بالمحاسبة المادية؛ (7) اعتماد وإصدار مجموعة قواعد محاسبة الدولة؛ (8) إصدار قوانين التسوية؛ (9) إصدار وإثراء التقرير الخاص

بالمعاملات المالية للدولة؛ (10) انطلاق إعداد جدول العمليات المالية للدولة بحيث تراعي قواعد دليل لإحصاءات المالية العمومية لعام 2001؛ (11) مقارنة وتصحيح السلف وحسابات الانتظار بصورة منتظمة؛ (12) تصحيح الحسابات الجارية غير المضبوطة التابعة للمؤسسات العمومية؛ (13) التطوير الجاري لبرمجيات محاسبة المحصلين البلديين؛ (14) تحديد آليات تسيير الاعتمادات المالية المفوضة.

وفيما يتعلق بمتابعة وتحسين تسيير الشركات والمؤسسات العمومية، فإن الإنجازات تخص : (1) القيام بعمليات تدقيق في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وفي المؤسسات ذات الرساميل العمومية؛ (2) صياغة عقود خاصة بأداء المؤسسات العمومية وكذا كراسات للإجراءات الإدارية والمحاسبية.

ج- وضع إجراءات لتمويل الاقتصاد على نحو أفضل

كان من المتوقع الإبقاء على التضخم عند 6% كانزلاق سنوي للفترة 2012-2015 وذلك بفضل إتباع سياسة نقدية حذرة. ويتوقع أن تزداد الكتلة النقدية بنحو 13,9% وهو مستوى أكثر اعتدالا مقارنة مع 2011 حيث زادت هذه الكتلة النقدية بحوالي 20%.

و خلال عام 2012 استمر نشاط البنك المركزي في سعيه لبلوغ الأهداف التالية: (1) تطوير سياسة نقدية وسياسة صرف فعالة؛ (2) مواصلة إصلاح القطاع المالي؛ (3) عصرنة القطاع المالي؛ (4) دعم الإطار المؤسسي للبنك المركزي؛ (5) عصرنة وسائل الدفع؛ (6) ضمان تمويل الاقتصاد.

وظلت السياسة النقدية تتسم بالحذر عام 2012 مدفوعة بأهداف تخفيف التضخم. وسجلت الكتلة النقدية التي بلغت 413 مليار أوقية زيادة بنحو 10,5% مقارنة مع عام 2011 أي بوتيرة تتناسب مع النشاط الاقتصادي الداخلي (خارج الصناعات الاستخراجية) والذي تميز بارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي بحدود 11%.

وتفسر حالة الكتلة النقدية أساسا بما يلي: (1) الزيادة القوية في العائدات الخارجية الصافية التي استقرت عند 192 مليار أوقية عام 2012 مقابل 70 مليار أوقية عام 2011 بسبب تراكم الاحتياطي الإجمالي لدى السلطات النقدية؛ (2) تزايد القروض لصالح الاقتصاد حيث بلغت 359 مليار أوقية أي بزيادة 15% مقارنة مع عام 2011 بفضل القروض المصرفية لصالح أهم قطاعات النشاط الاقتصادي.

في عام 2012 كان السعي حثيثا لبلوغ هدف تطوير سياسة نقدية وصرفية فعالة عبر : (1) وضع إطار جديد لتسيير السيولة على المدى القصير بما يضمن الاستقلالية العملية للبنك المركزي وهكذا؛ (2) تم إبرام اتفاقية بين وزارة المالية والبنك المركزي بما يسمح بالفصل بين قرارات تسيير سيولة الدولة العائدة للحكومة وبين قرارات السياسة النقدية العائدة للبنك المركزي، (3) تم إدخال أجل جديد لأذونات الخزينة ومدته سبعة (7) أيام لأغراض السياسة النقدية وتسيير السيولة؛ (4) تم الشروع في أعمال إيجاد ارتباط بين الخزينة/ البنك المركزي لإحالة أوامر الدفع عبر الوسائل الإلكترونية؛ (5) تم إنجاز دراسة لإيجاد سوق سندات مطابق لتعاليم الشريعة.

ولمواصلة إصلاح القطاع المالي عملت السلطات النقدية عام 2012 على : (1) رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 4,5 مليار في نهاية 2010 وإلى 6 مليارات أوقية في نهاية 2012؛ (2) إجراء تدقيق دولي للبنوك والتأكد من أن توصيات هذا التدقيق يتم العمل بها تلقائيا.

وساهمت الإنجازات التالية في بلوغ الهدف الرامي إلى عصرنة القطاع المالي عام 2012 : (1) تشجيع فتح وكالات خارج نواكشوط ونواذيبو لتشجيع الصيرفة؛ (2) تم إعداد واعتماد خطة محاسبية متماشية مع قواعد IAS/IFRS ومن ثم أحييت إلى المجلس الوطني للمحاسبة للمصادقة عليها؛ (3) استحداث خط مؤمن لتبادل البيانات بين البنك المركزي والبنوك وعصرنة مركزية المخاطر؛ (4) دعم قدرات مختلف

هيئات الإشراف في مؤسسات الإقراض؛ (5) إعداد النصوص المتعلقة بتقعيد الشيكات (Normalisation) والكمبيالات وترميز البنوك من أجل ضبط وسائل الدفع.

ومن أجل عصنة وسائل الدفع، فإن الجهود المقام بها عام 2012 أدت إلى تحقيق الإنجازات التالية : (1) انطلاق شبكة لموزعات دفع متنقلة (GPRS)؛ (2) اقتناء وتشغيل برمجيات لتعبئة الهاتف بواسطة البطاقات المصرفية؛ (3) اقتناء وتشغيل اتصالات عبر الأقمار الصناعية بين نواكشوط ولندن؛ (4) نشر إعلانات عبر التلفزيون والصحافة المكتوبة والمجلات المتخصصة؛ (5) تفعيل البطاقات المصرفية مسبقا الدفع؛ (6) تنظيم أيام مفتوحة وندوات حول وسائل الدفع الإلكتروني لفائدة التجار.

تعزيزا للإطار المؤسسي للبنك المركزي؛ تحققت الإنجازات التالية: (1) يجري وضع نظام مندمج للمعلوماتية؛ (2) القيام بعدد من الأنشطة الهادفة إلى تطوير ثقافة المبادرة بالبنك المركزي الموريتاني.

ومن أجل ضمان التمويل المناسب للاقتصاد، تم القيام بالأنشطة التالية عام 2012: (1) إعداد إستراتيجية للقطاع المالي بهدف تأطير التعاملات المالية التي تتم اليوم بشكل غير مصنف وسيحقق ذلك عبر عرض خدمات مالية جذابة؛ (2) الإعداد الجاري لدليل للرقابة المستندية والميدانية.

د- تحسين وتحرير النشاط الاقتصادي

في هذا المجال تم اعتماد الأهداف التالية من طرف الحكومة: (1) إعداد إستراتيجية لسياسة المنافسة بما يسمح بوضع آليات مناسبة لضمان حرية التنافس بين الفاعلين؛ (2) تعزيز قدرة الاقتصاد على التنافس وتسهيل اندماجه إقليميا وعالميا.

وترمي حصيلة السنة الثانية من تنفيذ المرحلة رقم 3 من الإطار استراتيجي لمحاربة الفقر في مجال التجارة الخارجية إلى وضع برنامج لدعم التجارة والقطاع الخاص يتألف من ثلاث مكونات هي: (1) تعزيز قدرات الهياكل المعنية باتفاقيات الشراكة الاقتصادية؛ (2) تسهيل التجارة وتشجيع الصادرات؛ (3) رفع مستوى فروع الاقتصاد الواعدة وتنويعها.

أما بخصوص سياسة المنافسة ودعم الفئات الهشة وحماية المستهلكين فقد سمح نشاط السلطات العمومية بما يلي: (1) إكمال عملية رمضان؛ (2) حجز 1.500 طن من المواد منتهية الصلاحية.

3. تطوير البنى الأساسية التي تدعم النمو

أ- تنمية قطاع النقل البري والموانئ والمطارات

تمثلت الأهداف العامة المرسومة لقطاع النقل في الفترة 2012- 2025 فيما يلي : (1) الإسهام في تنمية المبادلات المحلية والإقليمية؛ (2) تخفيض تكاليف الإنتاج؛ (3) دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؛ (4) إدماج المناطق الريفية أو المعزولة التي يتواجد فيها الفقراء بكثرة.

وتعرض الحصيلة التالية لما تم إنجازه (عن طريق البرمجة أو غيرها) خلال عام 2012. وتم تقسيم هذه الحصيلة على مجالات فرعية وإلى أهداف حسب تصنيف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

بالنسبة لشبه قطاع النقل البري، ساهمت الإنجازات التالية في عصنة وتطوير البنى الأساسية للنقل البري: (1) الحصول على التمويلات المتعلقة بطرق النعمة - تمبغة - جيكني، كيهيدي - مقامه، النعمة - أمرج - عدل بكرو - حدود مالي؛ (2) انطلاق دراسات جدوى وتنفيذ ما يلي: الطريق رقم 1 - بنشاب، الطريق رقم 4، تكند - المذرزة - أركيز، وجسر كنكوصه؛ (3) إكمال القسم 1أ من طريق روصو - بوكي بالإضافة إلى الطرق الداخلية في روصو؛ (4) مواصلة أعمال توسيع الطرق (بناء طريق كرمسين - طريق روصو - نواكشوط، بناء طريق الغايرة - باركيول، شكار - مال - صواطه

(فك عزلة أفطوط)، بناء طريق أطار - تجكجة، طريق النعمه - باسكنو - حدود مالي، طريق تجكجة - كيفه، الطرق الداخلية في كيهيدي وسيلبابي ولعيون؛ (5) إعادة تأهيل طريق كيفه - الطينطان؛ (6) الشروع في أعمال تأهيل طريق نواكشوط - روصو؛ (7) تحسين صيانة الطرق عبر تعزيز الوسائل المالية للمؤسسة الوطنية لصيانة الطرق في إطار البرامج التعاقدية بين الدولة ومؤسسة صيانة الطرق. وتتعلق الأشغال التي تنجزها مؤسسة صيانة الطرق على أساس برامجها السنوية بإزالة الرمال والصيانة العادية الدائمة أو المتكررة والصيانة الدورية.

ويجري تحسين خدمات شركة النقل العمومي بشكل ملحوظ بعد انطلاق بطيء في مدينتي نواكشوط ونواذيبو. وخلال العام 2012 قامت الشركة بنقل 4.468.287 راكب على متن 9.120 باص.

وفيما يخص تحسين التنظيم المؤسسي لشبه القطاع، تمت الأعمال التالية:

في سعيها إلى تعزيز الإصلاح، قامت الحكومة بتطبيق القانون الذي صودق عليه بتاريخ 15 يونيو 2011 حول توجيه وتنظيم النقل البري. ويلغي هذا القانون ويحل محل الأمر القانوني رقم 010-2005 بتاريخ 2005/11/10. وتتناول أحكام القانون: (1) إنشاء لجنة وطنية لدى الوزير المكلف بالنقل لتأطير التشاور بين الفاعلين المعنيين؛ (2) تنظيم شروط ممارسة مهن الناقل البري بمرسوم؛ (3) إنشاء لجنة لدى الوزير المكلف بالنقل البري يعهد إليها بالبت في طلبات الترخيص بممارسة المهن المرتبطة بالنقل البري؛ (4) إنشاء سلطة لتنظيم للنقل الطرقي تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي وفي مجال التسيير.

كما قيم بالأنشطة التالية: (1) تجريب مخطط رئيسي لشارات الطرق عام 2011؛ (2) تنظيم حملات تعبئة اجتماعية حول أمن الطرق في نواكشوط وعلى المحاور الوطنية؛ (3) إدخال دروس في سلامة المرور في البرامج المدرسية عبر تجربة نموذجية في سبع مدارس في نواكشوط.

على مستوى شبه القطاع الجوي شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج هام لتحسين فاعلية تسيير الطيران المدني وخدمات المطارات لتواكب المواصفات الدولية. وهكذا سمحت الإصلاحات المقام بها برفع الحظر الأوروبي عن الطائرات الموريتانية. وتتواصل أنشطة تحديث ومواكبة ضوابط المنظمة الدولية للطيران المدني على مستوى البنى الأساسية الجوية. وفي هذا الإطار، يتوقع أن تنتهي أشغال بناء المطار الدولي الجديد قبل نهاية 2013 في موقع مناسب بالقرب من شاطئ البحر ومن الطريق المؤدي إلى نواذيبو على مسافة 25 كلم من نواكشوط وقد صمم لاستقبال أجيال جديدة من الطائرات من طراز A380 وبوينغ 400-747.

وعلى مستوى شبه القطاع البحري والنهري، تعلقت الإنجازات الأساسية لعام 2012 بما يلي: (1) توسيع ميناء الصداقة الذي تواصل عبر إكمال الدراسات المتعلقة بإنجاز رصيف الحاويات في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص وبدء خدمة المركز النفطي في موقعه الجديد وتمديد حاجز الحماية ومواصلة الأشغال في المعبر باتجاه المركزين الرابع والخامس ومنشآت حماية الميناء ومواصلة أعمال توسيع المجرى المائي (إلى - 12) و(2) انطلاق عروض المناقصة لبناء ميناء تقليدي في تانيت.

وتتواصل أعمال عصرنة وتطوير منشآت الرصد الجوي من أجل تغطية التراب الوطني بالكامل والاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الوطني دون الاكتفاء بقطاع النقل لوحده.

ب- عقلنة إنتاج وعرض الطاقة

لقد كانت التوجيهات الإستراتيجية للمرحلة الثالثة من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر والتي لا تزال وحيية وراء سعي الحكومة إلى تحسين وتوجيه عرض الطاقة ليغطي احتياجات الأسر والشركات في الفترة 2012-2015.

وفي مجال الكهرباء وبرنامج تحسين العرض لترقية الاحتياجات الصناعية والتجارية والأهلية فإن الهدف المنشود لعام 2012 قد تمثل في الإنجازات التالية : (1) عرض الدراسة المتعلقة بالمخطط الرئيسي ونقل الكهرباء في أفق عام 2030؛ (2) إكمال الدراسة التعريفية؛ (3) تعزيز قدرات الإنتاج في مدينة نواكشوط؛ (4) بناء محطة توليد "قيلو" التي بدأ تشغيلها في مطلع 2013 في إطار منظمة استثمار نهر السنغال؛ (5) بناء 25 منصة في ولاية لبراكنه وإنجاز دراسة الجدوى ل 100 منصة متعددة الوظائف؛ (6) تنفيذ شبكات الكهرباء على خط آلاك - لحليوه - طيبه - علب أجمل - بوحديده وخط كيهدي - كوري - لعوينات - جُول وخط الطينطان - ادويراره.

وبالنسبة لتنويع مصادر التمويل بالطاقة ولتحقيق الاكتفاء في هذا مجال فإن التقدم الحاصل في تنفيذ خطة عمل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في عام 2012 قد تحقق عبر: (1) إنشاء شركة إنتاج الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي؛ (2) الانتهاء من دراسة الجدوى المعروفة بـ tracasbel؛ (3) التفاوض مع البنوك للحصول على الضمانات؛ (4) التفاوض مع شركة Tullow Oil بخصوص التعاقد على بيع الغاز؛ (5) بناء محطة لتوليد الطاقة الشمسية بقوة 15 ميغاوات في نواكشوط من خلال إبرام الصفقات واختيار وكيل وتوقيع عقد مع شركة Environmina الإماراتية في سبتمبر 2012 حيث بدأ البناء في أكتوبر 2012؛ (6) بناء محطة لتوليد طاقة الرياح بقوة 30 ميغا في نواكشوط عبر: الحصول على بقية التمويل بواسطة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي واختيار الفاعلين وإحالة الطلبات المتعلقة بالعروض؛ (7) بناء محطة لتوليد طاقة الرياح بقوة 15 ميغاوات في نواذيبو عبر اختيار المكتب الاستشاري وإعداد دراسة الجدوى التي هي قيد الإنجاز.

على صعيد تنفيذ برنامج تحسين النفاذ الشامل إلى الطاقة من أجل توفير الكهرباء للمواطنين حيثما وجدوا (تحسين نسبة التغطية) تعلق إنجازات عام 2012 بما يلي: (1) توسيع شبكة الضغط المنخفض عبر إكمال توسيع شبكة التوزيع في نواكشوط روصو، نواذيبو وتجكجة؛ (2) تزويد البلديات المعزولة بمصادر مناسبة للطاقة مع خطة تسيير تتلاءم مع الموارد المالية والبشرية والكهربة الريفية بواسطة أطقم شمسية؛ (3) كهربة عواصم المقاطعات والبلديات الريفية وشبه الحضرية بواسطة شبكات توزيع، وإسناد كهربة المقاطعات المتبقية إلى شركة صوملك. ويتعلق الأمر بكل من أمرج، باركيول، بومديد، أمباي، المجربة وولينج (كهربة عواصم المقاطعات قيد الإنجاز من طرف شركة صوملك) وتم تفويض الكهرباء من طرف سلطة التنظيم لصالح كل من فصالة، عين فربه، مال، أطويل، مدبوكو، الفلانيه، مونكل، لكصبيه، بلغربان، تاكلايت، أجوير، عر، ومبو، الدافوع، عدل بكرو، انبيكه.

ولتلبية احتياجات الأسر الريفية وشبه الحضرية والأسر ذات الدخل المنخفض فقد تعلق إنجازات بما يلي: (1) ربط المواقع بشبكة ماننتالي عبر توصيل الشبكة التي تزود التجمعات شبه الحضرية والحقول الزراعية على خط كوري - سيلبابي (قيد الإنجاز من طرف منظمة استثمار النهر، خط روصو - بوكي (قيد الإنجاز من طرف شركة صوملك وبتنفيذ إسباني) ومونكل ولكصبيه ومحور بوكي - سيلبابي وبوكي - ألاك (جاري البحث عن التمويل)؛ (2) بناء شبكة بقوة متوسطة بعد دراسة محور بوكي - ألاك ومحور بوتلميت - صنكرافه وسيلبابي - كيفه وكرو - الطينطان.

ج- تحسين النفاذ إلى تقنيات الإعلام والاتصال

خلال الفترة 2012 - 2015 واصلت الحكومة سعيها لبلوغ الأهداف التالية في مجال تقنيات الإعلام والاتصال: (1) زيادة ربط البلد بالكامل واستخدام تقنيات الإعلام والاتصال؛ (2) تشجيع استخدام منظومات الإعلام والاتصال بشكل أفضل؛ (3) زيادة إسهام تقنيات الإعلام والاتصال في تطوير قطاعات الصحة والتعليم؛ (4) تحسين خدمات البريد؛ (5) تحسين الإشراف على القطاع.

خلال عام 2012 تعلقت الإنجازات الأساسية بما يلي: (1) ربط موريتانيا بالكابل البحري وإقامة محطة أرضية في نواكشوط وتكوين المهندسين والتقنيين وبدء التشغيل؛ (2) تحضير مشروع الربط الوطني لتعميم الربط الدولي في جميع أنحاء البلاد وتسريع وتيرة الاتصال عبر انطلاق المرحلة التحضيرية للمشروع إضافة إلى سبع دراسات تتعلق بالتأثير البيئي ومرودية المشروع وتسويق الكابل البحري وشروط استغلال الألياف البصرية من طرف الفاعلين الذين لا يتوفرون على ترخيص وضبط الربط وجدوى مركز للتبادل عبر الانترنت ودفتر التحملات (جاري إعداده)؛ (3) إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال للخروج برؤية استشرافية على مدى 5 سنوات بما يسمح بعملية تخطيط واقعية ومناسبة؛ (4) عصرنة مركز المعلومات Data centre وتحديث المنصة المعلوماتية للإدارة؛ (5) تحضير وضع مركز يقطعة خاص بالانترنت لضمان تحسين الحكامة في مجال الانترنت وحماية السكان الأكثر تأثراً (الأطفال) من مضار الانترنت عبر إعداد تقرير مفصل وتقديم بيان إلى مجلس الوزراء واستصدار مرسوم باستحداث رسوم خاصة لتمويل إنشاء مركز لليقظة خاص بالانترنت؛ (6) النهوض بمستوى أنظمة سلامة الإدارة؛ (7) اعتماد سياسة لتطوير النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصال عبر استحداث رسوم على رقم أعمال الفاعلين من أجل تمويل النفاذ إلى تقنيات الإعلام والاتصال وكذا استصدار مرسوم لتحديد المناطق ذات الأولوية وخدمات النفاذ الشامل في مجال تقنيات الإعلام والاتصال؛ (8) دعم ومساعدة القطاعات الوزارية لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال عبر وضع نظام للمعلومات الضريبية ونظام مندمج لتسيير عمال الدولة وبوابة للسياحة الإلكترونية في وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة ومشروع لدعم وإعادة تأهيل قطاع العدل ووضع بوابة على مستوى الإدارة العامة للتجمعات الإقليمية لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال داخل البلاد.

4. الاستغلال الأمثل لمصادر النمو

لبلوغ أهداف النمو الاقتصادي المتسارع، أرادت الحكومة أنه من الوجهة القيام خلال عام 2012 بتنفيذ سياسات قطاعية تسمح باستغلال وتسيير المواد الطبيعية ومقومات البلاد على النحو الأمثل. وتتعلق هذه السياسات بالقطاعات الإنتاجية التالية: النفط، المعادن السياحية، الصناعة التقليدية، الصناعة والزراعة وتنمية المواشي.

أ- النفط والغاز

كانت الأهداف المتبعة من طرف السلطات العمومية خلال عام 2012 سارية من خلال نشاطات تتعلق بالفروع التالية: المحروقات بنوعها الخام والمكرر؛ وتتمثل هذه الأهداف في: (1) تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للمحروقات؛ (2) تشجيع الشفافية في القطاع النفطي وتحسين مركز موريتانيا في إطار مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية.

وبالنسبة لشبه قطاع المحروقات الخام فإن تحسين الإطار القانوني والتنظيمي هو الهدف المنشود عبر تحقيق الإنجازات التالية: (1) إصدار مراسيم تطبيق الإطار القانوني والتنظيمي الجديد؛ (2) دعم النصوص القانونية في مجال حماية البيئة البحرية عبر إصدار مرسوم يتعلق باستحداث لجنة بيئية لحقل شنفيط؛ (3) تصميم وإكمال قاعدة البيانات النفطية.

كما سمحت الجهود الرامية إلى تشجيع الشفافية في القطاع النفطي وتحسين مركز موريتانيا في إطار مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية سمحت بإعلان البلد متقيدا بالمبادرة في شهر فبراير 2012.

وتجسد منح رخص جديدة عبر: (1) توقيع ثمانى اتفاقيات استكشاف وإنتاج: تولو أويل 2؛ توتال 2، كوسموس 3، شاريو 1؛ (2) الصيغة القانونية والتجارية لملاحقات الاتفاقيات المتعلقة بعمليات الاكتشاف (حقوق بنداء، تيوف وتيفت) مع إتاحة الآجال للتأكد من المردودية التجارية.

أما البرمجة والرقابة ومتابعة العمليات فقد تحسنت في عام 2012 عبر: (1) المتابعة الميدانية لجميع أنشطة الاستكشاف التي يقوم بها الفاعلون؛ (2) إعداد وبرمجة أنشطة الفاعلين من خلال برامج الحفر القاري والبحري لعام 2013 (8 عمليات حفر).

لقد تمت مواجهة العجز في مجال الطاقة عبر: (1) استخدام الغاز؛ (2) إجراء مفاوضات تمهيدا لمشروع بناء محطة لإنتاج الكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي والإعلان عن المردودية التجارية لحقل بندا في سبتمبر 2012 والتشاور مع شركة تيلو للمصادقة على خطة تطوير حقل بندا.

على مستوى المحروقات المكررة يجري البحث عن تحسين الرقابة والمتابعة بهدف تعزيز دور القطاع العمومي في شبه القطاع اللاحق وذلك عبر الانجازات التالية خلال 2012: (1) مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي عبر اعتماد بنية جديدة للأسعار وإعداد المواصفات الفنية للمنتجات النفطية السائلة واعتماد مرسوم يحدد القواعد الفنية وقواعد السلامة المطبقة على تعبئة أسطوانات الغاز في مراكز التعبئة وبواسطة الصهاريج ونقل الغاز المنزلي بتعبئة أو بدون تعبئة وأماكن المستودعات وتوزيع الغاز واعتماد إطار تنظيمي جديد يحدد شروط منح رخص فتح واستغلال مستودعات المحروقات؛ (2) فحص العروض المتعلقة بتزويد البلاد بالمحروقات؛ (3) متابعة النشاط لضمان التزود بالمواد السائلة عبر متابعة عقد التموين في الفترة 2012-2014 وأسعار المحروقات السائلة وجودة المنتج وحصيلة التمويل المسبق ودعم النقل الحضري والمنتجات الغازية عبر متابعة عقود التموين وأسعار المحروقات الغازية وجودة الخدمات وإعانات الغاز؛ (4) التقيد بالمواصفات والنظم والوقاية من الأخطار عبر إخضاع شبكة محطات التوزيع للفحص والتدقيق؛ (5) إعداد حصيلة للتمويل المسبق عبر استخدام برمجيات لحساب التمويل المسبق وبنية الأسعار وصندوق التعاون والأرباح التي تحققت من جراء النقل بواسطة قوارب ضمن محيط الميناء (Cabotage) ومعالجة البيانات الإحصائية.

وسيتم دعم قدرات الوزارة والشركات الخاضعة لوصايتها عبر القيام بالأنشطة التالية عام 2012: (1) تحسين حكمة المقاولات العمومية عبر إعداد خطة لإعادة هيكلة وإصلاح شركة سوماغار وإعادة توزيع الأسهم (67% للدولة) ومراقبة النشاط والمطالبة بالتقيد بالتحميلات من طرف Sahel Bunkering ومتابعة الأشغال الجارية في الميناء النفطي؛ (2) تعزيز قدرات التخزين في البلاد عبر اكتتاب مكتب.

ب- قطاع المعادن

بالنسبة لهذا القطاع رسمت الحكومة كهدف أساسي لها مواصلة الجهود لتعزيز دور هذا القطاع بوصفه عاملا من عوامل النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر.

وفي هذا المجال ولأجل تحسين مناخ الأعمال، فقد توطد الإطار القانوني والتنظيمي عام 2012 بفضل إنجاز الأنشطة التالية: (1) المصادقة على تعديلات المدونة المنجمية؛ (2) العمل بنسب متغيرة لاحتساب العائدات مقابل الاستثمار في القطاع؛ (3) استحداث رسوم على فائض القيمة؛ (4) تخفيض الرسوم مقابل تجديد المساحات المرخصة للاستغلال؛ (5) تنظيم ومتابعة الرخص الخاصة بالخرقة؛ (6) استكمال المرسوم المنظم لأنشطة مختبرات تحليل المواد المعدنية؛ (7) اعتماد القانون المنظم للاتفاقيات المنجمية والقاضي باعتماد نموذج الاتفاقية المنجمية.

وتجسد النهوض بالقطاع ومتابعة النشاط خلال عام 2012 في الإنجازات التالية: (1) التعريف بالمقدرات خلال المؤتمرات الدولية عبر مشاركة موريتانيا في أندابا عام 2012 في جنوب إفريقيا وكندا (2012) وتنظيم الدورة الثانية من ندوة موريتانيد 2012 (3.000 مشارك، 120 عارض،)؛ (2) منح رخص امتياز لاستغلال المناجم والمقالع (49 رخصة بحث، 2 رخصة استغلال، 21 رخصة مقالع)؛ (3) متابعة نشاط الفاعلين: 12 رخصة استغلال جارية، تنظيم رحلات إلى مواقع الفاعلين في مرحلة

الاستغلال والاستكشاف، إعداد دليل للتفتيش والرقابة المستمرة للامتيازات المنجمية والمقالع سواء كان ذلك ميدانياً أو في نواكشوط، شراء تجهيزات للفرق الجهوية لشرطة المعادن.

ج- قطاع الصيد

على مستوى قطاع الصيد تم التركيز خلال عام 2012 على: (1) تطوير البنى الأساسية في مجال الصيد؛ (2) تحسين الحكامة عبر الاستصلاح المستديم وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الصيد والاقتصاد البحري؛ (3) زيادة التأثيرات الإيجابية للقطاع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للسكان ومكافحة التهميش؛ (4) حماية الأنظمة البيئية البحرية والإسكان والشاطئ.

في مجال استصلاح المصائد وتعظيم الربح ولأجل ضمان تسيير الثروة وريعتها بشكل مستديم، تحققت الإنجازات التالية عام 2012: (1) تعزيز الوسائل اللوجستية للرقابة والسلامة البحرية والإنقاذ؛ (2) توسيع التغطية بالرادار لتشمل السواحل وتجهيزات السفن؛ (3) توفير الظروف المناسبة لاستغلال المخزون السمكي بشكل عقلاني ووفقاً لتوصيات البحوث بما في ذلك المصائد "الصاعدة"؛ (4) تنفيذ برنامج استصلاح وتنمية الصيد القاري وزراعة الأسماك؛ (5) تنظيم ورشتين في نواذيبو حول تطوير صناعة دقيق السمك؛ (6) تنظيم ورشتين في نواذيبو حول زراعة الأسماك؛ (7) إجراء تجارب في تقنيات الصيد الانتقائي بالتعاون مع بعض مجهزي السفن.

وضمننا لاندماج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني، تحققت الإنجازات التالية: (1) البناء الجاري لميناء الصيد التقليدي والشاطئي في منطقة تانيت؛ (2) إنجاز 6 نقاط لتفريغ منتجات الصيد التقليدي والشاطئي على طول الشاطئ؛ (3) إعادة تأهيل وتوسيع وتجهيز ميناء نواذيبو المستقل؛ (4) إعادة توسيع وتجهيز ميناء خليج الراحة؛ (5) زيادة قدرات صناعات الصيد على اليابسة؛ (6) إعادة تأهيل أسواق السمك في نواكشوط وخليج الراحة وإخضاعها للمواصفات؛ (7) سلامة السفن (مركز سلامة السفن والتجهيزات وأسلاك المفتشين المتخصصين)؛ (8) العمل بنظام حوافز لصالح تفريغ الكميات المصطادة في المنطقة الاقتصادية الخالصة ومن أجل تصنيعها وتثمينها في موريتانيا؛ (9) العمل بقواعد وطنية للنظافة والجودة؛ (10) إخضاع منتجات الصيد والشركات الموريتانية لقواعد الصحة ونظافة المنتجات؛ (11) تقوية البنيات العمومية المكلفة بمراقبة الصحة والجودة والتفتيش الصحي؛ (12) تطبيق سياسة تسويق فعالة لمنتجات الصيد بما فيها إعادة هيكلة الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك؛ (13) تشجيع استهلاك منتجات الصيد على المستوى الوطني؛ (14) تطوير الصيد القاري وزراعة الأسماك (استحداث أنشطة مدرة للدخل والعمل، توفير البروتينات الحيوانية للسكان)؛ (15) إجراء دراسة لتجديد الأسطول الوطني؛ (16) العمل بنظام حوافز للاستثمار في قطاع الصيد؛ (17) قيام الدولة بوضع صندوق للدخار والودائع؛ (18) استكمال دراسة بناء رصيف في الكلم 144؛ (19) استحداث سلك مراقبين في مجال الصيد وخفر السواحل.

وفي إطار ضمان حماية البيئة البحرية والأنظمة البحرية والشاطئية، انصب عمل القطاع على تحقيق الإنجازات التالية: (1) إعداد وتنفيذ برنامج لتسيير المجال العمومي البحري بالتشاور مع الإدارات المعنية؛ (2) تحضير وتنفيذ برنامج لحماية الأنواع شديدة التأثير أو المعرضة للاختفاء ومناطق تواجدتها (حماية التنوع البيئي).

في مجال تعزيز القدرات المؤسسية للقطاع، ركزت الجهود المبذولة خلال عام 2012 على: (1) تحديث القوانين والنظم التي يخضع لها القطاع؛ (2) إعداد وتطبيق خطة تكوين تهدف إلى احتراف أطر التسيير والتأطير والتنفيذ في الإدارة المركزية وعمال المؤسسات الخاضعة للصياغة وحرف الصيد والمنظمات الاجتماعية والمهنية؛ (3) تعزيز منظومة المتابعة والتقييم التي استحدثتها وزارة الصيد والاقتصاد

البحري (دعم وتطوير منظومة الإشراف على الإنفاق وتنفيذ إستراتيجية قطاعية (2008-2012)؛ (6) إعادة تنشيط المجلس الاستشاري لاستصلاح وتطوير الصيد ولجانته المتخصصة؛ (8) تنظيم الفاعلين ضمن مجالس وتعاونيات أو اتحادات للصيد على المستوى الجهوي والمحلي؛ (9) تنمية التعاون الإقليمي والدولي (تبادل التجارب، نقل التكنولوجيا، التمويل).

د- السياحة والصناعة التقليدية

في مجال السياحة كانت الأهداف المرسومة هي: (1) إدماج إشكالية التنوع البيئي؛ (2) إشراك القطاع العام في تطوير السياحة؛ (3) إشراك القطاع الخاص في النهوض بالأنشطة السياحية؛ (4) إدخال خدمات سياحية مبتكرة؛ (5) تخفيف الفقر؛ (6) تسويق السياحة والتعريف بها؛ (7) تحسين الإطار القانوني والحكمة في القطاع؛ (8) تنفيذ برنامج لدعم النهوض بالسياحة؛ (9) إجراء دراسة جدوى لبناء مدرسة للفندقة والسياحة وفندق للتطبيق.

على مستوى النهوض بالصناعة التقليدية، شمل التقدم إنجاز الدراسات التالية: (1) إعداد واعتماد إستراتيجية وطنية لتطوير السياحة ومراجعة المدونة السياحية لتكييفها مع أوضاع القطاع؛ (2) إنشاء مركز للتكوين وتطوير الصناعة الحرفية؛ (بناء وتجهيز دور جهوية للصناعة التقليدية).

ومن أجل تطوير السياحة المستدامة، انصبت الإنجازات على إجراء الدراسات التالية: (1) إشكالية التنوع البيئي؛ (2) إشراك القطاع العام؛ (3) إشراك القطاع الخاص؛ (4) الخدمات المبتكرة؛ (5) تخفيف الفقر؛ (6) التسويق والترويج؛ (7) الإطار القانوني والحكمة.

في إطار الهدف المتمثل في النهوض بقطاع السياحة ودفعه إلى الأمام تم القيام بالأنشطة التالية عام 2012 : (1) معرض YEOSU 2012؛ (2) الأسبوع الموريتاني في باريس؛ (3) تأجير طائرة خاصة لمهرجان ودان.

وفي إطار برنامج الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الثقافة ولأجل تزويد الصناع بأماكن مناسبة ومجهزة لاستخدامها لأغراض التنظيم والإنتاج وتسويق المنتجات التقليدية، تمت الإنجازات التالية: (1) البناء الجاري لدار للصناعة التقليدية في أطار؛ (2) البناء الجاري لدار للصناعة التقليدية في كيفه.

هـ- الصناعة

على مستوى القطاع الصناعي وفي مجال الدراسات وإقامة المناطق الصناعية، كانت الأهداف المنشودة لعام 2012 تتمثل في: (1) تسهيل تأسيس الشركات عبر إيجاد البنى الأساسية المناسبة؛ (2) تخفيض آجال إنجاز المشاريع بحيث توضع تحت تصرفها أراض ومبان مناسبة؛ (3) القيام بتفتيش أكثر فاعلية للمؤسسات الصناعية (قواعد السلامة، المواصفات البيئية)؛ (4) تخفيض تكاليف الاستثمار وتشغيل الشركات الصناعية؛ (5) زيادة فاعلية برامج المساعدة للشركات.

وتبرز حصيلة القطاع الإنجازات التالية: (1) تنفيذ برنامج للجودة في غرب إفريقيا (تكوين الأطر، دفع الاشتراكات في هيئة ISO، استحداث مركز للتوثيق حول المواصفات الدولية، مواكبة 4 مختبرات للاعتماد)؛ (2) تجهيز مقر المختبر الوطني للمقاييس.

و- الزراعة وتربية الماشية

في مجال الزراعة، تمثل الهدف المرسوم على المدى البعيد في عصنة الزراعة وزيادة إنتاجها وقدرتها التنافسية في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. ولبوغ هذا الهدف، ترمي خطة عمل 2012 إلى تحقيق الأهداف الخاصة التالية: (1) تحسين الإنتاج والإنتاجية؛ (2) النهوض بالشراكة بين القطاعين

العام والخاص أو شراكة القطاع الخاص؛ (3) حماية المحاصيل ضد تسيب الحيوانات وهجمات الجراد والطيور وغيرها من الآفات؛ (4) تحسين الدخل والظروف المعيشية لسكان الريف الفقراء.

وبالنسبة لتنمية المواشي، تمثل الهدف المنشود على المدى البعيد في تحقيق اندماج شبه القطاع في الاقتصاد الوطني مع تقوية دوره الإستراتيجي في الأمن الغذائي ومحاربة الفقر. وإسهاما في بلوغ هذا الهدف الشامل رسمت السلطات العمومية الأهداف الخاصة التالية لعام 2012 : (1) دعم المصالح البيطرية؛ (2) تحديث واعتماد ونشر النصوص المتعلقة بتنمية المواشي؛ (3) تحسين الحالة الصحية للمواشي؛ (4) تعزيز البنى الأساسية؛ (5) تحسين التمويل وتخفيض تكاليف المدخلات؛ (6) تحسين الدخل والظروف المعيشية للسكان في المناطق الريفية الفقيرة.

في شبه قطاع الاستصلاح الريفي، تعلق الأهداف المرسومة لعام 2012 بما يلي: (1) زيادة الأراضي المستصلحة واستثمارها؛ (2) تقوية أشغال التحكم في الماء والبنى الأساسية المحورية؛ (3) تحسين النفاذ إلى مناطق الإنتاج والبنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي مجال الزراعة مكنت الإنجازات الرئيسية لعام 2012 من

تحسين الإنتاج والإنتاجية عبر: (1) تقديم الدعم لـ 922 تعاونية خضروات مع توزيع 26.2 طن من البذور (إدخال عينات جديدة، 100 ألف متر من أسلاك التسييج و 54.650 أداة بسبت؛ (2) توفي 80 وحدة ري و 60 طقم للرش بالتقطير و 120 أداة حرث لصالح 2.225 مستفيد؛ (3) تسجيع زراعة البطاطا والبصل عن طريق استثمار 125 هكتار؛ (4) تزويد الأسواق بالمدخلات المدعومة بما في ذلك 1.300 طن من الأسمدة و 120 ألف لتر من مبيدات الأعشاب؛ (5) استصلاح وتأهيل الأراضي الزراعية المطرية (دراسة تطوير تامورت انعاج، انطلاق برنامج لزراعة 4.250 هكتار؛ (6) مد الفلاحين بالمدخلات والمعدات الزراعية عبر توزيع 470 طن من البذور التقليدية و 830 طقم؛ (7) دعم زراعة القمح عبر تزويد المزارعين بالسماذ في مجال الزراعة المطرية وتقديم الدعم للسماذ بحدود 70% من التكلفة وتوزيع مبيدات الأعشاب مجانا وإجراء بحوث لتحسين الإنتاجية (متوسط مردودية الهكتار 4 أطنان بالنسبة لـ 4 محاصيل تم تجربتها).

النهوض بالشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة ضمن القطاع الخاص عبر انطلاق الأعمال التمهيدية لاستصلاح 11 ألف هكتار في ولاية كوركول مخصصة لقصب السكر (إنشاء شركة موريتانية لإنتاج السكر وإنجاز مشتل بمساحة 65.2 هكتارا مع العمل على توسيع المشتل إلى 600 هكتار).

حماية المحاصيل من الحيوانات والجراد والطيور والآفات الزراعية عبر: (1) دعم المكاسب في مجال مكافحة الجراد المهاجر؛ (2) إقامة أسيجة من الأسلاك الشائكة بطول 190.3 كلم حول 47 موقعا؛ (3) تحسين مكافحة الطيور بالتنسيق السنغال وعقد عدة لقاءات مشتركة؛ (4) تحسين حماية الغطاء النباتي من الطيور عبر معالجة 5.570 هكتار تعشش فيها الطيور، وتوزيع 500 من المفرقات و 3.500 متر من الشراك والقيام بأعمال لطرد الطيور من أعشاشها. وهو ما سمح باستخدام 15.200 عامل؛ (5) اقتناء وتوزيع مواد لمكافحة الجراد والآفات الزراعية.

تحسين موارد الدخل والظروف المعيشية لسكان الريف الفقراء عبر إنجاز 150 مشروع جماعي صغير في مجالات الري وحماية المحاصيل وخلق أنشطة مدرة للدخل في مناطق الواحات.

وفي مجال تنمية المواشي تم إحراز تقدمات خلال السنة الثانية من تنفيذ المرحلة رقم 3 من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر مما سمح بما يلي:

دعم الخدمات البيطرية عبر: (1) تعزيز قدرات المصالح البيطرية من خلال دعم فحص لحوم المجازر في نواكشوط عبر اكتتاب 5 أطباء بيطريين وتوزيع مواد للحماية؛ (2) مواصلة تعزيز تجهيزات

المراقبة على الحدود؛ (3) مراقبة الأوبئة FRV و PPCB عبر تعزيز قدرات التشخيص واقتناء مختبرين للتحاليل ومعالجة 32 ألف رأس من الماشية وإنجاز تحقيق وبائي من خلال جمع وتحليل 1.863 مصل.

تحسين الأوضاع الصحية للمواشي عبر: (1) تعبئة 40 فريقاً للصحة الحيوانية مما مكن من تطعيم 1.323.975 رأساً من الماشية ضد PPCB؛ (2) وضع برنامج للمراقبة ومكافحة الأوبئة؛ (3) تعبئة 49 فريق منهم 22 في إطار برنامج أمل 2012 ومكنت هذه الفرق من معالجة 622.697 رأساً من الماشية (مكافحة الطفيليات ومدها بالمواد الغنية بالمعادن والفيتامينات) لصالح 43.513 منم.

دعم البنى الأساسية لتنمية المواشي عبر: (1) بناء وتأهيل 39 حظيرة تلقيح وإعادة تأهيل الحظائر؛ (2) دعم فروع الإنتاج الزراعي الواعدة (4 وحدات تم تنفيذها وإعادة تأهيل مزرعة لإنتاج دجاج اللحوم لصالح 50 امرأة وتقديم المساعدات لـ 320 مشروع تربية دواجن تقليدي وتضم هذه المشاريع 17.000 فرد لصالح 9.000 شخص من بينهم 8.900 امرأة)؛ (3) بناء مذبحة جديدة في نواذيبو وإنجاز دراسة لتوسيع مذابح تنويش وإخضاعها للمواصفات؛ (4) إسناد صفقة لإقامة مصنع للحليب في النعمة و3 مراكز لجمع الألبان.

تحسين التمويل وتخفيض تكاليف المدخلات عبر: (1) وضع صندوق للحصول على حقن للتطعيم والأعلاف؛ (2) دعم القطعان عبر بيع 101.003,09 طن من الأعلاف، منها 63.431,12 طناً من القمح و37.571,97 طناً من ركل للممنين في إطار برنامج أمل 2012.

تحسين الدخل وظروف معيشة السكان الفقراء في الريف (النساء والشباب)، عبر: (1) شراء 1.396 رأساً من الماشية من صغار الممنين وذبحها وتوزيع لحومها مجاناً على 4.815 أسرة فقيرة؛ (2) إقامة 4 مداجن قروية تحت إشراف مشروع تنمية الواحات؛ (3) تنفيذ الحملة الثانية من الإخصاب الصناعي لـ 376 بقرة على مستوى الولايات و185 بقرة على مستوى مزرعة إديني.

وفي إطار الاستصلاح الريفي، شمل النشاط عام 2012 كلا من المحاور التالية:

زيادة المساحات المستثمرة عبر استصلاح وتأهيل مزارع الأرز: (1) استصلاح 940 هكتاراً في امبوريه وادريميز وطمباز؛ (2) استصلاح 2.400 هكتاراً موزعة على 4 مواقع؛ (3) بدء استصلاح 2.067 هكتاراً في 5 مواقع؛ (4) دراسة استصلاح وتأهيل 6.980 هكتاراً موزعة على 6 مواقع؛ (5) انطلاق استثمار 36 مزرعة خضروات في منطقة غرب لبراكنة؛ (6) استصلاح 540 هكتاراً لزراعة الخضروات والأعلاف أو الأشجار المثمرة في 4 مراكز حضرية.

وفيما يتعلق بدعم أشغال التحكم في الماء والبنى الأساسية المحورية، كانت الإنجازات كما يلي: (1) استصلاح المحاور المائية في حوض النهر عبر تنظيف 45,3 كلم منها 34,6 كلم تم إنجازها وهي موزعة على 5 محاور وإعادة تقويم 11 كلم من محور أفطوط الساحلي وقطع الحشائش في 8,4 هكتار في موقعين؛ (2) مواصلة تنفيذ برنامج بناء وتأهيل أشغال التحكم في المياه لتنمية الزراعة المطرية عبر تقوية 250 حاجز ترابي وبناء وتأهيل السدود (يجري إنجاز 6 سدود على مساحة مروية قدرها 280 هكتار، وإعادة تأهيل 7 سدود في منطقة الواحات وإنجاز دراسات لـ 34 سد) وإنجاز 20 عتبة تخفيض سرعة السيول في الواحات؛ (3) إنجاز بنى تحتية أخرى ومنها 32 بئر لأغراض زراعة الواحات، منها 20 بئراً يجري تجهيزها مع تهيئة مركز لجمع وتخزين المنتجات الزراعية الواحاتية وبناء مركز لحفظ الخضروات في بوكي.

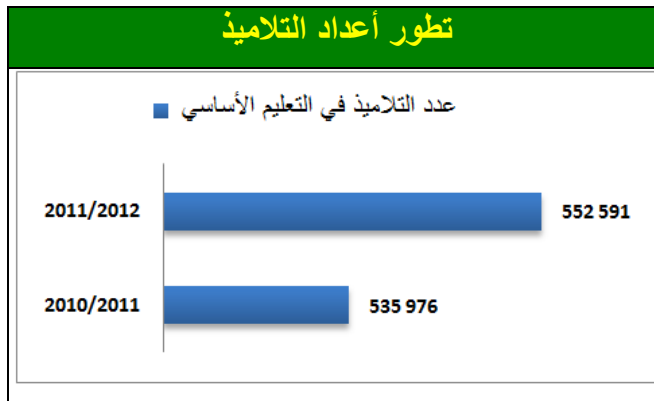
أما النفاذ إلى مناطق الإنتاج وإلى البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فقد تحسن خلال عام 2012 عبر: (1) فك العزلة عن منطقتين حرجيتين في ولاية اترارزه؛ (2) بناء 1,5 كلم من الحواجز والمسالك الرملية؛ (3) إنجاز 23 كلم من الطرق الترابية لفك عزلة 9 واحات.

2.iii المجالات ذات الأولوية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

يجري السعي لتحقيق الأهداف المرسومة ضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة 3 من خلال اعتماد سياسات عمومية وبرامج موجهة نحو الأهداف ذات الأولوية التالية: التعليم، الصحة، التغذية، المياه الصرف الصحي، التنمية الريفية، التنمية الحضرية، الأمن الغذائي والبيئة بوصفها رأس مال اقتصادي يجب تثمينه.

1. التعليم والتكوين

لقد كان الهدف المرسوم لقطاع التعليم ضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة 3 هو إيجاد مصادر بشرية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ويتحقق هذا الهدف عبر تنفيذ إستراتيجية تتمحور حول: (1) تحسين العرض التعليمي من خلال إيجاد تنظيم جديد للعرض المدرسي (العام والخاص) أكثر ملائمة للطلب وتحسين الاستبقاء في المرحلة الأساسية والنهوض بالمساواة في المرحلة الثانوية؛ (2) تعزيز جودة التعليم؛ (3) تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية من أجل توفير عمالة ذات كفاءة عالية وتحسين الإنتاجية في القطاع التقليدي وتشجيع تنميته وضمان عرض أعمال ذات كفاءة عالية يمكنها الاستجابة لاحتياجات قطاع عصري مرشح للتوسع خلال العقود القادمة؛ (4) تحسين وتعزيز التسيير والإشراف على النظام.



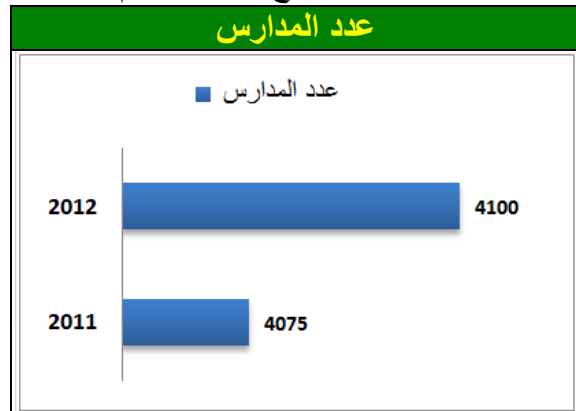
وقد تميز تنفيذ المرحلة 3 من الإطار الإستراتيجي بمواصلة الجهود في مجال بناء وتأهيل البنى الأساسية المدرسية والتكوينية وكذا في مجال الاكتتاب وتكوين الكادر التعليمي. وخلال هذه الفترة انصببت الجهود على دعم المكاسب وتصحيح الاختلالات على مستوى مختلف أسلاك التعليم.

أ- التعليم الأساسي

على مستوى التعليم الأساسي ارتفعت أعداد التلاميذ بشكل ملحوظ أي من 535.976 تلميذ عام 2010-2011 إلى 552.591 في 2011-2012 أي بارتفاع 3% خلال الفترة.

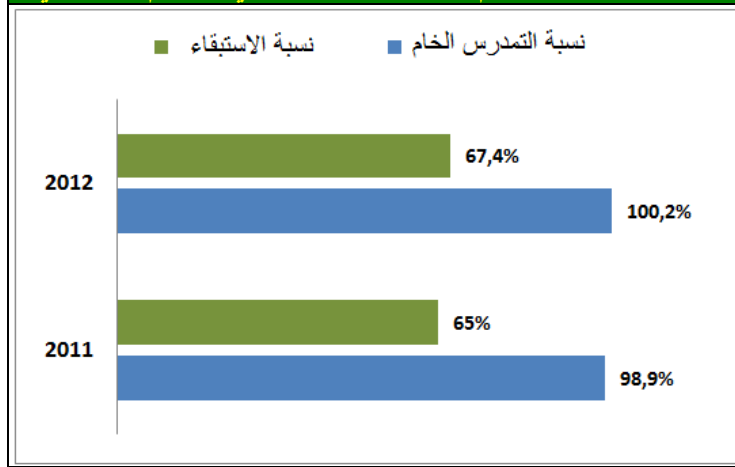
أما عدد المدارس فقد بلغ 4.100 عام 2012 مقابل 4075 في العام السابق أي بزيادة 0,61%. وقد بلغت حصة التعليم الحر 11% عام 2011.

وكانت نسبة التمدد في التعليم الأساسي نحو 98,9% عام 2011 وبلغت 100,2% عام 2012 أي بزيادة 1,31% حيث تجاوزت الهدف المتمثل في 100% الذي كان متوقعا بلوغه عام 2015. أما نسبة الذكور إلى الإناث فقد كانت لصالح الأخيرين (4,50%). وارتفعت نسبة الاستبقاء من 65% عامي 2010-2011 إلى 67,4% عام 2012 أي بزيادة 2%. ورغم هذا التحسن فإن 2 من أصل 3



تلاميذ يواصلون الدراسة حتى نهاية التعليم الأساسي.

معدل التمدرس الخام ونسبة الاستبقاء في التعليم الأساسي



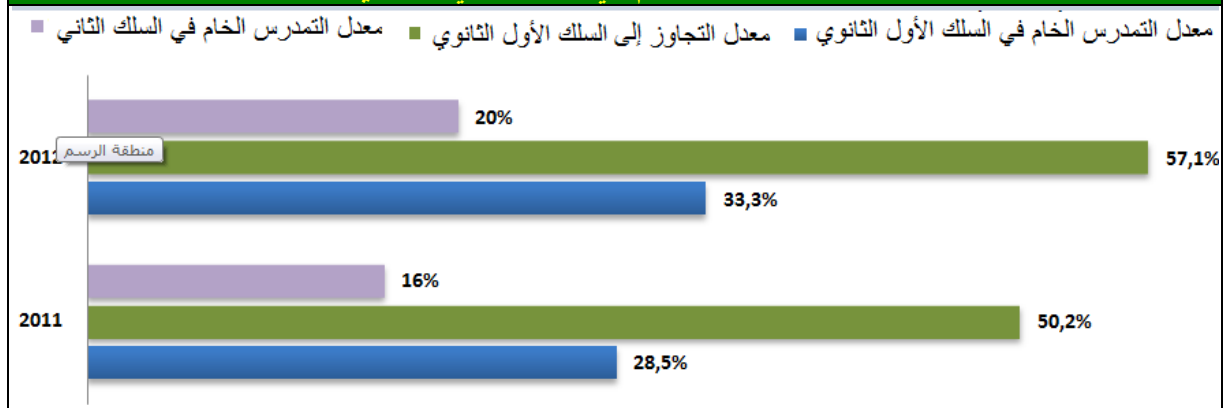
ب- التعليم الثانوي

في السلك الأول من التعليم الثانوي، سجلت نسبة التمدرس الخام تحسنا بسيطاً حيث ارتفعت من 28,5% عام 2011 إلى 33,3% عام 2012 أي بزيادة 5 نقاط مئوية. ويعبر هذا التحسن عن ارتفاع التمدرس في المرحلة الابتدائية وشهدت نسبة الانتقال كذلك تحسناً ملحوظاً بحدود 7 نقطة مئوية أي أنها انتقلت من 50,2% عام 2011 إلى 57,1% عام 2012.

ومن تحليل الأرقام فيما يخص النوع، فإنه يتبين أن الذكور يزيد عددهم على البنات في السنة الأولى من التعليم الثانوي (60,9% للذكور مقابل 53,3% للإناث). وتتفاوت هذه الفوارق من ولاية إلى أخرى. ففي ولاية أدرار مثلاً يكون للذكر مثل حظ الأنثيين بالنسبة لدخول السنة الأولى من الإعدادية (22,5% للبنات مقابل 51% للذكور).

أما السلك الثاني فقد شهد زيادة في أعداده من 31.809 تلميذاً عام 2010-2011 إلى 42.175 في 2011-2012 أي نسبة 32%. وارتفعت نسبة التمدرس الخام في السلك الثاني من 16% إلى 20% خلال نفس الفترة. وسجلت نسبة التلاميذ في الشعب العلمية تحسناً ملحوظاً حيث بلغت 68,6% عام 2011-2012 ومنها 28,8% للإناث. وكانت حصة المسجلين في شعبة الرياضيات هي 17,2% منها 6,2% من البنات.

معدل التمدرس الخام في التجاوز في الثانوي



ج- التعليم العالي

بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي 24.693 طالباً عام 2011-2012 منهم 2000 في القطاع الحر. وهناك 28 شعبة مهنية في القطاع العمومي (تجاوزت الهدف المرسوم بـ 8 شعب لعام 2012)، وبلغت حصة الطلاب في الشعب المهنية 14% عام 2010-2011 وهو ما يزيد على المستهدف أي 12%. وكان عدد الأساتذة لعام 2011-2012 هو 619 أستاذاً وبذلك فإن عدد الطلاب للأستاذ الواحد هو 36.

أما نسبة التأطير في القطاع العمومي فهي 36 طالبا لمدرس يعمل بدوام كامل و 20 طالبا لمدرس مماثل يعمل بدوام كامل. ويتوفر سلك الأساتذة على الكفاءات الكافية أي نسبة 94% من هؤلاء هم برتبة مساوية أو تفوق رتبة أستاذ مساعد.

ومن الجانب النوعي ورغم الزيادة الهامة في الأعداد فإن التعليم العالي في موريتانيا يبقى دون مستوى الطموح في مجال الفاعلية الداخلية والخارجية.

وعلى مستوى الفاعلية الداخلية لا تزال نسبة الرسوب عالية نسبيا. أما بالنسبة للفاعلية الخارجية وبالرغم من غياب بيانات حديثة، فإن المعلومات المتاحة تبرز أن نسب البطالة مرتفعة بين خريجي جامعة نواكشوط. وحسب كلية العلوم والتقنيات التي تتابع عينة من خريجها فإن 40% من الحائزين على شهادة اللسانص يتابعون في التمريز وأن 50% منهم يجدون فرصة عمل خلال السنة وأن 10% لا يحصلون على عمل.

إن العناصر الرئيسية التي تفسر ضعف فاعلية منظومة التعليم العالي ترتبط إلى حد كبير بالطابع الأكاديمي للدروس المقدمة وبغياب البحث العلمي وضعف مستوى التجهيزات في الورشات والمختبرات وبعدم إشراك القطاع الخاص.

ويجري اتخاذ الإجراءات لتحسين وضعية القطاع حيث أن الوزارة قامت عام 2012 بتعبئة مخصصات هامة لتحسين الدراسة على مستوى الماستر وتم تخصيص المبلغ ذاته لعام 2013. كما استفاد البحث العلمي من مخصصات مالية يتم تجديدها سنويا منذ 2010. وهكذا فإن فرقا ووحدات بحثية تم تشكيلها.

وقد تم تنويع العرض في مجالات التكوين لمراعاة احتياجات الاقتصاد وذلك بفتح 3 مدارس للمهندسين ومعهد عال في روصو كما أن هناك مشروعا طموحا لبناء وتجهيز حي جامعي جديد بكلفة قدرها 140 مليون دولار ويهدف إلى تحسين جودة التكوين الجامعي.

ومن المتوقع أن تنتقل 3 كليات إلى الحي الجامعي الجديد بمجرد افتتاح السنة الجامعية 2013-2014 ويتعلق الأمر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية الطب وكلية العلوم والتقنيات.

ويجدر التنويه بأن كلية العلوم تتوفر على 30 قاعة دراسية و 65 مختبر و 8 مدرجات ويتوفر الكل على التجهيزات.

وفي عام 2011، شكلت الحكومة لجنة مكلفة بوضع وتنظيم منتديات عامة حول التعليم. وفي هذا الإطار سمحت الورشات الجهوية المنظمة بعرض مقترحات وتوصيات على مئات المشاركين في كل ولاية تمهيدا لتصميم نظام تعليمي أكثر ملاءمة وأحسن أداء وتماشيا مع الواقع الوطني. وعلى هذا الأساس تم توجيه الدعوة لعدد من الباحثين ومنظمات آباء التلاميذ والمجتمع المدني والخبراء والفاعلين الميدانيين (مفتشين، أساتذة، معلمين) ومسؤولين جهويين للتفكير معا حول سبل إصلاح النظام التعليمي. وتكللت هذه اللقاءات بتوصيات تناولت المصادر البشرية والتكوين المهني والبرامج والمناهج والبنى الأساسية وتدریس العلوم والبحث العلمي فضلا عن الإطار المؤسسي والإشراف والمتابعة والتقييم.

د- التكوين الفني والمهني

في مجال التكوين المهني، تمثلت أهداف المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في : (1) إجراء إصلاحات معمقة تنصب من الناحية المؤسسية على توحيد الإشراف؛ (2) تحسين الحكامة؛ (3) تنشيط هيئات التشاور بين الدولة وأرباب العمل (مجلس وطني للتكوين الفني والمهني).

وقد تعلقت الإنجازات ب : (1) دعم المؤسسات لتحضير مشاريعها (11 مشروعا)؛ (2) المساعدة الفنية لصالح المؤسسات من أجل تنفيذ برامج تعاقدية (التوقيع على 11 عقدا مع المؤسسات)؛ (3) مباشرة العمل في المدرسة الوطنية لمهن الهندسة المدنية بالأك (تم اكتتاب 40 طالبا في السنة الأولى)؛ (4) تحديد

الاحتياجات في مجال التكوين والمؤهلات في عدد من القطاعات كالخدمات والصيد والزراعة والصناعة والمعادن (تطوير المحتوى بالنسبة ل 11 فاعلا والانتهاه من برامج العمل في مجال التكوين بالنسبة ل 15 حرفة)؛ (5) تنفيذ التكوينات والدمج (إعداد 11 طلب تكوين لصالح 1.200 من الشباب)؛ (6) انطلاق تجريبي لإفادة الكفاءات في إطار دعم التكوين (تكوين 400 متدرب لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛ (7) إنشاء 6 مراكز لتكوين حوالي 5.100 شاب في الفترة 2012-2016 على أن يستفيد منها 1.200 عام 2012.

ومن جهة أخرى يعتبر مركز التكوين التقني في ازويرات الذي يتسع ل 300 متدرب والذي تم تدشينه يوم 27 نوفمبر 2012 إسهاما من شركة أسنيم في مطلب تكوين الكفاءات الفنية وقد بلغت كلفة هذا المركز العصري الذي يوفق بين التدريب والعمل في آن واحد 4,116 مليار أوقية.

هـ- التعليم الأصلي

في مجال التعليم الأصلي تمثلت إنجازات عام 2012 في : (1) الوقوف على حالة استعداد وتنظيم الحج والعمرة؛ (2) إعداد دراسة تشخيصية حول التعليم الأصلي والإشعاع الحضاري والفكري؛ (3) القيام بعدة حملات تحسيسية؛ (4) وضع نظام معلومات للمساعدة في اتخاذ القرار من أجل برمجة أنشطة القطاع.

و- سياسة محو الأمية

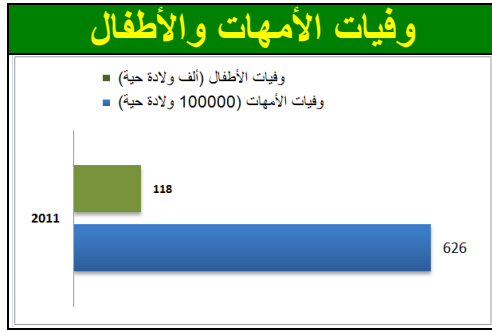
فيما يتعلق بمحو الأمية، كانت أهداف المرحلة الثالثة من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر تتمثل في : (1) تمكين السكان من 14 سنة فما فوق من القراءة والحساب؛ (2) تحسين الاستمرار على مستوى التعليم الأساسي؛ (3) توطيد محو الأمية التمهيدية بمرحلة لاحقة من التعليم ودورات تكوينية مهنية موجهة نحو الأنشطة المدرة للدخل؛ (4) تشجيع التكوين الذاتي.

إذا كان محو الأمية قد حقق تقدما فعليا فإن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود السابقة (التعليم الأساسي) واللاحقة على مستوى الأشخاص العاملين الذين لم يتعلموا (وذلك لمواجهة هذه الظاهرة التي تطل جزءا كبيرا من السكان يقدر بحوالي 35%).

2. الصحة والتغذية

بالنسبة لقطاع الصحة والتغذية يشكل عام 2012 أولى سنوات تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الصحية التي تغطي الفترة 2012-2020 وتتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية كما تعتبر إحدى التطبيقات القطاعية للمرحلة رقم 3 من الإطار الاستراتيجي. وترمي الخطة الوطنية للتنمية الصحية إلى مواجهة التحديات التي تطرحها الأوضاع الصحية في موريتانيا التي تتميز بنسبة وفيات مرتفعة وانتشار أمراض تؤثر بشكل خاص على الأم والطفل مع حدوث أمراض منتقلة ومتعلقة بالتغذية إلى جانب الأمراض غير المعدية ومشاكل أخرى متصلة بعدم كفاية التكفل من طرف المصالح الصحية ذات الجودة العالية.

أ- السياسة الصحية



أظهر آخر مسح وطني متعدد المؤشرات أجري عام 2011 استمرار نسب عالية لوفيات الأمهات والأطفال والرضع تقدر على التوالي ب 626 حالة لكل 100 ألف ولادة حية و 118 حالة لكل 1.000 ولادة حية.

وقد قامت الحكومة خلال عام 2012 بمجموعة من الخطوات الرامية إلى تحسين الحالة الصحية للسكان عبر تحسين الجودة والنفاذ إلى الخدمات الصحية. وتعلقت هذه الخطوات بتعزيز قدرات الهياكل الصحية عبر ورشات للبناء وإعادة التأهيل وتوسيع هذه البنى الأساسية والحصول على معدات بيولوجية وطبية وسيارة إسعاف وتوفير المصادر البشرية والقيام بحملات تطعيم ومكافحة أسباب الأمراض وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية ذات الجودة العالية.

وتميز عام 2012 بإنجازات تشمل جميع ميادين عمل القطاع الصحي ومن أبرزها: (1) اكتتاب 138 عاملاً من بينهم 10 أخصائيين و 28 طبيباً إضافة إلى أعوان وعمال دعم؛ (2) بناء 4 مراكز صحية في أحياء الترحيل في كل من نواكشوط ونواذيبو وبورات في ولاية لبراكه ومصلحة للحالات المستعجلة في مركز الاستطباب في نواكشوط ومستشفين في كيهيدي وروصو وبناء مركز للأمومة في بلدية ازويرات وإعادة التأهيل التام لمركز الصحة في افديرك؛ (3) تحسين المعدات التقنية لأهم البنى الاستشفائية؛ (4) الحصول على 35 سيارة إسعاف عابرة للمناطق الوعرة وتحويلها إلى المراكز الصحية لتسهيل نقل المرضى إلى المراكز الصحية المناسبة؛ (5) تزويد 393 بنية صحية منها 29 مركز صحي و 364 نقطة صحية بما تحتاجه من الأدوية وتوحيد أسعار هذه الأدوية على امتداد التراب الوطني وبأسعار مناسبة؛ (6) دعم الجوانب المتعلقة بالإشراف والحكمة الجيدة عبر مراجعة النصوص التي يخضع لها نظام تحصيل التكاليف وإعداد تقرير حول النفقات الكارثية في مجال الصحة وتأثيرها على تزايد فقر الأسر وصياغة سياسة حول تفويض المهام.

يضاف إلى ما سبق قيام شراكة ديناميكية مع الشركاء الفنيين والماليين ومع مكونات المجتمع المدني المعني بقطاع الصحة. وتعززت هذه الشراكة بتوقيع ميثاق وطني في شهر مايو 2012 يحث المتدخلين في القطاع على الأولويات المرسومة بموجب الخطة الوطنية للتنمية الصحية. وتقوم هذه الوثيقة على إستراتيجية توافقية وتمويل مشترك ونظام موحد للمتابعة والتقييم. وستعمل على توجيه مختلف التدخلات في القطاع وتوجيه الموارد المالية سواء كانت من مصدر محلي أو خارجي على أن تتم مراجعتها كلما دعت الحاجة لملاءمتها مع الحالة الصحية الوطنية.

وفي مدينة شنقيط على سبيل المثال سمح هذا التعاون التشاركي بمد السكان بالخدمات التالية: (1) التكفل الصحي بالحوامل حتى النفاس ومتابعة الأطفال حتى دخول الإعدادية؛ (2) استحداث بطاقة صحية عائلية يستفيد صاحبها من التكفل التام بالدواء وعند الاقتضاء بنقله إلى الخارج؛ (3) استحداث مصلحة يطلق عليها "صحة البدو" وهي تتوفر على جهاز تخطيط صدى ومعدات كشف وعلى حيوانات لركوبها من أجل النفاذ إلى المناطق الجبلية أو المعزولة؛ (4) إنشاء مركز لمتابعة سوء التغذية والتكفل بها بالكامل وتوفير وجبة يومية لفصول مدرسة "الشباب الشاطر".

ب- سياسة التغذية

في هذا المجال أبرزت نتائج المسح متعدد المؤشرات لعام 2011 أن أكثر من 1 من أصل 4 أطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص عادي في الوزن (28%) وأن 8% يعانون من نقص حاد في الوزن، كما أن حوالي ربع الأطفال (25,2%) يواجهون تأخراً معتدلاً في النمو أو يعتبرون أصغر مقارنة مع أعمارهم وأن 12% نحيفي الجسم نسبياً.

وتعلقت الأنشطة المقام بها في هذا المجال ب: (1) إقامة لجان جهوية في الحوضين الشرقي والغربي؛ (2) التكفل بحالات سوء التغذية الحادة والعادية على مستوى جميع الهياكل الصحية.

3. المياه

رسمت خطة عمل المرحلة رقم 3 من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر هدفاً شاملاً لقطاع الماء والصرف الصحي يتمثل في تحسين النفاذ إلى الماء وإلى الصرف الصحي بالكمية والجودة والأسعار المطلوبة. ويتوقع تحقيق هذا الهدف عبر تنفيذ المحاور الاستراتيجية التالية: (1) تحسين النفاذ إلى مياه الشرب؛ (2) التعرف على مصادر الماء وحمايتها؛ (3) تحسين ظروف الصرف الصحي؛ (4) تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ (5) تعزيز قدرات القطاع.

أ- النفاذ إلى مياه الشرب في الوسط الريفي

لقد أدى تطور القطاع والتزامات الحكومة إلى الإحساس بضرورة مراجعة إستراتيجية تنمية قطاع الماء والصرف الصحي التي اعتمدت عام 2009. وتسعى الإستراتيجية الجديدة المعتمدة في شهر يونيو 2012 إلى توجيه العمل الحكومي في القطاع نحو محاور إستراتيجية وحسب خطة عمل يتوقع تنفيذها وتتناول تحسين الحكامة في القطاع وتطوير التسيير المندمج للموارد المائية والنفاذ إلى مياه الشرب والصرف الصحي.

في مجال النفاذ إلى مياه الشرب، يجدر التنويه بأن 53% من السكان كانوا يستفيدون من مصدر محسن لمياه الشرب عام 2011. وفي الوسط الريفي كانت نسبة النفاذ إلى مياه الشرب تمثل 60% من الأسر عام 2010 ومع ذلك فإن ثلث المراكز التي يزيد عدد سكانها عن 500 نسمة لا يزال بحاجة إلى التزود بشبكات لتوزيع مياه الشرب.

وفي البلديات التي يديرها المكتب الوطني للخدمات المائية في الريف فإن نسبة الأسر المستفيدة من توصيلات خصوصية تمثل 50%.

وفيما يتعلق بالصرف الصحي بلغت التغطية عام 2010 نسبة 46% على المستوى الوطني. وبالنسبة للوسط الريفي فإن 40% من الأسر تستفيد من الصرف الصحي بواسطة أنظمة صرف صحي مستقلة.

وفي مجال المياه الريفية والرعية، تميز عام 2012 بإنجاز 145 نظام لتوزيع مياه الشرب في عدة ولايات من البلاد عبر تنفيذ مشاريع توزيع الماء في منطقة النهر (20 محطة معالجة في ولاية اترارزه و6 شبكات توزيع لمياه الشرب) مشروع توزيع مياه الشرب في فم لكلية والباشات 1 و2 في ولاية كوركول وهناك برنامج المياه الذي تموله المملكة العربية السعودية في لعصابه والحوضين (55 شبكة مياه) بالإضافة إلى برنامج النفاذ الشامل إلى الخدمات واقتناء 50 طقم للإنارة بالطاقة الشمسية. كما تم انطلاق 176 شبكة توزيع مياه في مختلف مناطق البلاد وإنجاز 78 بئراً ارتوازية أو تقليدية في إطار البرامج التنموية والبرامج المتعاقد عليها في إطار الإستراتيجية الوطنية لترقية المرأة ومكونة الماء في برنامج أمل 2012.

ب- معرفة وتأمين الموارد المائية

تمثل معرفة الموارد المائية وحمايتها مسألة رئيسية في بلاد تندر فيها المياه كما هو الحال بالنسبة لموريتانيا. لذلك استمر تنفيذ مشروع التسيير المندمج للموارد المائية من خلال تعزيز اللامركزية في مجال المياه والصرف الصحي، ومراعاة كافة استخدامات الماء. وقد مكن هذا المشروع من تنشيط المجلس الوطني للماء وإنشاء اللجان الجهوية للماء على مستوى الولايات كما سمح بالرفع من قدرات إدارات المياه والصرف الصحي الجهوية عن طريق اقتناء معدات معلوماتية وعلمية وتشديد بنايات للإدارات الجهوية للمياه والصرف الصحي في كل من ولايتي لبراكه واطرارزه وبإنجاز دراسة حول الوضعية العامة بهدف معرفة مستوى النفاذ إلى المياه الصالحة للشرب على امتداد التراب الوطني.

4. التنمية الريفية

على مستوى القطاع الريفي، تتمثل الأهداف المرسومة ضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المرحلة الثالثة، أفق 2015 في: (1) ترقية الحلول الدائمة لتنمية الأمن الغذائي؛ (2) تشجيع بروز زراعة عصرية منتجة وقادرة على المنافسة في الأسواق الوطنية والجهوية والدولية و؛ (3) تشجيع المزيد من دمج التنمية الحيوانية في الاقتصاد الوطني مع التركيز أكثر على دورها الاستراتيجي في مجالي الأمن الغذائي ومحاربة الفقر.

ومن حيث البحث والتكوين والإرشاد، كانت هذه التوجيهات ترمى إلى : (1) الرفع من مستوى مراكز البحث والتكوين والإرشاد؛ (2) تحسين منظومة دعم وتأطير المنتجين.

أما على المستوى المؤسسي والتنظيمي، فقد انصب الاهتمام بتنمية القطاع الريفي حول: (1) تعزيز نظام وقدرات متابعة وتقييم القطاع و(2) إنجاز دراسات إستراتيجية.

في مجال البحث والتكوين والإرشاد تمثلت إنجازات العام 2012 فيما يلي: (1) رد الاعتبار للمدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي بكيهيدي؛ (2) دعم المركز الوطني للبحوث وتنمية الزراعة من خلال التحسين من إنتاج الزراعات الإستراتيجية (القوتية)؛ (3) دعم كل بلدية بوكيل تعبئة جماعية (إعادة التنظيم ومزيد من انتشار جهاز الدعم والإرشاد). وفي هذا الإطار، تلقى المركز والطنى للبحوث وتنمية الزراعة دعما لتعزيز قدرات أطره الباحثين في مجالات تحليل العينات الزراعية بالنسبة لزراعة القمح والبنجر التقليدية كما تلقى المركز دعما معتبرا في مجال التكوين انسجاما مع مقاربة التسيير المندمج المهمة بالإنتاج والآفات الزراعية على مستوى أزيد من 500 مزرعة للخضراوات في إطار مبادرة "مزرعة- مدرسة- فلاح".

على الصعيد المؤسسي والتنظيمي، يمكن تلخيص إنجازات 2012 في: (1) إعداد واعتماد قانون توجيهي زراعي ورعوي؛ (2) إعداد وتوقيع ونشر مقرر ينظم بيع المنتجات الصيدلانية بالجملة.

5. الأمن الغذائي

تهدف الإستراتيجية الوطنية في مجال الأمن الغذائي، أفق 2015، إلى السماح للمواطنين عامة والأكثر هشاشة خاصة، بالنفاذ الجسمي والاقتصادي الدائم إلى غذاء كاف وسليم ومتوازن.

يتوزع هذا الهدف العام في أهداف خاصة هي: (1) ترقية اقتصاد ريفي وشبه حضري ذي مردودية اجتماعية واقتصادية، متنوع ومتكيف مع التغيرات المناخية؛ (2) تحسين الدورات التجارية والتبادلات الوطنية وعبر الحدود والجهوية؛ (3) التحسين بشكل مستديم من مستوى نفاذ المجموعات الهشة المقيمة في المناطق الريفية وشبه الحضرية إلى غذاء سليم ومتوازن؛ (4) تعزيز أجهزة الوقاية وتسيير الأزمات

الغذائية على المستويين المركزي واللامركزي و؛ (5) ترقية حكمة رشيدة في مجال الأمن الغذائي ضمن مسلسل من اللامركزة ومن التنمية المحلية .

ومن حيث الحصيلة، فقد سجلت السنة 2012 بدء تنفيذ برنامج أمل 2012 الذي تم اعتماده خطة استعجالية بغرض محاربة آثار الجفاف الذي اجتاحت البلاد منذ سنتين. ويرمى هذا البرنامج كذلك - وهو واحد من أهم البرامج الاستعجالية الخاصة التي تبنتها الحكومة الموريتانية وبدأت في تنفيذها- إلى مساعدة المنمين وإلى الحد من ارتفاع أسعار المواد الضرورية الأساسية. لقد رصد لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 45 مليار أوقية خصصت ل: (1) فتح وتموين أزيد من 850 دكانا لبيع المواد الأساسية بأسعار مدعومة على كامل التراب الوطني منها 350 في نواكشوط. وقد زودت هذه الدكاكين بما يناهز 63.000 طنا من مختلف المواد؛ (2) تموين الـ 1.190 مستودع جماعي قاعدي على امتداد التراب الوطني بقدر كاف من الأغذية المخصصة للتوزيع المجاني على الأسر الأكثر احتياجا؛ (3) توزيع 83.000 طنا من المواد المخصصة للحيوانات و(4) اكتتاب ما يناهز 1900 شابا من حملة الشهادات العاطلين عن العمل بغية تنفيذ مختلف مكونات البرنامج.

وبخصوص الوقاية وتسيير الأزمات ومن أجل تعزيز القدرات في مجالي تجنب الأزمات وتصور برامج أمن غذائي، فقد تمحورت انجازات العام 2012 حول: (1) إعداد برنامج متعدد الأهداف والتحسين من أدوات متابعة وتقييم الإنتاج الزراعي والواردات والأسعار و(2) البدء في تنفيذ برنامج جديد لمساعدة المجموعات السكانية الهشة ويتعلق الأمر بالتحويلات النقدية.

وفي عام 2012 ساهمت الانجازات الأساسية التالية في تعزيز القدرات العملية وفي تنفيذ برامج الأمن الغذائي: (1) إعادة تأهيل مساحات التخزين وتوسيعها إلى إن بلغت سعتها 5.900 طنا؛ (2) اقتناء 30 شاحنة حمولة كل منها 70 طنا سعتها الإجمالية 2.100 طنا للرحلة وذلك ضمن تجديد الشاحنات المخصصة للنقل و(3) تعزيز المخزون الوطني من الأغذية عن طريق اقتناء 3.500 طنا من الحبوب في أعقاب نفاذ حصة 2011 .

وفيما يتعلق بالتدخلات السريعة وسعيا إلى مساعدة الفئات الهشة من السكان ووضع برامج محاربة سوء التغذية شملت الانجازات، خلال السنة 2012: (1) فتح 896 مركزا للتغذية للتكفل بـ 45.000 مستفيدا ما بين نساء حوامل و/أو مرضعات وأطفال يعانون من سوء التغذية تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرا. وذلك للمساهمة في جهود الحكومة الرامية إلى تحمل التعويض الغذائي لفائدة الأطفال المحتاجين لتدخل سريع جراء المعاناة من سوء التغذية الحاد ومن نقص الوزن وكذلك بالنسبة للنساء الحوامل أو المرضعات؛ (2) بيع 133.944 طنا من الأغذية بأسعار مخفضة عن طريق فتح 895 دكانا؛ (3) التوزيع المجاني ل: 18.928 طنا من الأغذية على 600.000 شخص؛ (4) بيع 109.055 طنا من الأعلاف لفائدة المنمين وبأسعار معقولة؛ (5) إنجاز برنامج تحويل نقدي من خلال توزيع مبلغ 1 مليار و100 مليون أوقية على 28.500 أسرة و(6) مساعدة أزيد من 5.000 شخص منكوبين عن طريق توزيع أغذية وأدوات إغاثة من أجل مد يد المساعدة للمكوبين.

وفي مجال المشاريع التنموية الصغرى وعملا على الحد من هشاشة السكان إزاء الصدمات الخارجية، كانت الأنشطة التي تم البدء في تنفيذها، خلال العام 2012، هي: (1) وضع برنامج غذاء مقابل العمل يرمي إلى إعادة تأهيل أو إنشاء 102 منشأة إنتاج (سدود، حواجز، حواجز رملية ومساحات لزراعة الخضراوات...) في الحوضين و(2) تموين 1.178 مستودع قروي للأمن الغذائي بما مجموعه 9.791 طنا من الحبوب من أجل المواءمة بين الكميات المخزنة وحاجيات المجموعات المستفيدة خلال فترة الصيف.

ولبلوغ الهدف الرامي إلى ترقية مؤسسات الأمن الغذائي الصغيرة ودعم المنظمات المحلية تحققت الانجازات الأساسية التالية: (1) وضع برنامج لانجاز 39 مشروعا تنمويا قاعديا صغيرا من أجل الأمن

الغذائي في ولايات الحوض الشرقي ولعصابه وتكانت مما سمح للفئات الهشة من السكان بالنفاد إلى المواد الأساسية؛ (2) تجهيز 72 مطحنة في ولايات الحوضين ولعصابه وتكانت؛ (3) وضع برنامجين لتسييج 124 منطقة زراعية بغية حماية المزارع التقليدية من الحيوانات السائبة في ولايات لعصابه وكوركول ولبراكنه واطرارزه وتكانت وكيديماغا وهو ما يمثل دعماً للمؤسسات الصغيرة المستغلة للمصادر المحلية بشكل موسمي و(4) دعم سكان الحوضين.

6. التنمية الحضرية

في مجال التنمية الحضرية، اعتمدت الأهداف، خلال الفترة 2012 – 2015، على التوجهات المبرمجة في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المرحلة الثالثة، الذي لم تزل أهدافه وحيته والتي عززتها الالتزامات الجديدة من طرف الحكومة. وهكذا كان التوجه العام الذي تبنته الحكومة يقضي بتنفيذ سياسة حضرية طموحة من حيث الاستصلاح الحضري وتجهيزات التجمعات البشرية سيلا إلى مزيد من دمج الأحياء السكنية الجديدة وتوفير خدمات لائقة بسكانها من مياه صالحة للشرب وصرف صحي وسكن.

وعلى هذا المستوى تمثلت الأهداف الخاصة المعتمدة في: (1) الحد من الفقر والتحسين من الظروف المعيشية في الوسط الحضري؛ (2) التحسين من المتابعة والتسيير الحضريين وتعزيز قدرات الهيئات المكلفة بالإسكان، (3) دعم حماية المدن القديمة (4) الحد من الفقر المدقع من خلال تحسين القاعدة الإنتاجية ومن نفاذ السكان الأكثر فقرا إلى الخدمات الأساسية؛ (5) تحسين وحماية العرض في مجال المساكن الإدارية، و(6) التحسين من الحكامة وتعزيز القدرات المؤسسية.

أ- السكن والإسكان

في مجال الإسكان سعت جهود الحكومة إلى الانجازات الأساسية التالية: (1) إعداد إستراتيجية وطنية في مجال الإسكان؛ (2) إعداد قاعدة بيانات حول وكلاء الدولة بغية تهيئة برامج إسكان ملائمة؛ (3) انطلاقة برنامج بناء 600 سكن في ازويرات؛ (4) ترقية بيع القطع الأرضية المستصلحة في نواكشوط وداخل الوطن؛ (5) تنمية الشراكة مع فاعلين دوليين و(6) بناء 50 مسكنا في مدينة الشامي.

ب- السكن والعمران

في هذين المجالين الفرعيين، تمحور النشاط الحكومي خصوصا حول: (1) إعادة هيكلة الأحياء العشوائية بنواكشوط من خلال التحسين من قاعدة البيانات المعلوماتية المؤمنة حول الأسر المستفيدة من منح قطع أرضية والعمل الجاري حاليا لإعداد نظام للمعلومات الجغرافية وإكمال عمليات إعادة تأهيل أحياء عرفات وبوحديده الجنوبية ومواصلة عمليات ترحيل الأسر (وقد وصل مجموع هذه العملية 86.000 أسرة من غير مقاطعة الميناء) والدراسة الشفافة والفعالة للشكاوى والتظلمات وإكمال أشغال التجهيزات وتنفيذ أشغال تكميلية (من مدارس ومراكز صحية وطرق وكهرباء،...) وإنشاء مكتب يعنى بـ "خدمة المواطن" ضمانا للشفافية والعدالة؛ (2) القضاء على أحياء الصفيح في نواذيبو؛ (3) القضاء على أحياء الصفيح في كيهيدي وأكجوجت وازويرات على التوالي بنسب 45 % و 98 % و 60 %؛ (4) عصرنة مدينة الطينطان عبر: إكمال منح القطع الأرضية ذات الطابع السكني أو التجاري لكافة الأشخاص المؤهلين وانجاز حظيرة للحيوانات وبناء سوق ومواصلة بناء التجهيزات الجماعية (أي ما مجموعه 23 منشأة جماعية) وانطلاقة المرحلة الثانية من أشغال بناء شبكات المياه والكهرباء (ابتدائية وثانوية وثالثة) وإكمال أشغال بناء الطرق و(5) الانطلاقة الجارية للمشاريع التالية: توسعة عصرنة مدينة بوتلميت وتوسعة وإعادة تأهيل مدينة بولنوار.

وفي مجال البناء، تم القيام خلال العام 2012 بالإنجازات التالية: (1) مواصلة وإكمال أشغال وانطلاقة إعادة تاهيل\ بناء أزيد من 110 بناية جديدة وتجهيزات عمومية (تجاوز إجماليها 300 موزعة ما بين بناية وتجهيز عمومي خلال 3 سنوات) شملت قطاعات الشؤون الإسلامية والعدل والتهديب والثقافة والرياضة والمباني الإدارية والأمن.

ومن ناحية أخرى، تحققت عدة إنجازات في إطار التمويل الإضافي لمشروع التنمية الحضرية الذي تولت تنفيذه الوكالة الموريتانية لتنفيذ الأشغال ذات النفع العام. وهكذا جرى تنفيذ برنامج للبنى الأساسية خلال العام 2012، خصص بالكامل للمشاريع المحورية وتعلق الأمر بـ: الطرق والمياه الصالحة للشرب والكهرباء في كل من مدن كيفة وسيلبابي وكيهيدي وألاك وأكجوجت وأطار ونواذيبو وتكجه.

ج- المياه والصرف الصحي في الوسط الحضري

ترتب على تطور القطاع والتزامات الحكومة، مراجعة "إستراتيجية قطاع المياه والصرف الصحي" المصادق عليها عام 2009 وترمي الإستراتيجية الجديدة المعتمدة في يونيو 2012 إلى توجيه العمل الحكومي نحو قطاع المياه والصرف الصحي حسب محاور إستراتيجية ووفق خطة العمل التي سيتم بدء تنفيذها. وتتناول الإستراتيجية تحسين من حكمة القطاع وتطوير التسيير المندمج للموارد المائية والنفاد إلى المياه الصالحة للشرب وإلى الصرف الصحي.

وبخصوص النفاذ إلى المياه الصالحة للشرب، أصبح 53% من السكان يتوفرون على مصدر لمياه الشرب المحسنة منذ 2011، من بينهم 60 % في المناطق الحضرية. وتخفي هذه النسبة فوارق ما بين ولايات شرق البلاد ووسطها (42 % من السكان في الحوض الشرقي مقابل 28,3 % فقط في الحوض الغربي و63,4% في لعصابه) ولايات الجنوب (حيث تتراوح النسبة ما بين 83 % في اترارزه و34,4% في كيديماغا).

على صعيد الانجازات في مجال المياه الصالحة للشرب، تميزت سنة 2012 ببداية تنفيذ مشاريع وبرامج للإنتاج والتوزيع من شأنها أن تؤثر على تحسين نفاذ السكان إلى خدمات الماء والصرف الصحي. من بين هذه الانجازات نذكر: (1) تنفيذ مشروع تزويد شكار – مقطع لحجار بالماء الصالح للشرب انطلاقا من حقل بوحشيشه عن طريق إنجاز محطات ضخ وتخزين وأنبوب ضخ على طول 110 كم وبقطر 315 مم؛ (2) تقدم مشروع توزيع الماء الصالح للشرب داخل مدينة نواكشوط، (3) تنفيذ مشروع ظهر النعمه لتزويد المناطق الرئيسية في شرق البلاد بالماء الصالح للشرب عن طريق إنجاز 23 بئرا ارتوازية من بين الـ 24 المقررة أصلا وإعداد الدراسات الفنية الخاصة بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب و(4) مواصلة تنفيذ مشروع أفطوط الشرقي لتزويد ما يربو على 500 تجمع فيما يعرف بمثلث الأمل (ولايات كوركول ولبراكنه ولعصابه) بواسطة إسناد أشغال القسمين رقم 1 و4 المتعلقين ببناء محطات للمعالجة وأنابيب لتوزيع المياه.

كما تم تنفيذ مشاريع أخرى بغرض التحسين من نفاذ السكان في الوسطين الحضري وشبه الحضري إلى الماء الصالح للشرب، ويتعلق الأمر بـ: (1) مشروع توزيع المياه الصالحة للشرب بنواذيبو (الجزء 6): يتمثل هذا المشروع في استبدال أنابيب PVC بأنابيب البولي إثيلين (PE) واعتماد البولي إثيلين في بقية التوصيلات الموجودة ورد الاعتبار لنظام القياس عن بعد. وفاقت نسبة التنفيذ 90%؛ (2) مشروع المياه والصرف الصحي في كوركول واطرارزه ولبراكنه وكيديماغا؛ (3) شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب في انبيكت لحواش وتعزيز الإنتاج في مدن روصو وألاك وأطار وكيفة والنعمه وجكني وتندغه؛ (4) انطلاقة أشغال أنظمة شبكة المياه الصالحة للشرب في امبود والشامي و(5) انطلاقة مشروع وحدة لمعالجة المياه المالحة في مدينة ازويرات بطاقة إنتاج تبلغ 2000 م³/اليوم وبكلفة إجمالية قدرها 2,157 مليار أوقية على نفقة شركة اسنيم.

لقد تم اعتماد مقارنة "الصرف الصحي الشامل بإشراف المجموعات" كأداة لتطوير الصرف الصحي في الوسط الريفي. ويجري تطبيق هذه المقاربة حاليا في خمس ولايات من الوطن. وقد بدأ العمل بهذه المقاربة منذ مارس 2009 في ولاية اترارزه. وبعد تجربتها نقلت إلى لبراكنه ثم وسعت إلى ولايات تكانت ولعصابه وأدرار.

وفي مجال الصرف الصحي الحضري تقوم الحكومة بتعبئة التمويلات اللازمة لإنجاز شبكة للمياه المستعملة على مستوى مدينة نواكشوط.

وقد مكن النشاط الحكومي خلال العامين الأخيرين من: (1) إعداد مخططات رئيسة للصرف الصحي في مدن نواكشوط ونواذيبو وروصو وكيفه وكيهيدي وأكجوجت؛ (2) إعادة تأهيل شبكة سوكونجيم بتفرغ زينه والحي ف وربطهما بالشبكة القائمة وتجديد بعض تجهيزات الضخ في إطار شبكة الصرف الصحي الجماعي في مدينة نواكشوط وتوسيع هذه الشبكة (8 كم إضافية)؛ (3) مواصلة صيانة شبكة الصرف الصحي الموجودة في نواكشوط من طرف المكتب الوطني للصرف الصحي وتعزيز قدرات هذا المكتب عن طريق بدء تشغيل 4 أجهزة لشطف الماء (Hydro cureuses) و (4) تنفيذ مشروع الصرف الصحي لمدينة روصو الرامي إلى تجهيز وبناء شبكة تصريف المياه المطرية والمستخدمة.

7. التثمين الاقتصادي للثروة الطبيعية

تمثلت التوجهات الإستراتيجية القائمة على ترقية وتثمين الثروة الطبيعية كما وردت في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2011 – 2015 أساسا في: (1) تزويد الفقير بأهم حاجاته الأساسية انطلاقا من وسطه الطبيعي؛ (2) الحد من التكاليف الاقتصادية الناتجة عن التدهور البيئي و (3) إيجاد آليات تمويل مستدامة لفائدة البيئة وفقا للمبادئ الواردة في الاستراتيجية الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

المؤثر 2 إعادة تأهيل الأحياء الهشة في المدن الكبرى

أحدث النمو الديمغرافي الكبير على مستوى المدن، خلال الفترة ما بين 1960 و 2010 تغييرات هامة في موريتانيا . ليست هذه التغييرات محصورة في توزيع السكان على التراب الوطني بل إنها تتعدى ذلك إلى داخل التجمعات الحضرية. ولقد ظل سكان المدن في تزايد مطرد حيث بلغ عددهم 1.980.000 نسمة في العام 2012 وهو ما يقابل 60 % من مجموع السكان الذي يناهز 3.300.000 نسمة.

ويرجع سبب هذا التزايد إلى النمو المذهل الذي تعرفه المدن جراء الهجرة السكانية القوية مما يسفر عن ضغط قوي على التجهيزات والبنى التحتية المتوفرة. تسببت هذه الوضعية إذن في توسع كبريات المدن بشكل فوضوي حيث تمددت في جوارها أحياء فقيرة تجمع فيها السكان الأكثر ضعفا وهشاشة. وهكذا بقيت طلبات السكن والتجهيزات والنفاذ إلى الخدمات الحضرية الأساسية غير ملبأة إلى حد اليوم مما يفسر الظروف بالغة الصعوبة التي يعيشها سكان هذه الأحياء.

ولحل مشكلة هذا النوع من الأحياء وتمكين سكانها من ظروف عيش كريم، قامت السلطات العمومية بإعداد وتنفيذ برامج مندمجة لإعادة تأهيل هذه الأحياء الهشة. وقد ركزت هذه البرامج على الحد من آثار الفقر وعلى محاربة الهشاشة في الوسط الحضري سبيلا إلى فصح المجال واسعا أمام السكان الأكثر فقرا من حيث (1) الأمن العقاري (2) النفاذ إلى السكن اللائق وإلى البنى التحتية المناسبة (3) سهولة النفاذ إلى القروض من أجل السكن ودعم الأنشطة الاقتصادية. وقد سمحت هذه البرامج التي بدأت منذ العام 2003 بتدخلات في أحياء الميناء وعرفات ودار النعيم بنواكشوط .

كانت أولى هذه التدخلات تلك المقام بها في الميناء خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2007 في شكل عملية نموذجية مما مكن من ضمان التأمين العقاري لفائدة ما يزيد على 16.000 أسرة ومن إنجاز برنامج هام (شمل التجهيزات والبنى التحتية) وناهزت كلفته الإجمالية أربعة مليارات أوقية. بعد ذلك

تبنت الحكومة مقارنة تشاركية أقل كلفة، فكان رد الاعتبار إلى الأحياء العشوائية في نواكشوط ونواذيبو من ضمن نشاط السلطات الإدارية والبلدية. وهكذا ففي فترة لا تتجاوز 3 سنوات أي من 2010 إلى 2012، حصل حوالي 100.000 أسرة على النفاذ المجاني إلى القطع الأرضية في المناطق المستصلحة والمجهزة بتمويل ذاتي من الدولة الموريتانية وتمكنت 86.000 أسرة قطعاً أرضية وخاصة في الناحية الجنوبية الشرقية من نواكشوط المعروفة بحي "الترحيل". في هذا الحي كغيره من أحياء نواكشوط المعادة هيكلتها، قيم بعدة استثمارات هامة مما سمح ب: (1) بناء 30 كم من الطرق المعبدة؛ (2) 70 كم من الطرق المدعمة؛ (3) توسيع شبكات المياه والكهرباء؛ (4) بناء 20 مدرسة و3 أسواق في الأحياء و3 مراكز صحية.

وقد مكنت الجهود المبذولة من القضاء على الظاهرة في كل من نواذيبو وروصو. وهكذا ففي نواذيبو حصل أكثر من 5000 أسرة على قطع أرضية واقعة في منطقة مستصلحة ومجهزة (مدارس، مستوصفات، أسواق خاصة بالأحياء وإنارة عمومية وشبكة حنفيات). أما في روصو، فقد تم ترحيل 3787 أسرة إلى موقع مهياً عمرانياً ومجهز عند مدخل المدينة. وما تزال عمليات إعادة تأهيل الأحياء الهشة متواصلة حتى الساعة في حي الصفيح بتوجنين في نواكشوط وكذلك في مدن كيهيدي وازويرات وأكجوجت.

من أجل استعادة التوازنات البيئية للغطاء النباتي من أشجار وأعشاب وحماية الموارد الخشبية وغير الخشبية والزراعية، تمحورت الانجازات حول: (1) إعداد وتنفيذ برنامج وطني لحماية المراعي ومكافحة الحرائق من خلال: انطلاق الحملة وتوقيع اتفاقية لتفويض العمل مع الشركة الوطنية للاستصلاح الترابي SNAAT من أجل القيام بأشغال 11.000 كلم من الخطوط الواقية من الحرائق في سبع ولايات رعوية وزراعية (الحوضين ولعصابه وكوركول وكيدماغا ولبراكنه واطرارزه) وإنجاز 4.380 كلم من الخطوط الواقية من الحرائق (الصيانة والافتتاح) وإنشاء 800 لجنة قروية من بين الـ 1.476 المقررة أصلاً خلال السنة؛ (2) تنظيم اليوم العالمي لمحاربة التصحر والأسبوع الوطني للشجرة؛ (3) بدء تنفيذ الأنشطة السنوية الرامية إلى غرس الأشجار وتثبيت الرمال وخاصة من خلال: إنتاج 400.000 شجيرة في المشتلة و106.200 شجيرة على مساحة 266 هكتاراً علاوة على توفير 1.062 طناً من الماء على مستوى الحزام الأخضر بنواكشوط؛ (4) إدخال التسيير المستدام للأراضي في الاستراتيجيات القطاعية و(5) تحديث وتكييف خطة العمل الوطنية في مجال مكافحة التصحر مع الإستراتيجية العشرية لمنظمة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ومن جهة أخرى سمحت الجهود المقام بها في مجال إعادة التوازنات البيئية للغطاء النباتي الشجري والعشبي من تحقي الإنجازات التالية على مستوى بلدة الشامي (ولاية داخلية نواذيبو): (1) زراعة 124 هكتاراً على مستوى الحزام الأخضر في الشامي وهي تبلغ إجمالاً 277 هكتاراً؛ (2) تزويد هذا الحزام الأخضر بـ 49.915 نبتة انطلاقاً من مشتل تنسوليم؛ (3) إنجاز مشتل بمساحة هكتار مسيج (أسلاك شائكة، وأعمدة من الإسمنت المسلح)، وبدأ العمل فيها بغرس 56 ألف نبتة.

وفي هذا الإطار مكنت جهود السلطات العمومية في مجال حفظ الموارد الغابية والزراعية من تنفيذ مجموعة من الأنشطة الرامية إلى مكافحة الفقر عبر استصلاح الأحواض في إطار برنامج Oubame بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وتناولت هذه الأنشطة حماية 150 هكتاراً في المناطق الزراعية وحماية واحة نخيل "الراطي" ضد السيول واستصلاح وتجهيز حديقتين بمساحة 2 هكتار لصالح النساء وتوفير الإنارة من خلال تزويد الأسر بـ 60 طقم إنارة شمسية.

وفي سبيل تعزيز قدرات البحث في مجال مكافحة التصحر، تم القيام بالأنشطة التالية: (1) إعداد التقرير الخاص بالجرد والخريطة والوقوف على حالة المصادر الطبيعية الغابية والأمن البيئي مما يعطي لمحة عن الموارد الغابية.

ولدعم حماية التنوع البيئي والسهل على الأمن البيولوجي والتكفل بالمخاطر البيوتكنولوجية، انصبت الجهود حول: (1) إعادة تحيين الاستراتيجية الوطنية في مجال التنوع البيولوجي وإعداد التقرير الوطني الثاني وهما يمثلان صياغة وإعادة تحيين إطار النشاط الوطني من حيث التنوع البيولوجي والوضعية فيما يتعلق ببدء تنفيذ ابروتوكول كرتاجينا حول الأمن البيولوجي والمخاطر البيوتكنولوجية و(2) قيام المرصد الخاص بالتصحر.

III. 3 المجالات الأفقية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

1. الحكامة الترابية والمحلية

من حيث الحكامة الترابية والمحلية يحدد الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المرحلة الثالثة، جملة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز اللامركزية والى توزيع السلطات والاستصلاح الترابي.

أ- اللامركزية وتوزيع السلطات

في مجال اللامركزية، الأنشطة المقام بها هي: (1) دعم وتعزيز المسلسل المؤسسي للامركزية، (2) استصدار مجموعة نصوص تنظيمية حول اللامركزية، (3) صياغة الاستراتيجية الوطنية في مجال اللامركزية والتنمية المحلية، (4) وضع أداة انتقالية للتمويل (تسهيل التجديد في مجال التنمية المحلية؛ (5) التفعيل الجاري للاستراتيجية الوطنية في مجال تكوين الفاعلين حول اللامركزية المصادق عليها في شهر فبراير 2011 و(6) إنشاء اللجنة الوزارية المكلفة باللامركزية والتنمية المحلية.

وقد تمحورت النشاطات الرامية إلى توزيع السلطة وعصرنة الإدارة حول: (1) المصادقة على المرسوم المحدد لصلاحيات المسؤولين الإقليميين والمتضمن هيكلية الدوائر الإدارية، (2) دعم البلديات من خلال إنشاء صندوق للمبادرات البلدية في كل من لعصابه وكيدماغا، (3) بناء 4 مراكز حدودية (فصالة نيره وجدر المحكن ووالى وجول)، و(4) تجهيز كافة الدوائر الإدارية بالأثاث المكتبي وأدوات المعلوماتية.

ب- الاستصلاح الترابي

فيما يعني الاستصلاح الترابي، ركزت النشاطات المقام بها خلال السنة 2012 على: (1) إعداد مشروع مرسوم يتضمن أشكال ومضامين وإجراءات إعداد الآليات الإستراتيجية للاستصلاح الترابي والمصادقة عليها، (2) إعداد مشروع مرسوم يتضمن تنظيم وتأطير التقري، (3) تأطير التقري وإنشاء مدن جديدة (ترمس وبورات والشامي)، (4) انطلاقة دراسة تستهدف تشخيص مناطق التجميع على امتداد التراب الوطني، (5) مواصلة برنامج التخصيص الترابي (délocalisation) وإنشاء المنطقة الحرة بنواذيبو، (6) انطلاقة التفكير حول إنشاء أقطاب جديدة من بينها واحد يهتم بالتنمية وتثمين المصادر الحيوانية وآخر يعنى بالأنشطة الزراعية، (7) تشكيل اللجنة الوطنية لدراسة أصول أسماء المواقع الجغرافية، (8) بدء تنفيذ برامج تهمين مبادرات النمو الجهوي المتوازن، (9) إجراء دراسات استراتيجية متعلقة بأهداف الألفية التنموية على مستوى ولايتي لبراكه ولعصابه للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل بلوغ أهداف الألفية، و(10) انطلاقة البرنامج المندمج للتنمية المحلية وتشغيل الشباب.

المؤطر 3: الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع

السياق

ينبع إنشاء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع 2009 من إرادة سياسية صارمة، أعربت عنها الحكومة بوضوح لتنمية وترقية منظومة فعالة لتسيير ومتابعة برامج الاستثمار العمومية سعياً لبلوغ الأهداف المحددة في مجال مكافحة الفقر وتنمية البنى التحتية لدعم النمو ونفاد السكان إلى الخدمات القاعدية.

الأهداف

يتطلب بلوغ هذه الأهداف تحسين جودة الدراسات وإعطاء دفع قوي لتنفيذ المشاريع العمومية وخفض آجال إنجاز الدراسات والأشغال المرتبطة بها.

المهام

ولهذا كلفت الوكالة بالنهوض بمهمة قيادة الدراسات والإشراف على المشاريع ومتابعتها. وبشكل أخص فهي مكلفة، بالتعاون مع مختلف القطاعات المعنية، بما يلي: (1) المبادرة ومتابعة إنجاز دراسات جدوى المشاريع العمومية التي تسند إليها؛ (2) تقييم تكاليف هذه المشاريع وتحضير دفاتر التكاليف والمواصفات الفنية الخاصة بكل مشروع؛ (3) استدراج عروض المنافسة؛ (4) فرز وتقييم المناقصات؛ (5) سلطة الإشراف التفويضي؛ (6) متابعة ومراقبة تنفيذ الأشغال؛ (7) تنظيم استلام الأشغال عند نهايتها. ومن اختصاص الوكالة أيضاً تولي التدقيق الفني للمشاريع العمومية فضلاً عن تسيير بنك وطني للمعلومات الفنية والاقتصادية والمالية وتشكيل قاعدة وثائقية حول كافة المشاريع العمومية التي تسند لها.

مجال التدخل

يتعلق مجال تدخل الوكالة عموماً بـ: (1) بعض المشاريع الكبرى البنيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد؛ (2) بعض المشاريع التي تكتسي أهمية إستراتيجية أو طابعاً رمزياً خاصين.

إنجازات 2012

1. في مجال ترقية التقري وتأمين السكان في المناطق المعزولة من البلاد، تم إنجاز الأعمال التالية: (1) مراقبة ومتابعة أشغال بناء التجهيزات الجديدة لمدينة انبيكت لحواش (ولاية الحوض الشرقي)؛ (الاستلام النهائي)؛ (2) مراقبة ومتابعة أشغال بناء منشآت وتجهيزات تجمع ترمسه (ولاية الحوض الشرقي)؛ (الاستلام النهائي)؛ (3) مواصلة أشغال المتابعة والإشراف على أشغال بناء منشآت وتجهيزات تجمع بورات (حالة التقدم المادي للأشغال بلغت 62% في شهر ديسمبر 2012)؛
 2. مواصلة أشغال مراقبة ومتابعة بناء طريق اعويفيه - كرمسين (حالة التقدم المادي للأشغال بلغت 69% في شهر ديسمبر 2012)
 3. الإشراف على مشروع التنمية المندمجة لتعزيز الأمن الغذائي. في إطار هذا المشروع تم إنجاز النشاطات التالية: (1) استصلاح 120 هكتاراً من المساحات المروية في لكصبيه 2 بولاية اترزرة؛ (2) استصلاح 44 هكتاراً من المساحات المروية في بامطار سوريمالي في ولاية لبراكه؛ (3) بناء ثلاث وحدات للأمن الغذائي (منصات، بنوك حبوب، سقائف مدخلات زراعية، صيدلية بيطرية، مركز تكوين) في لكصبيه 2، باترارزة؛ وانيابينا في لبراكه والسدود بتكانت؛ (4) توريد وتركيب عتاد التسييج لحماية المناطق الزراعية بلكصبيه 2 وانيابينا والسدود؛ (5) بناء 20 محلاً للمطاحن وتوريد وتركيب وتشغيل عشرين مطحنة حبوب في لكصبيه 2 باترارزة وفي وانيابينا بالبراكه والسدود بتكانت.
 4. مصنع لبسترة الألبان في النعمة
- إعداد ملف المناقصة المتعلق بالتصور والبناء والتوريد حتى تسليم مفاتيح مصنع بسترة الألبان في النعمة.

2. الحکامة البيئية

وعيا منها لضرورة جعل البعد البيئي في صميم إشكالية تنمية البلد، حددت الحكومة الأهداف التالية: (1) أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار أثناء إعداد الاستراتيجيات والبرامج التنموية، (2) تعزيز الحکامة البيئية و(3) تعزيز القدرات الوطنية في مجال تنفيذ مختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة بما فيها السهر على التغيرات المناخية.

ومن خلال الأنشطة التي تم انجازها، يتعلق أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار أثناء إعداد الاستراتيجيات والبرامج التنموية بـ: (1) إعداد ونشر سلسلة من التقييمات الإستراتيجية البيئية حول قطاعات المياه والصحة والتنمية الريفية، (2) مراجعة النفقات العمومية وتخطيط الميزانية في مجال البيئة، (3) واستحداث مشروع نص يقضي بمراجعة القانون الإطار حول البيئة.

تناول تعزيز الحکامة البيئية الأنشطة التالية: (1) إعداد مشروع قانون يقضي بتحريم الأكياس البلاستيكية؛ (2) انطلاقة مسلسل مراجعة خطة العمل الوطنية في مجال البيئة، (3) إعداد التقرير الوطني حول التنمية المستدامة، (4) تحضير مشروع قانون حول المناطق المحمية؛ (5) تحضير مشروع قانون حول التسيير المعقلن والأمن للنفايات الخطيرة، (6) إعداد دليل وتوجيهات من أجل دمج البيئة في السياسات العمومية (7) إعداد المقاييس (Profile) الكيماوية الوطنية، (8) اقتراح نظام ضرائب وإتاوات بيئية وإجراءات تحفيزية محتملة محليا ووطنيا سبيلا إلى مزيد من دمج البيئة في السياسات التنموية و(9) صياغة التقرير السنوي الثاني حول حالة البيئة في موريتانيا.

بخصوص اليقظة حيال التغيرات المناخية، تمحورت الأنشطة المقام بها عام 2012 حول : (1) إعداد مشروع لحماية المدن الشاطئية من مخاطر الغمر البحري، (2) ترقية وإنشاء محميات جديدة، (3) إجراء التعداد السنوي للطيور المائية، (4) إعداد مشروع مرحلة ثانية من مشروع ACCC الذي سيبدأ تنفيذه في نواكشوط واندياكو ونواذيبو والحظيرة الوطنية لحوض أركين، (5) انطلاقة خبرة خاصة بصعود مستوى المياه الجوفية وبمخاطر الفيضانات على مدينة نواكشوط، (6) إعداد مشروع لإعادة إدخال الغزلان في الحظيرة الوطنية لجاولينغ، (7) مشروع إنشاء مخزون حيواني بري في منطقة النمجاط و(8) إعداد إستراتيجية وطنية للمناطق الرطبة؛ (9) إعداد أطلس حول المناظر والطبيعة في موريتانيا.

وعلاوة على ذلك، تم وضع برامج خاصة كان من أهم أنشطتها: (1) إعداد المرسوم رقم 156-2012 الذي يلغي ويحل محل المرسوم رقم 95-060 القاضي بإنشاء مجلس وطني للبيئة والتنمية وهيئاته الفرعية، (2) المصادقة على خطة العمل الوطنية في مجال البيئة، المرحلة II و(3) انطلاقة الدراسة المتعلقة بإنشاء مختبر مكلف بمراقبة النوعية البيئية.

3. التشغيل

في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال التشغيل، سمحت جهود الحكومة بتحقيق الإنجازات التالية: (1) توظيف أكثر من 2.000 طالب عمل لدى شركات منجمية، حيث ارتفع عدد فرص العمل في القطاع إلى أكثر 15.000 وظيفة؛ (2) مواصلة الجهود لتحسين قابلية الشباب للعمل وهو ما سمح ببدء دورات تكوين ودمج أكثر من 1.200 شاب في قطاعات الصيد التقليدي والحرف الصغيرة في البناء والأشغال العامة؛ (3) دمج 60 من حملة الشهادات الجامعية في قطاع الزراعة وهو ما زاد عدد المندمجين في هذا المجال إلى 185؛ (4) انطلاق المسح الوطني المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف بالاشتراك مع المكتب الدولي للشغل، وهو ما وفر تشخيصا يعتمد عليه بالنسبة لحالة التشغيل؛ (5) تنظيم النسخة الأولى من صالون التشغيل بالاشتراك مع أرباب العمل وهو ما أدى إلى قيام شراكة بين القطاعين العام

والخاص لصالح التشغيل (أكثر من 30.000 زائر و 30 شركة)؛ (6) انطلاق المرحلة التجريبية من دور الخدمات لدمج فئات تضم حملة شهادات جامعيين وخريجي التكوين المهني؛ (7) إنشاء 15 دار للخدمات يعمل فيها 160 من حملة شهادات التعليم العام والفني.

ومن جهة أخرى استوعبت القطاعات الإنتاجية (المعادن، النقل، الزراعة والصيد) أكثر من 35.000 وظيفة، حيث ارتفع عدد الفرص التي تم خلقها خارج القطاع الخاص إلى 95.000 ما بين 2009-2012.

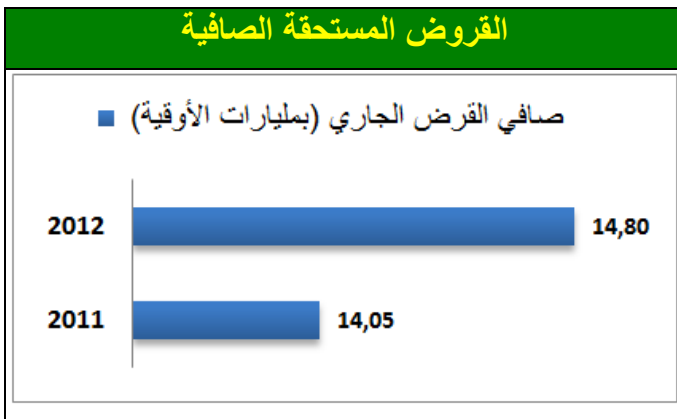
4. التمويلات الصغيرة والمقاولات الصغرى

إن الهدف المرسوم من خلال الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر III للفترة ما بين 2010 و 2015 هو الرفع من مستوى نفاذ الفقراء الناشطين اقتصاديا إلى خدمات مالية ملائمة ودائمة من أجل الحد من الفقر.

وتمثلت الانجازات الأساسية خلال السنة الثانية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر III في: (1) إعداد موقع ويب للتمويلات الصغرى وقاعدة بيانات حول مؤسسات التمويلات الصغرى العمومية التابعة لبرنامج تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التمويلات الصغرى، (2) تمويل البناء الجاري لتبليط مقطع طريق بالحجارة بطول 2 كم في لكصر بنواكشوط، (3) إكمال تحيين الإستراتيجية الوطنية في مجال تمويلات المقاولات المتوسطة والصغيرة والإستراتيجية الوطنية للتمويلات الخفيفة؛ (4) توسيع القرض على 250 مستفيدا و (5) تنفيذ برامج خاصة (بالنساء والمعاقين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين وأمثالهم) لصالح 30 مستفيدا.

عند نهاية السنة 2012، بلغ عدد مؤسسات التمويلات الصغرى المعتمدة 27 توجد مقرات أزيد من نصفها في نواكشوط. وتتميز اليوم شبكتان هما شبكة الصناديق الشعبية للقرض والادخار، والاتحاد الوطني للصناديق البيطرية للقرض والادخار في موريتانيا، والاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للقرض والادخار في موريتانيا.

وفي الوقت الحالي، يُلاحظ بروز شبكتين كبيرتين هما الصناديق الشعبية للقرض والادخار والاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للقرض والادخار في موريتانيا وهما تتميزان، سواء تعلق الأمر بعدد الزبناء أو الديون المستحقة أو باتساع القروض. أما صناديق الادخار والقرض في مجال تنمية المواشي فهي منضوية في شبكة غير أنها لا تزال ضعيفة جدا. وبخصوص مؤسسات التمويلات الصغرى المعتمدة الأخرى والمسيرة بشكل مستقل، فقد بلغت مستويات نمو متباينة تماما من مؤسسة إلى أخرى.



سجلت مؤسسات التمويلات الصغيرة عند نهاية 2012 حجم مستحقات قرض صافية بمبلغ 14,8 مليار أوقية أي بزيادة 5,3% خلال العام 2012 مقارنة بالوضعية عند 2011\12\31. ويعود هذا التطور أساسا إلى الزيادة المسجلة على مستوى الصناديق الشعبية للقرض والادخار والاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للقرض والادخار في موريتانيا .

ويستحوذ الاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للقرض والادخار في موريتانيا لوحده على 88,4% من هذا المبلغ فيما يمثل نصيب الصناديق الشعبية للقرض والادخار والمؤسسات ذات الحجم الصغير الأخرى على التوالي 7,4% و 4,1%.

وسجلت الودائع ارتفاعاً سنوياً بلغ 11,2% لتصل إلى 5,5 مليار أوقية عند نهاية ديسمبر 2012. ويرجع سبب ارتفاع هذه الودائع إلى تزايدها لدى صناديق القرض والادخار وغيرها من مؤسسات التمويل الصغيرة. وتجدر الإشارة إلى أن أزيد من 84,9% من هذه الودائع بحوزة صناديق القرض والادخار في حين يمثل نصيب الاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للقرض والادخار في موريتانيا والمؤسسات الأخرى على التوالي 8,3% و 6,8%. وأخيراً ينبغي التنبيه إلى ارتفاع سقف القرض خلال العام 2012 حيث انتقل من 1 مليون أوقية، بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغيرة من الفئتين أ وج إلى 2,5 و 2 مليون أوقية، على التوالي في حين ارتفع هذا السقف من 2 إلى 3 مليون أوقية بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغيرة من الفئة ب.

وفضلاً عن ذلك، فإن حجم قروض هيئة بيت المال لصالح الأنشطة المدرة للدخل قد بلغ 765 مليون أوقية عام 2012، لصالح أكثر من 19.000 أسرة في نواكشوط ونواذيبو.

5. النوع والطفولة والسياسة السكانية

أ- النوع

الهدف الرئيسي، في هذا المجال، هو تشجيع بروز امرأة موريتانية متحررة من كل القيود الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تقدمها من خلال اكتساب المهارات التي تؤهلها للقدرة على المشاركة والإسهام بحيوية وفعالية في تنمية البلد اقتصادياً واجتماعياً.

وتناولت الأنشطة التي تم إنجازها بهذا الخصوص: (1) تنظيم حملات وطنية حول محاربة التمييز ضد المرأة في أربع ولايات هي: الحوض الشرقي ولعصابه وكوركول وتكانت، (2) الإعلان العام عن التحلي عن الممارسات التي تشوه الأعضاء التناسلية للأنثى في كوركول والحوض الشرقي؛ (3) تكوين 277 فتاة وامرأة في مركز تكوين الترقية النسوية، (4) تنفيذ أنشطة مدرة للدخل في الولايات الشمالية (داخلت نواذيبو وأدرار وأينشيري وتيرس الزمور) لفائدة النساء معيلات الأسر و(5) تنظيم وتنفيذ برامج تعبئة وتحسيس حول النوع ومكافحة الممارسات التي تشوه الأعضاء التناسلية للأنثى وحول حقوق الإنسان.

في مجال المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في السياسة، تم القيام بأنشطة خاصة هي: (1) تنظيم لقاء وطني رفيع المستوى حول مشاركة المرأة السياسية من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية (الهدف الثالث)، (2) دعم تعزيز قدرات مجموعات من النساء من أجل مناصرة المساواة و(3) نشر وتوزيع تقرير عام عن إشكالية مشاركة المرأة السياسية.

ب- الطفولة

كان الهدف الأساسي الذي تبناه الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المرحلة الثالثة، في مجال الطفولة الصغرى، هو تنمية وحماية وترقية حقوق الطفل.

والأنشطة المقام بها في هذا المنحى هي: (1) تعميم الاستراتيجية الوطنية في مجال حماية الطفولة لفائدة الفاعلين المحليين في ولايات الحوضين ولعصابه وتكانت وأدرار، (2) دمج 477 طفلاً يعانون صعوبات في أسرهم الأصلية، (3) توسعة مركز الحماية والدمج الاجتماعي للأطفال بنواذيبو، (4) التكوين ووضع أنظمة جديدة لحماية الطفل في نواكشوط ولعصابه و(5) التكفل بـ 200 طفل في وضعية صعبة وإعادة تأهيلهم، (6) بناء حظيرة بلدية للترفيه وحديقة أطفال بلدية في ازويرات.

ج- السياسة السكانية

في مجال السياسة السكانية تناولت إنجازات عام 2012: (1) مراجعة السياسة السكانية والمصادقة عليها، (2) تعزيز القدرات الفنية لدى شركاء البرنامج على المستويين الوطني والمحلي (أزيد من 100 مستفيد سنوياً)، (3) تنظيم حملات تحسيس من أجل بروز قناعات بقضايا السكان (النوع والصحة الإنجابية والشباب وفيرس نقص المناعة، الخ) لدى أصحاب القرار ولدى السكان و(4) وضع مبادرات للحد من وفيات الأمهات.

6. الحماية الاجتماعية

ترمي الاستراتيجية الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية، استكمالاً للاستراتيجيات القطاعية الأخرى، إلى خلق أفضل ظروف دائمة تضمن العدل والحكمة الرشيدة وكرامة الإنسان والإنصاف والتضامن الاجتماعي والحماية والوقاية والتحول الاجتماعي. وستسمح هذه الظروف لكافة الفئات المحرومة أو الهشة بمواجهة المخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية وبالنفاذ إلى الخدمات والبنى التحتية الأساسية.

إن الاستراتيجية الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية تسعى إلى تحقيق هدف عام هو الإسهام في التخفيف من هشاشة الفئات المحرومة ومساعدة السكان على مواجهة أهم مخاطر الحياة. أما أهدافها الخاصة، فهي: (1) الإسهام في محاربة انعدام الأمن الغذائي والتغيرات المناخية، (2) الحد من الحواجز التي تحول دون النفاذ إلى الخدمات الصحية والتعليمية و(3) تعزيز الضمان الاجتماعي وتشجيع العمل والتشغيل، (4) تحسين الظروف المعيشية من خلال تساوي فرص النفاذ إلى البنى التحتية الاجتماعية الأساسية، (5) تحسين وتكثيف التدخلات في مجال العون الاجتماعي وترقية المجموعات، (6) تشجيع محتوى نمو عادل وملائم للفقراء مع دعم الفئات الأكثر هشاشة لتمكينها من الإسهام في تنمية البلد والسماح لها بالاستفادة مما يتيح ذلك من مزايا، (7) الحرص على دمج إجراءات الحماية الاجتماعية بشكل فعلي في الاستراتيجيات القطاعية، (8) دعم التضامن الاجتماعي من خلال آليات مساعدة على تشجيع الإنصاف و(9) خلق آليات تمويل دائم للحماية الاجتماعية.

في إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية وانسجاماً مع توجيهات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر للفترة الممتدة ما بين 2012 و2015، سينصب النشاط الحكومي، في مجال الحماية الاجتماعية، حول ثلاثة محاور أساسية: (1) المساعدة وتسيير العوز، (2) التأمين، و(3) السلامة في العمل.

أ) المساعدة وتسيير العوز

فيما يعني محور "المساعدة وتسيير العوز" ومن أجل التكفل بالمرضى المعوزين، فإن الأنشطة ذات الأولوية التي تم إنجازها هي: (1) التكفل بعلاج 207 مريض معوزين في الخارج، (2) التكفل بكل المرضى المعوزين على مستوى المستشفيات الوطنية (3) تحمل مرضى الكلى (تصفية الكلى بالنسبة ل: 613 مصاباً جديداً)، (4) وضع برنامج وطني للمساعدة الاجتماعية (بكلفة 100.000.000 أوقية) لفائدة الفقراء والمرضى المتعالجين في الخارج، (5) استصدار مقرر يقضي بتخصيص مبالغ مالية لفائدة المتعالجين في الخارج (150.000 أوقية المرة الأولى و100.000 أوقية المرة الثانية) و(6) وضع مشروع تجريبي للمساعدة والتكفل بالمجموعات الفقيرة في مقاطعة كيفه وتحديد 116 أسرة معوزة في مدينة كيفه.

وفي نفس السياق أسهمت في ترقية وحماية الأشخاص المعاقين النشاطات الأساسية التالية: (1) 1367 مساعدة فنية في شكل توزيع كراسي وعكازات وعصي بيض، (2) منح 200 قطعة أرضية لصالح 200

من أسر الأشخاص المعاقين، (3) تدرس 500 طفل معاق في مدارس متخصصة، (4) توزيع إعانات بملغ إجمالي قدره 105.000.000 أوقية على الرابطات المتدخلة في مجال المعاقين .

وقد تعزز الإطار المؤسسي والتنظيمي في مجال الحماية الاجتماعية من خلال: (1) تنظيم ورشة تحسيس حول الأمر القانوني رقم 043 و(2) استصدار مقرر يقضي بإنشاء خلية مكلفة بتشخيص ومساعدة المعوزين.

(ب) التأمين

في تاريخ 31 ديسمبر 2012، بلغ عدد المؤمنين لدى الصندوق الوطني للتأمين الصحي 239.665 منتسبا من بينهم 68.971 مؤمنا أصليا و170.694 وريثا. وقد قام هذا الصندوق بوضع جملة من الأنشطة استهدفت بالأساس التحسين من مستوى تكفل المؤمنين والتحكم في النفقات وتوسيع نمط تمويل الصحة.

ومع ذلك، فقد عرفت السنة 2012 إكمال مسلسل لامركزية أنشطة الصندوق الوطني للتأمين الصحي. وهكذا فهو اليوم ممثل على امتداد التراب الوطني من خلال فروع الموجودة على مستوى عواصم الولايات مما يسمح بتعزيز قابلية النفاذ إلى العلاجات وبتبسيط الإجراءات لفائدة المؤمنين.

في هذا السياق ومن أجل كسب ثقة المؤمنين، أنشأ الصندوق جهازا تنظيميا ملائما عام 2012 مما مكن من اختزال آجال التسديد بشكل معتبر حيث انتقلت هذه الآجال من 3 أشهر تقريبا إلى 21 يوما.

(ج) السلامة في العمل

وفيما يتعلق بمحور السلامة في العمل ومن أجل عصرنه وترقية إدارة الشغل والحيطة الاجتماعية، تمحورت الانجازات الأساسية حول: (1) خلق مناخ اجتماعي هادئ وسلمي داخل المؤسسات من خلال أنشطة دائمة وورشات وزيارات ميدانية، (2) تكوين الشركاء الاجتماعيين حول تقنيات المفاوضات الجماعية، (3) المتابعة المنتظمة للعمل بمقتضى زيادة الحد الأدنى للأجر المهني المضمون بنسبة 43 % على مستوى القطاعين العام والخاص، (4) التكوين المستمر لوكلاء إدارة الشغل، (5) مرتنة الوظائف إثر تفتيش قام به مفتشو الشغل لدى المؤسسات، (6) تحضير مراجعة مدونة الشغل والاتفاقية الجماعية، (7) القضاء على نظام العمل عن طريق الوسطاء من خلال إعداد الحكومة لمشروع قانون يعدل بعض ترتيبات مدونة الشغل، (8) مراجعة الضرائب على الأجور وفقا لمقتضيات الاتفاقات بين الدولة وشركائها الاجتماعيين بمناسبة المفاوضات الجماعية العامة التي تم تنظيمها عام 2011، (9) إعداد سياسة وطنية للشغل في إطار "برنامج من أجل عمل لائق"، (10) تكوين وتحسين خبرات عمال المكتب الوطني لطب العمال، (11) اقتناء أدوية وكواشف مختبرات من الدرجة الأولى لسد حاجات الهياكل إلى العلاجات الأولية لفائدة العمال وأسره، (12) مواصلة سياسة اللامركزية على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و(13) مراجعة النصوص التي تحكم نظام الضمان الاجتماعي.

7. الثقافة والشباب والرياضة

في مجالات الثقافة والشباب والرياضة، تسعى خطة عمل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المرحلة 3، إلى بلوغ الأهداف الأساسية التالية: (1) تنمية التراث الثقافي الوطني، (2) ترقية وتنمية ثقافة متجذرة في قيم المجتمع، (3) جعل الثقافة عامل تنمية اقتصادية واجتماعية، (4) ترقية ترسيخ الديمقراطية وقيم المواطنة، (5) حماية الشباب ضد الظواهر الحالية التي تهددهم مثل المخدرات والأمراض المنقولة عن

طريق الجنس وفيروس السيدا والهجرة السرية و(6) تبني سياسة تحسيس وتأطير الشباب من خلال أنشطة اجتماعية وتعليمية ورياضية.

أ- سياسة ترقية الثقافة

في مجال الثقافة، تناولت الأنشطة المقام بها في العام 2012 : (1) المصادقة على إستراتيجية المعهد الموريتاني للموسيقى وخطة عمله بالنسبة للسنوات 2012 و2013 و2014، (2) مصادقة مجلس الوزراء على قوانين تتعلق بحقوق المؤلفين وبالملكية الفكرية والثقافية والفنية، (3) إعداد نصوص تحول المركز الوطني لتكوين أطر الشباب والرياضة إلى معهد عال للشباب والرياضة، (4) إعادة تأهيل مسجد تيشيت وبعض منشآت الثقافة والشباب والرياضة في نواكشوط، (5) إنجاز النسخة الثانية من مهرجان المدن القديمة في وادان، (6) إنجاز ودعم أكثر من 68 مهرجانا، (7) الترخيص لمتحف أماطيل، و(8) إكمال بناء 10 أكشاك لصالح المتحف الوطني.

ب- الشباب والرياضة

على مستوى الشباب، تمثلت الأنشطة في : (1) بناء قاعتين للشباب في النعمة و(2) بناء وتجهيز دار للشباب في افديرك كما ستكتمل عن قريب أشغال بناء دور الشباب في أكجوجت والطينطان ونواذيبو ومقاطعة عرفات بنواكشوط.

وبالنسبة للرياضة، فالأنشطة المقام بها هي : (1) بناء 3 ملاعب بسعة 1.000 مقعد (ازويرات وكيفه والنعمة) و3 دور للشباب (في اكجوجت ونواذيبو ونواكشوط) وانطلاقة أشغال بناء ملعب بوكي و(2) اكتمال دراسات مشروع بناء مضمار رياضي نحو الشاطئ بنواكشوط وإكمال عرض مناقصة بناء ملعب يسع 5.000 مقعد في نواذيبو.

8. النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية

يبقى نفاذ السكان - وخاصة الفقراء- إلى الخدمات الأساسية (مواصلات وتقنيات إعلام واتصال وكهرباء ومياه وصرف صحي) أولوية استراتيجية ضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المرحلة الثالثة، الرامي إلى مصاحبة وتكملة الأنشطة الواردة في السياسات والاستراتيجيات القطاعية.

إن الهدف المطلوب هو السماح للسكان المقيمين في أغلب الأحوال في مناطق معزولة و/ أو بعيدة، بالاستفادة من الخدمات المندمجة والبنى التحتية الملائمة والضرورية للتحسين من ظروفهم المعيشية.

على صعيد النفاذ إلى الماء الصالح للشرب، تميز العام 2012 بتنفيذ برنامج المياه لفائدة ما يناهز 300.000 نسمة في 11 ولاية وفي أحياء الترحيل بنواكشوط ونواذيبو وباكتمال 83 شبكة للمياه الصالحة للشرب و64 بئرا ارتوازية للاستغلال.

وفيما يعنى النفاذ إلى الكهرباء وفي إطار "تسهيل الطاقة مع الاتحاد الأوربي" لفائدة 50.000 مواطن موزعين ما بين قرابة 30 تجمعاً (برنامج الكهرباء 2)، فإن الأعمال التي تمت انطلاقتها في العام 2012 هي: (1) الربط بين شبكات كيهيدي / كوراي- لعوينات - جول/ ألاك \ملتقي الطرق - لحليو - طيبه - علب اجمل - بوحيده، الغايره \الشكيك - جوك - كامور، الطينطان \صونداج - اهمات - لمليحس 1 و2 - النجاج - الريان- ادويراره- الصفا، المذرذره / الدار البيضاء - المنبع - باجلالاي - ابير اتورس، ربينت أهل الشيخ الحسن\ لمطيعين - برينه، و(2) بدء تنفيذ مشروع "تسهيل الطاقة من أجل إنجاز 100 منصة متعددة الوظائف" لصالح أزيد من 100.000 مواطن موزعين بين ما يناهز 100 قرية تابعة لولايات لعصابه وكوركول ولبراكنه وتكانت، و(3) تنفيذ 15 منصة متعددة الوظائف في

إطار برنامج "المنصات متعددة الوظائف" لمحاربة الفقر في الحوض الشرقي والحوض الغربي وكوركول ولبراكنه وكيديماغا.

وقد تجسد نفاذ السكان الأكثر فقرا إلى الطاقة في إطار مشروع "تسهيل الطاقة مع الاتحاد الأوروبي" من أجل ترقية فحم توف (typha) في الوسطين الحضري والريفي في خمس بلديات من ولاية اترارزه: انجاكو وكرمسين وروصو وتيكان وجدر المحكن وهو يقوم على شراكة واسعة النطاق بين فريق البحث والتبادل الفني ووكالة ترقية النفاذ الشامل إلى الخدمات والحظيرة الوطنية لجاولينغ والمعهد العالي للدراسات التقنية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وسيسمح هذا المشروع بإنشاء شعبة فحم بيلولوجي بديل لفحم الخشب التقليدي مما يمكن من حماية الغطاء النباتي الحساس ومن خلق فرص العمل. وقد تم خلال 2012 إنجاز المنظومة التحضيرية (مسوح، ورشة الاستفادة من التجارب حول التيفا، الوضعية الحالية لانتشار التيفا في منطقة المشروع وإنشاء وحدة نموذجية لإنتاج فحم التيفا في كرك).

وعلى صعيد النفاذ إلى خدمات المواصلات، فقد سجل العام 2012 انطلاقة مسلسل المصادقة على مناقصة مشروع تغطية 300 تجمع سكني بخدمات الاتصال وستتم هذه الانطلاقة في سنة 2013.

III. 4 تعزيز القدرات المؤسسية والحكمة

ركز الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر III على الحكمة الرشيدة باعتبارها آلية لتسيير الدولة وشرطا لا غنى عنه في سبيل كسب رهان الحد من الفقر. ومن أجل خلق الظروف الملائمة لوضع وتنفيذ برامج محاربة الفقر بشكل فعال، تم اعتبار هذا البعد، كغيره من الأبعاد الأخرى، من خلال: (1) الحكمة الديمقراطية، (2) العدل والسلطة القضائية؛ (3) الحكمة الإقليمية والمحلية، (4) الحكمة الاقتصادية، (5) مراقبة المواطن للعمل الحكومي، (6) الاتصال و(7) تعزيز قدرات الفاعلين العموميين.

إن نجاح تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يقتضي وضع حكمة تستلهم أهم الممارسات المعمول بها في الميدان وتكرس القانون وتضمن مساواة كل المواطنين أمام القانون. لقد حددت خطة عمل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الثالثة لنفسها هدفا عاما هو حماية المكتسبات في مجال الحكمة ودعم نشاط السلطات العمومية في هذا الميدان.

1. الحكمة السياسية والديمقراطية

في العام 2012 وانسجاما مع التعهدات بالحكمة الرشيدة، قطعت أشواط هامة شملت بالخصوص دعم القضاء وتعزيز الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان وتعزيز القدرات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة الاختلال الأمني والهجرة السرية.

فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية، تم التركيز على إنشاء لجنة وطنية مستقلة للانتخابات وهيئاتها المركزية إثر الحوار بين الأغلبية وبعض أحزاب المعارضة. وبهذا الخصوص، قيم بدعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من خلال: (1) اقتناء مركز لحفظ البيانات الانتخابية، (2) التكوين وتبادل التجارب مع بلدان أخرى وتطوير الأدوات الانتخابية الأساسية، (3) استفادة أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات كذلك من تكوين حول محاور ابريدج «BRIDGE»، (4) إعداد دليل يضم جميع النصوص المتعلقة بالانتخابات بما فيها دليل الناخب ومشروع مدونة حسن سلوك الأحزاب السياسية والمرشحين، وهو أداة للانتخابات الهادئة وأدوار هيئات المجتمع المدني و(5) تكوين 100 صحفي حول الانتخابات الهادئة بالتعاون مع السلطة العليا للسمعيات البصرية.

وعلى مستوى حقوق الإنسان، تعلق الأمر أساسا ب: (1) تنظيم دورات تكوينية في مجال التحسيس حول حقوق الإنسان (5 ورشات في نواكشوط و2 في الداخل)؛ (2) إعداد وعرض التقرير التمهيدي لموريتانيا حول تنفيذ المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و(3) المصادقة على

الاتفاقية الدولية لحماية كافة الأشخاص من الاختفاء القسري؛ (4) المصادقة على البروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب والعقوبات الأخرى والمعاملات الوحشية واللاإنسانية والمهينة؛ (5) رفع مستوى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى رتبة هيئة دستورية؛ (6) تصنيف اللجنة الوطنية في فئة اللجان الوطنية لحقوق الإنسان؛ (7) المساعدة القانونية والقضائية لفائدة الأشخاص العاجزين (الوساطة وتسوية بعض النزاعات على مستوى بعض الإدارات العمومية)؛ (8) إعداد مشروع يقضي بعصرنة الإطار القانوني للجمعيات.

2. تعزيز الوحدة الوطنية

في مجال تعزيز الوحدة الوطنية، اتجهت الأنشطة نحو: (1) مواصلة برنامج دمج العائدين إلى الوطن، (2) استصلاح ودعم استغلال 369 هكتارا من طرف الوكالة الوطنية لدمج العائدين إلى الوطن (3) دعم العائدين المستغلين 204 هكتارا من المساحات المروية بالمدخلات الزراعية وبالتأطير (4) إنجاز 6 حظائر للتلقيح (5) التحسين من مداخل السكان ودمج العائدين إلى الوطن بشكل مستدام (إنشاء مخازن وأسواق جماعية، وضع عمليات صباغة، تكوين ودمج الصيادين، إلخ).

تفاديا للأخطار والصراعات المحتملة، اتفقت الحكومة والشركاء في التنمية والفاعلون في المجتمع المدني على وضع برنامج مشترك للوقاية من النزاعات. يرمي هذا البرنامج المشترك، من خلال ترقية الانسجام الاجتماعي والمواطنة، إلى تنمية سياسات توزيع عادل للموارد وإلى تعزيز قدرات الفاعلين. وسيقمّن تنفيذ هذا البرنامج من إعداد استراتيجيات وطنية لتجنب الميز ودمج المجموعات الهشة.

وإضافة إلى ذلك، هنالك العديد من الفوائد المنتظرة من هذا البرنامج منها على وجه الخصوص: (1) أن يشكل قاعدة للتدخلات في مجال تجنب النزاعات وتعزيز اللحمة الوطنية مع إبراز تصور وطني توافقي واضح بهذا الخصوص، (2) أن يسمح بجمع كافة الفاعلين حول أنشطة ذات أولوية، بغض النظر عن الخلافات السياسية وعن التفاوت الاجتماعي و (3) أن يكون فرصة لإجراء حوار وطني أفقي ومتعدد القطاعات على المستويين الوطني والمحلي.

المؤثر 4: الوكالة الوطنية لإيواء ودمج العائدين: استكمال مهمة إعادة دمج العائدين

أنشئت الوكالة الوطنية لإيواء ودمج العائدين في يناير 2008 بهدف تقديم المساعدات العاجلة إلى العائدين ودمجهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وتتمثل مأموريته الأساسية في الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الاستقبال وتتوفر على مكونة ثانية تخص الدمج والتنمية المستدامة. ولحد الآن تمكن أكثر من 19 ألف مواطن من العودة في ظروف حسنة. ويعزى ذلك إلى إرادة سياسية معبر عنها على أعلى مستويات الدولة تنفذها الحكومة عبر تنشيط الوكالة وإسناد المسؤولية إليها في تنفيذ البرامج الاجتماعية الأساسية في المجالات التالية:

التعليم: بناء 23 قاعة دراسية (في طور الاستلام)؛

الزراعة: عبر بناء 12 سياج أي ما مجموعه 670 هكتار في ولايتي لبراكنه وكوركول لحماية الزراعات المطرية، مع تسييج ودعم واستثمار 42 هكتار مخصصة لزراعة الخضروات لصاح النساء.

تنمية المواشي: بناء أربعة أسيجة أي ما مجموعه 300 هكتار في ولايتي لبراكنه وكوركول لحماية المناطق الرعوية لصالح العائدين، وبناء ثلاث حظائر للتطعيم وإدخال التخصيب الصناعي ل 92 بقرة (طور الإعداد وشراء 11 ألف رأس من الماشية منها 5.128 بقرة حلوب والأعلاف وتوفير أغنام للتسمين ودجاج للعائلات).

المياه: توفير وتجهيز بئرين ارتوازيين (أدياي أنبينك في ولاية اترارزه وورو آمو واديا في ولاية لبراكنه) وتوفير وتركيب وحدات لمعالجة مياه النهر في اترارزه وإنجاز 4 آبار ارتوازية في ولاية لبراكنه

(الحصول على مضخات لأبار بوينغل تيلي، همدلاي، دار السلام وهودلاي) وبناء آبار جديدة وتوسيع شبكات المياه. كما وفرت الوكالة قطع أرضية للسكن لكل عائلة مع توفير أنشطة مدرة للدخل لصالح العائدين وإنشاء وتزويد 52 مخزن قروي بالمواد الغذائية وتوفير الأدوية الأساسية وأدوات للأصباغ لصالح التعاونيات النسوية وتسليم الأوراق المدنية للعائدين وكهربة 8 أسواق في التجمعات (ثلاجات تعمل بالطاقة الشمسية و تجهيز المذابح والمسالخ وأسطوانات غاز).

التكوين: 87 امرأة في مجالات الري بالتنقيط والري العادي لزراعة الخضروات، إضافة إلى 25 من أعوان الصحة البيطرية و دمج 9 صيادين (الصيد التقليدي) عن طريق الحصول على مراكب مجهزة و25 من عمال المضخات.

وتم إيجاد حلول مناسبة ومتفق عليها لمشكلة الإرث الإنساني في إطار إحصاء موظفي ووكلاء الدولة المتضررين في أحداث 1989 حيث قدمت اللجنة الوطنية التي قامت بإحصاء المنكوبين مقترحات ملموسة لإعادة دمجهم.

تعززت جهود توطيد الوحدة الوطنية ومحاربة الفقر بمواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع الألغام البشرية من أجل التنمية.

المؤطر 5: البرنامج الوطني لنزع الألغام البشرية من أجل التنمية

تتمثل المهمة الأساسية للبرنامج في إيجاد بيئة مناسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة بالألغام البشرية وبقايا المتفجرات في مناطق دخلي انواذيبو وتيرس زمور وأدرار. وتم بلوغ هذا الهدف عبر إنجاز عمليات نزع الألغام ومكافحة التلوث وتحسيس السكان فإبمخاطر الألغام ومساعدة ضحايا الألغام ودمجهم في الحياة النشطة.

وهكذا لم يحصل أي حادث ناتج عن الألغام في المناطق المستهدفة مما زاد من ثقة السكان ومن شركات الاستكشاف المنجمي والاستخراج في المنطقة.

وفي إطار نزع الألغام تم تنظيف 1.5000.000 م² كانت تعتبر خطرة وذلك عبر القيام بعمليات وتحريات فنية وغير فنية. وبوجه عام تم تدمير 78 لغم مضاد للدبابات و512 لغم بشري و248 من بقايا المتفجرات. كما أنه تم فحص وتنظيف مسافة 618 كلم على امتداد السكة الحديدية حيث تم إبعاد الخطر كما تم وضع ألياف بصرية لصالح شركة اسنيم.

وقام البرنامج بتمويل 35 مشروعا مدرا للدخل لصالح 25 من ضحايا الألغام ومن أكثر السكان هشاشة في ولاية تيرس زمور. وكان ذلك بالتعاون مع منظمة "النجدة" الأهلية وشبكة المعوقين في ولاية تيرس زمور.

وأخيرا قيم بحملة تحسيس واسعة تناولت مخاطر الألغام التي تتهدد 95.000 شخص في ولايتي تيرس زمور وداخلة انواذيبو.

3. العدل والسلطة القضائية

فيما يعني قطاع العدل، تمثلت الحصيلة في : (1) القيام بمسح حول النظرة العامة للعدل (2) إنشاء المكتبة المركزية بقصر العدل بنواكشوط، (3) تكثير 16 من بين مدونات وقوانين القضاء الأساسية، (4) انطلاقة أعمال اللجنة المكلفة بمراجعة المدونة الجزائية لمواءمتها مع ترتيبات اتفاقية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الرشوة.

وفي إطار تحيين النصوص القانونية، قامت الحكومة ب: (1) تحيين النصوص المتعلقة بالقانون الاجتماعي والإداري والجزائي والتجاري وكذا القانون الخاص بالأحداث، (2) إعداد مخطط مشروع قانون توجيهي لمكافحة الرشوة و(3) استصدار عديد من القوانين المتعلقة بالانتخابات. وقد تم تعزيز النفاذ إلى الحق وإلى العدل من خلال: (1) توفير النصوص، (2) إعداد استراتيجية في مجال الاتصال و(3) إعداد دليل للمتقاضي.

ومن أجل التحسين من نوعية المصادر البشرية، قيم ب: (1) تكوين 79 قاضيا و102 وكيلًا و(2) إعداد وتنفيذ خطة تكوين مستمر لعمال السجون.

أما التحسين من ظروف العمل ومن الظروف المعيشية للمساكين، فقد تمت محاولته من خلال: (1) إصلاح 5 قصور عدل في نواكشوط وروصو وألاك والنعمه وأطار، (2) تجهيز وزارة العدل و25 هيئة قضائية وسجنا (في كل من نواكشوط والحوضين الشرقي والغربي وآدرار وأينشيري ولعصابه ولبراكنه واطرارزه وكيدماغا وكوركول وتكانت).

الحكمة الاقتصادية

حدد الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المرحلة الثالثة، أهدافا خاصة هي: (1) دعم التخطيط والبرمجة، (2) تطوير الجهاز الإحصائي والأنظمة المعلوماتية؛ (3) ضمان تسيير رشيد وشفاف للموارد العمومية، و(4) مكافحة كافة أنواع الرشوة والفساد.

وقد تم إحراز تقدم مهم على طريق بلوغ هذه الأهداف في مجال الحكمة الاقتصادية.

أ- التسيير الرشيد والشفاف للموارد العمومية

عرف التسيير الرشيد والشفاف للموارد العمومية ومكافحة كافة أشكال الرشوة والفساد تقدما ملحوظا مكن موريتانيا من كسب 20 نقطة على مستوى التصنيف الدولي وفق مؤشر منظمة الشفافية الدولية لعام 2012، بفضل: (1) تعزيز هيئات الرقابة على مستوى المفتشية العامة للدولة التي ارتفع مستوى فعاليتها بشكل ملحوظ عن طريق تبسيط آليات تدخلاتها، (2) نشر نموذج موحد من دفتر اليومية الكبير بالنسبة لإدارات الحصر التابعة للدولة، (3) إعداد عقود لأداء المؤسسات العمومية ومساطر إجراءات إدارية ومحاسبية؛ (4) إنشاء مرصد لمكافحة الرشوة يضم منظمات المجتمع المدني، (5) تعزيز قدرات الفريق البرلماني المكلف بالحكمة الرشيدة وبمحاربة الرشوة، (6) تعزيز قدرات الفريق الوطني للخبراء المكلف بالإشراف على مسلسل التقييم الذاتي في البلد حسب مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية و(7) منح الإدارة العامة للعقارات وأملاك الدولة عناية وشبكة لتسيير الملفات العقارية من أجل تأمين ممتلكات الدولة والتحسين من العلاقة ما بين المستفيدين من الخدمات والإدارة.

وفي سبيل التحسين من مستوى تنسيق العون الخارجي، قيم بالأنشطة التالية خلال سنة 2012: (1) الإعداد الجاري لوضع جهاز فعال للتقييم والتنسيق، (2) خلق إطار للتشاور ما بين الدولة والقطاع الخاص و(3) إعداد تقرير تسريع وتيرة بلوغ أهداف الألفية.

ب- تخطيط وبرمجة الموارد

في مجال التخطيط الاستراتيجي و برمجة الميزانية، أحرزت تطورات هامة من خلال: (1) إعداد إطار للنفقات على مدى متوسط 2013-2015، محور حسب الأولويات القطاعية كما هي في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، (2) إكمال مسلسل إصلاح نظام الصفقات العمومية الرامي إلى تسهيل النفاذ إلى الطلب العمومي مع ضمان المساواة والإنصاف والشفافية بالنسبة لكافة المترشحين، (3) المصادقة

على البرامج الجهوية لمحاربة الفقر (الحوض الغربي ولعصابه ولبراكنه وكوركول وادرار وتكانت)، (4) إكمال الانتقال إلى نسخة سيدونيا ++ SYDONIA، (5) وضع حساب موحد للخزينة العامة، (6) المصادقة على المخطط الرئيس لإصلاح المالية العمومية، (7) تكثيف القوانين التنظيمية، (8) دعم القدرات الفنية للإدارة العامة للضرائب، (9) المصادقة على الاستراتيجية الوطنية في مجال الأمن الغذائي و(10) إنجاز الدراسة حول تمويلات القطاعات الاجتماعية.

ج- المعلومات الإحصائية

في مجال تنمية الإحصاء والأنظمة المعلوماتية، تم إنجاز الأنشطة التالية: (1) إكمال الوثائق التحضيرية للإحصاء العام الرابع للسكان والمساكن، (2) تجديد مؤشر الإنتاج الصناعي، (3) وضع مؤشر كلفة البناء، (4) إنجاز المسح الوطني متعدد المؤشرات 2012 و(5) انطلاقة مسح من نوع 123 (التشغيل، القطاع غير المصنف).

رقابة المواطن على النشاط الحكومي

تناولت الإصلاحات القانونية والمؤسسية للإطار الذي يحكم منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وذلك لتشجيع رقابة المواطن الكاملة على كافة مستويات الحياة العمومية. وفيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني وفضلا عن القانون المنظم للجمعيات الأهلية وهو قيد الإصدار، فإن الأنشطة المبرمجة ستمحور حول: (1) إعداد مشروع لتجميع النصوص المتعلقة بالمجتمع المدني؛ (2) تنظيم ورشة تكوينية في مجال التخطيط والتسيير وورشة حول تقنيات إعداد التقارير البديلة.

الحكمة البيئية

واقتناعا منها بأن البعد البيئي يجب أن يظل في صدارة إشكالية التنمية، فقد رسمت الحكومة الأهداف التالية: (1) أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار إبان إعداد الاستراتيجيات والبرامج التنموية، (2) دعم الحكمة البيئية؛ (3) تعزيز القدرات الوطنية في مجال تنفيذ الاتفاقيات متعددة الأطراف حول البيئة بما فيها السهر على التغيرات المناخية.

سيتم أخذ البعد البيئي في الحسبان إبان إعداد الاستراتيجيات والبرامج التنموية من خلال جملة من الأنشطة من بينها: (1) إعداد ونشر عدد من التقييمات البيئية التي تتناول قطاعات المياه والصحة والتنمية الريفية؛ (2) مراجعة النفقات العمومية وتخطيط الميزانية فيما يتعلق بالبيئة؛ (3) إعداد مشروع قانون يتناول مراجعة القانون الإطار حول البيئة (القانون 2000/045).

وسيتركز تعزيز الحكمة البيئية على: (1) إصدار مرسوم يمنع الأكياس البلاستيكية المرنة؛ (2) انطلاق مسار مراجعة خطة العمل الوطني البيئي؛ (3) إعداد تقرير وطني حول التنمية المستدامة؛ (4) إعداد مشروع قانون حول المناطق المحمية؛ (5) إعداد مشروع قانون حول التسيير المعقلن والصحي للنفايات الخطيرة؛ (6) إعداد دليل وتعليمات حول دمج البيئة في السياسات العمومية؛ (7) إعداد ضوابط كيميائية وطنية؛ (8) اقتراح نظام رسوم وأتاوات بيئية وإجراءات تحفيزية على الصعيدين المحلي والوطني من أجل اندماج البيئة في السياسات التنموية؛ (9) صياغة التقرير السنوي الثاني حول الحالة البيئية في موريتانيا.

بالنسبة لليقظة حيال التغيرات المناخية تعلق إنجازات عام 2012 بما يلي: (1) إعداد مشروع لحماية مدن الشواطئ من مخاطر الغمر؛ (2) ترقية وإنشاء مناطق محمية جديدة؛ (3) القيام بإحصاء سنوي لطيور البحر؛ (4) إعداد مشروع المرحلة الثانية لمواجهة التغيرات المناخية في كل من نواكشوط،

نواذيبو، انجاكو وحوض أركين؛ (5) إجراء خبرة تتعلق بارتفاع المياه الجوفية ومخاطر غمر مدينة نواكشوط؛ (6) إعداد مشروع لعودة الغزلان إلى حوض حظيرة جاولينغ؛ (7) مشروع إنشاء محمية برية في منطقة النمجا؛ (8) إعداد إستراتيجية وطنية للمناطق الرطبة؛ (9) إعداد أطلس خرائطي للمناظر الطبيعية في موريتانيا.

كما وضعت برامج متخصصة تتعلق بما يلي: (1) إعداد مرسوم يلغي ويحل محل المرسوم 060/95، المتضمن إنشاء مجلس وطني للبيئة والتنمية وهيئاته الفرعية؛ (2) اعتماد المرحلة الثانية من خطة العمل البيئي؛ (3) انطلاق دراسة حول إنشاء مختبر لمتابعة الجودة البيئية.

الاتصال

من أجل ترقية الثقافة الديمقراطية واستيعاب السياسات التنموية، تمحورت الانجازات خلال السنة 2012 حول: (1) إعداد النصوص التأسيسية ووضع الإطار التنظيمي والتعاقد لنشاطات إذاعة موريتانيا ش.م؛ (2) إعادة هيكلة قطب الإعلام، (3) إعادة هيكلة قطب الإنتاج، (4) توسعة وعصرنة البنى التحتية الفنية، (5) إنشاء شركة وطنية خدمة للبث؛ (6) تزويد البلد بمنصة للبث عبر الأقمار الاصطناعية تتكون من 15 إذاعة و14 تلفزيون، تكريسا لاستقلالية السمعيات – البصرية، (7) جعل وسائل الإعلام في متناول الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من خلال: تنظيم حلقات حوار حر داخل هيئات الصحافة العمومية وتغطية وسائل الإعلام العمومية لنشاطات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، (8) تحويل إذاعة موريتانيا والتلفزة الوطنية إلى شركات ذات رساميل عمومية وتحويل الوكالة الموريتانية للأنباء إلى وكالة خدمة عمومية مع كل ما يترتب على ذلك من حرية الرأي وشفافية واستقلالية في تسيير، (9) تنظيم طاوولات مستديرة وحوارات وحملات عبر التلفزة الموريتانية من أجل إشراك مزيد من الفاعلين بمختلف أصنافهم وممثلي منظمات المجتمع المدني والجامعيين والخبراء في جميع القضايا الوطنية الهامة و(10) تخصيص صندوق لدعم الصحافة الوطنية؛ (11) مراجعة النظام الأساسي للسلطة العليا للسمعيات البصرية، في إطار الحوار السياسي.

سعى إلى تقديم الدعم اللازم للمنظمات النقابية وشبكات الاتصال الناشطة في القطاع وفي متابعة وتقييم خدمات وسائل الإعلام الجماهيرية، (1) تمت انطلاقة برنامج لتعزيز قدرات هذه المنظمات عام 2012 و(2) استفادت 9 منظمات نقابية ومهنية من المساعدة العمومية للصحافة.

تعزيز قدرات الفاعلين العموميين

قيم بإجراءات هامة استهدفت تحسين تسيير المصادر البشرية الإدارية وشملت: (1) إعداد واعتماد خطط تكوين مستمر لوكلاء الدولة لفائدة 1200 موظفا، (2) التسوية الكاملة للوضعية الإدارية بالنسبة للموظفين ووكلاء الدولة المتضررين من أحداث 1989، (3) تحيين المعطيات الخاصة بموظفي ووكلاء الدولة وبالمقاعد، (4) المتابعة الدائمة والمصادقة على اكتتاب 1304 عنصرا من المصادر البشرية لصالح الإدارة و(5) إعداد واعتماد استراتيجية تقضي بعصرنة الوظيفة العمومية مصحوبة بخطة عمل على المديين القصير والمتوسط.

III. 5 المقاربة التشاركية

جرى مسلسل إعداد تقرير تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر III للعام 2012 في إطار تشاركي اعتمد على استشارة الشركاء المعنيين وتأسس على استيعاب الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من طرف الفاعلين المؤهلين لتنفيذه. وقد سمحت هذه المقاربة التشاركية بالتوصل إلى توافق حول: (1) حصة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر خلال السنة الثانية 2012، (2) مكان القوة والضعف والفرص ومخاطر التنفيذ و(3) التوجهات والبرامج التنموية التي سيتم تنفيذها خلال السنوات الثلاث القادمة ضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر/ المرحلة III.

لقد ظل الباب مفتوحا على مصراعيه، طوال مختلف مراحل المسلسل، أمام كافة الفاعلين في التنمية من سلطات إدارية ومنتخبين وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وهيئات لامركزية والهياكل الجهوية والمحلية وشركاء التنمية.

في سبيل التأكد من استيعاب مختلف الفاعلين للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وانسجاما مع هيئات التشاور المنصوصة بالمرسوم رقم 103\2007، تم تبني ستة مستويات من التشاور أثناء مسلسل إعداد هذا التقرير: (1) أعمال اللجان الفنية القطاعية، (2) أعمال الفرق الفنية المتخصصة، (3) اللجنة الفنية لمحاربة الفقر، (4) لجان التشاور حول محاربة الفقر (لجنة التشاور بين الدولة والمانحين ولجنة التشاور بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، (5) اللجنة الوزارية لمحاربة الفقر و(6) المنتديات الوطنية. وحرصا على الالتزام بمبادئ الانسجام والتنسيق الواردة في إعلان باريس، تم الاتصال بكافة الشركاء الفنيين والماليين أثناء جميع مراحل هذا المسار.

بعد عقد عدة جلسات علنية (3 اجتماعات)، ناقشت **اللجان الفنية القطاعية** وأكملت ثم صادقت على تقرير يتضمن (1) حصة القطاع بالنسبة للعام 2012، (2) مكان القوة والضعف والفرص والمخاطر، و(3) الأهداف القطاعية خلال الفترة 2013 – 2015.

أحيلت تقارير اللجان الفنية القطاعية المدعمة، حسب المحاور الإستراتيجية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، من طرف إدارة المتابعة والتقييم المكلفة بسكرتارية الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، إلى **الفرق الفنية المتخصصة** التي بدأت أعمالها بتاريخ 25 فبراير 2013. شكلت هذه الفرق مجالات للتفكير وتبادل الآراء حول القضايا الأفقية في إستراتيجية محاربة الفقر شارك فيها عدة ممثلين (إدارة ومنتخبين ومجتمع مدني وقطاع خاص وشركاء في التنمية).

إثر سلسلة اجتماعات، ناقشت فرق العمل المتخصصة وأكملت ثم صادقت على تقرير يتضمن (1) حصة القطاع حسب كل موضوع بالنسبة للعام 2012، (2) جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر، و(3) الأهداف المتخصصة خلال الفترة 2013 – 2015 مبرزة أهمية العديد من الجوانب الأفقية. وكان التقرير الأخير المصادق عليه بتاريخ 2 إبريل 2013 هو تقرير فريق العمل رقم 5 المعروف باسم "المتابعة والتقييم".

وقد أحيلت التقارير المصادق عليها إلى **اللجنة الفنية لمحاربة الفقر** التي حرصت، هي الأخرى، على التحسين من مضامين هذه التقارير ومن نوعية التحليل التي تقترحها قبل إحالتها إلى مستويين جديدين للتشاور هما: لجنة التشاور بين الدولة والمانحين ولجنة التشاور بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول محاربة الفقر لإثرائها.

وفي الأخير، رفعت نتائج أعمال مختلف لجان التشاور إلى اللجنة الوزارية لمحاربة الفقر التي التأمّت بتاريخ: 30 إبريل 2013.

المؤطر رقم 6: التوصيات الرئيسية
الصادرة عن المنتديات الوطنية

جرت المشاورات الموسعة التي تمت في إطار المنتديات الوطنية المنظمة بتاريخ 28 و 29 مايو 2013 في مدينة أطار بحضور ممثلين عن السلطات الإدارية والمنتخبين والقطاع الخاص والمجتمع المدني ولجان التنمية الجهوية والمحلية وممثلين عن الشركاء الفنيين والماليين وسمحت بصياغة توصيات هامة من شأنها أن تثري هذا التقرير.

III. 6 المتابعة والتقييم

تحققت تقدمات هامة على مستوى منظومة متابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر / المرحلة III بفضل إشراك الفاعلين في مختل مراحل إعداد التقرير حول التنفيذ في السنة 2011؛ مما ساعد على خلق ديناميكية للحوار بين كل الأطراف المعنية. تقوم هذه المنظومة على مخطط عملي يحدد معالم متابعة عن كثب لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر أثناء الفترة 2011-2015.

لقد ركز هذا المخطط على ثلاثة محاور أساسية هي: (1) إعداد وتنفيذ خطة عمل ذات أولوية، (2) وضع وتفعيل المنظومة المؤسسية لمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر / المرحلة الثالثة و(3) تعزيز قدرات الفاعلين الأساسيين ممن يعول عليهم في إنعاش هذه المنظومة المؤسسية.

يعالج المخطط أنشطة ذات أولويات من أهمها: (1) الإشراف على مرحلة إعلام وتحسيس حول الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر / المرحلة III عن طريق: إدخال الوثيقة ونشر المعلومات على الشبكة عبر البريد الإلكتروني وإعداد رسالة تميم تدعو كافة القطاعات إلى تفعيل اللجان الفنية القطاعية وتكثيف وتوزيع الوثيقة باللغتين العربية والفرنسية وتنظيم يوم تحسيسي لفائدة أهم الإدارات، (2) تعزيز قدرات الإدارة المكلفة بمتابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من خلال: تشخيص برنامج لتعزيز القدرات وتعبئة الدعم من طرف الشركاء الفنيين والماليين واكتتاب خبراء لكل من محاور الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر وتكوين الفاعلين المعنيين بمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، (3) مراجعة المقررات المتضمنة إنشاء وتشكيلة وتنظيم اللجان الفنية القطاعية، (4) انسجام وثائق البرمجة الممتدة على عدة سنوات من أجل إعداد إطار النفقات متوسط المدى 2012-2014، و(5) معالجة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على مستويات جهوية من خلال المصادقة على برامج جهوية لمحاربة الفقر (الحوض الغربي، لعصابه ولبراكنه وكوركول، أدرار وتكانت).

وخلال العام 2012، اعتمد الإشراف والتنسيق على منظومة مكونة من ثلاث مجموعات هي: اللجنة الوزارية لمحاربة الفقر ولجنة التشاور ولجنة المانحين.

اللجنة الوزارية لمحاربة الفقر هي الهيئة الحكومية المكلفة بالقيادة والإشراف وبالمصادقة السياسية على كافة الوثائق المتعلقة بالبرمجة ومتابعة التنفيذ وبتقييم أنشطة الإطار الاستراتيجي ذات الأولوية. واجتمعت هذه اللجنة خلال السنة 2012 للمصادقة على تقرير تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر/ المرحلة III للعام 2011.

شارك أعضاء لجان التشاور (لجنة التشاور بين الدولة والمانحين ولجنة التشاور بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) في أعمال مختلف الهيئات الفنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وأسهموا في إثراء كافة ما صدر عنها من وثائق (تقارير اللجان الفنية القطاعية، وفرق العمل المتخصصة وتقرير تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر / المرحلة III للعام 2011).

تتألف الهياكل الفنية للمتابعة والإشراف من (1) اللجنة الفنية لمحاربة الفقر وسكرتارياتها للتنسيق (إدارة المتابعة والتقييم للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر)، (2) فرق العمل الفنية المتخصصة، و(3) اللجان الفنية القطاعية.

يرأس اللجنة الفنية لمحاربة الفقر المدير العام للسياسة الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية وتضم اللجنة سكرتارية مكلفة بالتنسيق (إدارة متابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر) وممثلي القطاعات الوزارية وممثلي فرق العمل المتخصصة. وقد اجتمعت

هذه اللجنة خلال سنة 2012 من أجل (1) انطلاق أعمال إعداد تقرير التنفيذ؛ (2) المصادقة فنياً على تقرير تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر خلال العام 2011.

تم إنشاء اللجان الفنية القطاعية في أغلب القطاعات الوزارية وهي تتألف من (1) نواة صلبة من أطر الوزارات تضم مسؤولي مصالح البرمجة والمتابعة (برمجة ومتابعة المشاريع)، المصالح المالية القادرة على تقديم معلومات صحيحة ومنظمة حول التنفيذ المالي للمشاريع والبرامج، المصالح الإحصائية (متابعة مؤشرات القطاع على المستوى المركزي والجهوي)، و(2) ممثلين عن القطاعات المعنية والمجتمع المدني والشركاء في التنمية وشخصيات مرجعية يتم انتقاؤهم على أساس كفاءاتهم. وخلال العام 2012 وعلى امتداد مسلسل إعداد التقرير الأول حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر بالنسبة لسنة 2011، جرت أعمال 22 لجنة فنية قطاعية في إطار 69 اجتماعاً ضمت نواة صلبة تتكون من ممثلي الإدارات المركزية وممثلين عن الشركاء الفنيين والماليين والمجتمع المدني.

تشكل فرق العمل المتخصصة مجالات للتفكير ولتبادل الآراء حول القضايا الأفقية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وبالأخص المحاور التالية: (1) النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية، (2) نفاذ الفقراء إلى التمويلات وترقية النشاطات الاقتصادية، (3) النمو والتنافسية، (4) الحكامة الرشيدة وتعزيز القدرات، و(5) المتابعة والتقييم.

تضم فرق العمل الفنية، وفق إطار تشاركي، ممثلين عن الإدارات العمومية والمنتخبين والمجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية. وخلال خمسة عشر اجتماعاً التي عقدتها فرق العمل المتخصصة الخمس، نالت أفقية محاور الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر اهتماماً كبيراً ضمن مسلسل إعداد تقرير تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر / المرحلة III لعام 2012.

وعلى المستوى الجهوي، يتم تفعيل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من خلال متابعة تنفيذ البرنامج الجهوي لمحاربة الفقر. وتكلف اللجنة الجهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحت إشراف الوالي، بالإدارة والتوجيه والمصادقة والمنح كما تكلف بتعبئة الموارد التنموية وبمتابعة وتنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على مستوى جهوي. وللقيام بهذه المهمة، تستعين اللجنة الجهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بلجنة فنية وسكرتارية تتولاها خلية التخطيط والمتابعة والتقييم التابعة لوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية. وتكلف هذه الخلية برفع المعلومات من خلال تقارير فصلية إلى وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية كي يتم استغلالها في سبيل إثراء مختلف أدوات رفع التقارير. قامت هذه اللجنة، بشكل فاعل وفعال، بنقل المعلومة حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في إطار أعمال المنتديات الوطنية المنعقدة في كيفه عام 2012.

IV. الدروس المستخلصة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر/ المرحلة III عام 2012

خلال عام 2012، واصلت موريتانيا إحراز التقدم باتجاه بلوغ الأهداف التي رسمها الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر للفترة 2011-2015، ومع ذلك يتعين عليها أن تواجه تحديات جساما على طريق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

على مستوى الحكامة، مكن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر III خلال العام 2012، بالفعل من: (1) إلزام السلطات بضمان استقلالية القضاء وتوفير الحريات الفردية والجماعية من أجل تحقيق حكمة ديمقراطية يمثل قيامها شرطا في فعالية وإنصاف السياسات والاستراتيجيات التنموية وإسهاما في شرعية وفعالية النشاط العمومي؛ (2) إعداد إستراتيجية لتنمية القطاع المالي إسهاما في تعزيز الحكامة الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، سجلت كذلك طفرات نوعية تمثلت في: (1) تكييف السياسات والاستراتيجيات القطاعية مع المحاور والأهداف الإستراتيجية التي يتبناها الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر و(2) إعداد إطار للنفقات على مدى متوسط يشمل الفترة 2013-2015 باعتباره أداة برمجة دائمة تضمن التنسيق ما بين الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر والميزانية، (3) تحسين انسجام العون العمومي للتنمية مع السياسات والأولويات الوطنية وفقا لإعلان باريس مع تزويد البرمجيات المتخصصة في تفسير العون العمومي من أجل التنمية (DAD) بالبيانات التي يتم جمعها لدى مختلف المشاريع والبرامج والشركاء الفنيين والماليين وتطبيق إصلاح الصفقات العمومية وإخضاع دعم الميزانية للتعاقد كطريقة لتنفيذ المشاريع والبرامج الممولة بموارد خارجية بشكل مرن، و(4) إصدار لوحات مفاتيح ربع سنوية ومذكرة تلخيصية نصف سنوية واستمارات وصفية لمتابعة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة III؛ (5) النقد بمقاربة تشاركية ومطرودة لمسلسل إعداد تقرير المتابعة بالنسبة للسنة الأولى من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر III، اعتمادا على متابعة سنوية تكلفت بتنظيم جلسات وطنية للتشاور واعتماد أول تقرير لتنفيذ الإطار الاستراتيجي وذلك لأول مرة داخل البلاد.

ورغم الأداء الجيد، لم يسلم تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر III خلال العام 2012 من النواقص والعوائق التي تحول دون بلوغ الأهداف المنشودة ومن بينها: (1) ضعف استيعاب الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من طرف الفاعلين المعنيين رغم ما قيم به من إعلام وتشاور؛ (2) نقص المصادر البشرية المتخصصة في التخطيط والمتابعة والتقييم وهو ما يعتبر عائقا أساسيا أمام تحسين فاعلية العمل العمومي. ورغم الجهود التي قيم بها عام 2012 من قبل السلطات العمومية، فإن الإدارة ما زالت تشكو من ضعف كفاءات مصادر البشريّة في مجال برمجة وتنفيذ ومتابعة السياسات والبرامج التنموية و(3) ضعف القدرة على استيعاب التمويلات المعبئة.

يشكل تطور النمو الديمغرافي عائقا في وجه جهود التنمية ومحاربة الفقر التي تبذلها السلطات العمومية. وينمو عدد السكان الموريتانيين بنسبة 2,41 % وبمؤشر إنجاب قاعدي يبلغ معدله 4,22 طفل لكل امرأة. ويتسبب هذا النمو الديمغرافي في ارتفاع الطلب الاجتماعي من طرف الفقراء الذين يظل عددهم في تزايد مطرد.

وبالإضافة إلى النواقص والعراقيل المشار إليها أعلاه، هناك عوائق خارجية منها على الخصوص: (1) هشاشة الاقتصاد في وجه الصدمات الخارجية والطابع غير المنتظم للأمطار مما يؤدي إلى اضطرابات على مستوى الجدولة الزراعية ويسهم في الحد من المحاصيل الزراعية وما ينجم عنه من نقص المواد

الزراعية وبالتالي ارتفاع أسعارها، (2) انخفاض الإنتاج البترولي بشكل معتبر ومتواصل وما نتج عنه من مراجعة لآفاق الاقتصاد الكلي للبلد واللجوء إلى مزيد من العون الخارجي، و(3) تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي تتواصل انعكاساته السلبية على قطاعات التصدير الرئيسية وما يلزم ذلك من نقص الطلب الخارجي وأسعار مواد التصدير الأساسية (الحديد والنحاس ومنتجات الصيد).

وفي عام 2012 تظل تحديات التنمية قائمة لأن موريتانيا لم تزل مصنفة في عداد الدول الأقل تقدماً واقتصادها قليل التنوع ويتعرض إلى صدمات خارجية قوية. وهناك تباطؤ في بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة في قطاعات الصحة والبيئة والتشغيل والنوع.

ورغم التقدمات الهامة التي تحققت في السنوات القليلة الماضية في مجال البني التحتية الاقتصادية التي تدعم النمو، يتعين مع ذلك بذل مزيد من الجهود. وهكذا فإن ضعف خدمات البني التحتية (من نقل وماء وصرف صحي ومواصلات وكهرباء وغيرها) يضاعف تكاليف عوامل الإنتاج مانعا بذلك تنافسية الاقتصاد.

ورغم جهود الحكومة تجاه الوحدة الوطنية وخاصة من خلال برامج إعادة دمج العائدين والقضاء على آثار الرق، يتعين تعزيز الخطوات المتخذة ومواصلة الإصلاحات في مجال الحكامة الديمقراطية والاقتصادية. وهكذا تدعو الحاجة إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية ومواصلة مكافحة الرشوة وإلى دعم السياسات في مجالات التشغيل ومحاربة الفقر من أجل تخفيف المخاطر التي على اللحمة الاجتماعية.

سيبقى التحسين من الحكامة تحديا كبيرا على الحكومة رفعه من خلال تعزيز القدرات المؤسسية للإدارة الموريتانية كي تكون قادرة على الاضطلاع بدورها الريادي في مجال الإصلاحات وتنفيذ الاستراتيجيات الاقتصادية الكلية والقطاعية.

يجب أن تظل التحديات في مجالي حماية البيئة ومكافحة الاحتباس الحراري في صميم اهتمامات السلطات العمومية. وبالفعل أسفر الإحتباس الحراري عن تدهور في المصادر الطبيعية تقام بفعل الاستغلال المفرط للموارد مؤديا إلى حالة خطيرة من عدم التوازن بين الإنسان وبيئته وإفقار سكان الأرياف. وعلاوة على هذه المشاكل التي يثيرها التصحر وإتلاف الغابات وما لذلك كله من تأثير سلبي تماما على التوازن الايكولوجي وعلى الظروف المعيشية للسكان، فإن البلد ربما يتعرض لمخاطر جديدة جراء الاستغلال البترولي والمعدني.

وعلى صعيدي الأمن و الهجرة ونظرا إلى موقعها كجسر بين المجموعتين المغاربية وجنوب الصحراء، تعاني موريتانيا منذ عدة سنوات من نفس التهديدات في مجال الأمن والهجرة التي تعززت خلال العام 2012 جراء الوضع في مالي. بالفعل تواجه المنطقة الساحلية – الصحراوية في الوقت الحالي تحديات أمنية تستدعي المزيد من التشاور والتعاون بين دول شبه المنطقة من أجل رفعها.

V. آفاق 2013 – 2015

المحور I- تسريع النمو واستقرار إطار الاقتصاد الكلي

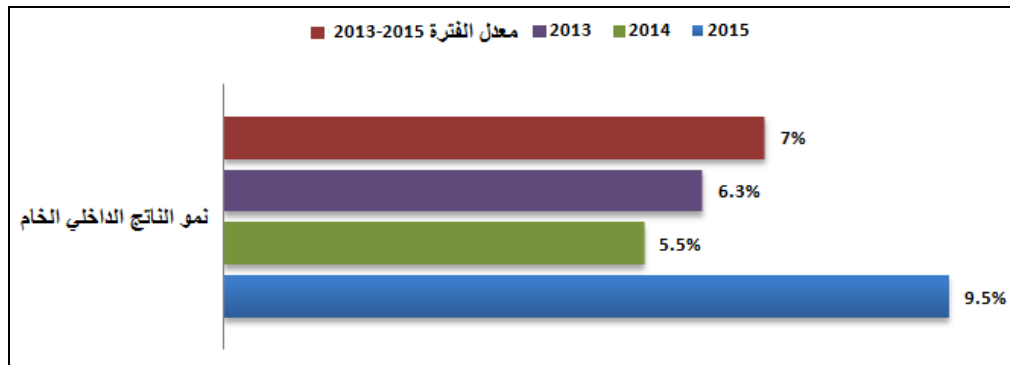
طوال الفترة الممتدة ما بين 2013 و 2015 سيكون هدف الحكومة الأساسي متمثلاً في خلق مناخ اقتصادي ملائم للحد من الفقر والتحسين من الظروف المعيشية للسكان. وستتم ترجمة هذا الهدف خلال الفترة المذكورة في مستويات نمو اقتصادي مطرد وفي إطار اقتصاد كلي مستقر واستراتيجيات قطاعية منسجمة مع البرامج الحكومية ذات الأولوية.

1. إطار اقتصادي كلي مستقر وسليم

أهداف الاقتصاد الكلي المنشودة خلال الفترة 2012 - 2015

أ- آفاق التطور العام للناتج الداخلي الإجمالي

في إطار هذه الرؤية الإستراتيجية وخلال الفترة 2013-2015، تنوي السلطات مواصلة سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي تسمح ببلوغ نسبة نمو سنوي متوسط للناتج الداخلي الإجمالي بنحو 7 %.



وسيكون من بين العوامل الرئيسية للنمو، القطاع الثاني من خلال الإسهام المتوقع للقطاع المعدني والبناء والأشغال العامة وكذا الآفاق الواعدة لتنمية القطاع الخاص.

وسيكون إسهام القطاع الثاني في النمو هو الأهم (2,4%) خلال الفترة ويتأتى ذلك أساساً من: (1) زيادة قدرات إنتاج شركة اسنيم بفضل بدء استغلال مشروع الكلابه II لأن تطور المعادن غير الحديدية سيرواح مكانه خلال الفترة بسبب تنفيذ مشاريع التوسيع، (2)؛ تطور الأنشطة في قطاع البناء والأشغال العامة من خلال تنفيذ مشاريع استثمارية في بنى تحتية متكاملة، و(3) اتساع أنشطة الوحدات الصناعية سيتعزز بفضل التأثيرات الإيجابية المنتظرة من التمويل ومن تنوع مصادر الطاقة والتحسين من مستوى النفاذ إلى الماء انطلاقاً من مشروع أفطوط الساحلي.

وبالنسبة لقطاع الخدمات فأن متوسط مساهمته في النمو (3%) يشير إلى سيطرة القطاع الثالث على القطاع تدريجياً.

ستكون تنمية القطاع الخاص الدعامة الأساسية لسياسة تسريع وتيرة النمو. وعليه ووفقاً للنتائج الأخيرة للبرنامج الاقتصادي المعد بالتعاون مع مصالح صندوق النقد الدولي، فستسعى الحكومة جاهدة وعلى

مدى متوسط إلى التذليل التدريجي للعقبات التي تعيق تطور القطاع وذلك من خلال: (1) تطبيق المدونة الجديدة للاستثمار التي تمت المصادقة عليها؛ (2) التحسين التدريجي لمناخ الأعمال؛ (3) وضع إطار قانوني يسهل أخذ واستخدام الضمانات والكفالات المتعلقة بأموال منقولة وغير منقولة، (4) تبسيط آليات تحصيل الديون وتنفيذ العقود، و(5) تعزيز قدرات السلطة القضائية في ميادين القانون التجاري والقانون المالي وتسوية مختلف النزاعات التجارية.

أما بالنسبة للقطاع الريفي، فسيشهد بنحو 0,8% في النمو الإجمالي مسجلاً بذلك تحسناً معتبراً بالمقارنة مع السنتين السابقتين حيث لم تتجاوز حصته 0,6% جراء تأثيرات نقص الأمطار على شبه قطاعي الزراعة والتنمية الحيوانية. وبالرغم من هذا العامل الخارجي المتكرر، فإن إحدى أولويات الحكومة تتمثل في دفع القطاع بواسطة برامج استثمار قطاعية طموحة في مجال الزراعة المروية بالتركيز خاصة على التحسين من الظروف المعيشية للسكان في الوسط الريفي باعتباره الوكر الرئيسي للفقر.

ب- القطاع الخارجي

إن عجز الحساب الجاري الذي كان يتوقع أن يستقر عند 28,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سيتحسن ليصل 12,8% خلال الفترة 2013 - 2015 مقابل 27,6% من نفس الناتج في العام 2012. ومع ذلك، سيتم سد هذا العجز بفضل القروض الرسمية على المدى البعيد والبالغ حجمها 215 مليون دولار أمريكي والاستثمارات المباشرة بحجم 574 مليون دولار أمريكي سنوياً. وبذلك ستسجل الموازنة العامة فائضاً سنوياً بمعدل 257 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أن تصل الاحتياطات الخام إلى ما يقابل 6,5 أشهر من الواردات سنوياً أثناء الفترة.

ج- أسس سياسة الميزانية

يتوقع أن ترتفع موارد الميزانية (خارج الهبات وعائدات البترول) من 372 مليار أوقية سنة 2013، إلى 409 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة تفوق 10% ناتجة بالأساس عن تحصيل المزيد من الإيرادات الضريبية. وينتظر أن تسجل مكونة الإيرادات تحسناً معتبراً من 256 إلى 302 مليار أوقية مسجلة بذلك زيادة بمقدار 18% سنوياً وذلك بفضل الجهود المبذولة في سبيل توسيع الوعاء الضريبي والتحسين النسبي من مستوى الجباية وخاصة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الملكية (عائدات العقارات وحقوق التسجيل) والضريبة على القيمة المضافة في الداخل وعلى الواردات (باستثناء اسنيم) والضرائب والرسوم على التجارة الدولية. أما العائدات غير الضريبية فستستقر عند 113 مليار أوقية خلال الفترة.

وكان من المتوقع أن يصل حجم النفقات الإجمالية خلال الفترة 2013 - 2015 إلى ما يناهز 463 مليار أوقية سنوياً وهو ما يمثل زيادة 4% سنوياً. وتقتضي النفقات العمومية على امتداد الفترة المذكورة أن يتم بتقليص نفقات التسيير لصالح مكونة الاستثمار مع مراعاة أولويات البرنامج الذي أقرته الحكومة في مجال تسريع النمو ومحاربة الفقر وخلق فرص التشغيل.

يشمل برنامج الاستثمار العمومي هذه الأولويات ويشجع الإنفاق الموجه نحو: (1) تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين من خلال تحسين النفاذ إلى الخدمات القاعدية، (2) استصلاح التراب الوطني لضمان تنمية متوازنة ومتناسقة، و(3) إنجاز بني تحتية داعمة للنمو من أجل تنشيط الاستثمار وتشجيع تطوير العرض في مجال السلع والخدمات.

سيتم الانتقال من عجز (خارج البترول والهبات) بنحو 1% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج البترول خلال الفترة 2013 - 2015، بفضل تطبيق سياسة ميزانية تعتمد على زيادة الإيرادات (توسيع الوعاء الضريبي) وترشيد النفقات العمومية وخاصة من خلال: (1) الحد من التحويلات والإعانات المخصصة

للمؤسسات العمومية والبالغة نسبتها 4,8 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج البترول مقابل 9,1 %، خلال العام 2012، (2) التحكم في تكاليف السلع والخدمات التي ستستقر عند 4,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج البترول سنويا، و(3) تقليص نسب الفائدة على المديونية العمومية والتي لن تمثل سوى 1,1 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج البترول ما بين 2014-2015 مقابل 2 % المتوقعة لعام 2012.

2. تعميق الإصلاحات الهيكلية

أ- تنمية القطاع الخاص

ستبسط كل الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء الشركات أو بالاستثمار وتدمج في إطار الشباك الموحد التابع للإدارة العامة لترقية الاستثمار الخاص. كما تلتزم الحكومة بوضع إستراتيجية وطنية من أجل تنمية الكفاءات الضرورية للقطاع. وبهدف تنمية هذا القطاع، سيقام كذلك بأنشطة في إطار وضع مشروع التحسين من المناخ الاقتصادي وإنشاء صندوق للدراسات من أجل ترقية الاستثمارات وإعداد إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع الخاص.

ب- إصلاح نظم الحوافز

سيتركز الاهتمام، أثناء الفترة 2013-2015، حول وضع نظام ميزانوي فعال وموثوق به وذلك من خلال تنفيذ الأنشطة التالية: (1) اعتماد وتنفيذ جدولة للميزانية تشرك الحكومة أكثر في تخصيص الموارد، (2) المصادقة على الآليات الميزانية الضرورية لضمان فعالية الميزانية الممتدة على عدة سنوات (ترحيل الاعتمادات ووضع ميزانية متعددة السنوات بالارتباط مع مراجعة قانون المالية الأصلي)، (3) تحسين إجراءات إعداد إطار للميزانية متوسط المدى وأطر نفقات قطاعية متوسطة المدى وفقا لجدولة الميزانية المصادق عليها، (4) دعم القطاعات الوزارية - المحتاجة لذلك - في مجال إعداد إطار نفقات المدى المتوسط القطاعية، (5) مراجعة النصوص المنظمة للرقابة المالية، (6) القيام بتدقيق وتقييم التشريعات في مجال المال العمومي وبالأخص القانون 78-011 المتضمن القانون العضوي الخاص بالقوانين المالية، من وجهة نظر الميزانية المبرمجة وتقديم مقترحات تحسينية وتحديد طرائق فنية للتكفل بالمراحل الانتقالية والتجريبية، (7) تنظيم ورشات للتشاور (يشارك فيها البرلمان وهيئات الرقابة...)، و(8) وضع تبويب وظيفي (التحضير).

وسيتم دعم تعبئة الموارد المالية وتوقعات الميزانية من خلال تنفيذ الأنشطة التالية: (1) إعداد وتنفيذ إستراتيجية لدعم فعالية الرقابة الضريبية (معايير الأخطار، البرمجة الأمثل)، (2) إخضاع مؤسسات القطاع غير المصنف الصغيرة للضريبة بشكل تدريجي، (3) إحصاء دافعي الضرائب، (4) إنشاء وإنعاش مصلحة لاستقبال المكلفين، (5) دعم إدارة الدراسات المكلفة بتنفيذ خطة عمل الإدارة العامة للضرائب بالتعاون مع صاحب حلقة الاتصال المكلف بإصلاحات المالية العامة.

وستتحسن نوعية المحاسبة والمعلومات والتقارير المالية خلال الفترة 2012 - 2015 من خلال: (1) انطلاقة تجربة نموذجية للمحاسبة المادية، (2) إنجاز دراسة حول إجراءات إعداد حصيلة الافتتاح؛ (3) وضع محاسبة مادية، (4) اعتماد وإصدار مجموع قواعد محاسبية للدولة؛ (5) تقييم ما تم إحرازه من تقدم في مجال محاسبة أملاك الدولة وتشخيص مصادر العوائق؛ (6) إعداد إستراتيجية للعمل بمحاسبة للأملاك، (7) إعداد جداول للعمليات المالية للدولة باعتماد قواعد MSFP 2001؛ (8) تطوير برمجيات لمسك محاسبة المحصلين البلديين.

ستعزز تعبئة الإيرادات الجمركية عبر: (1) إكمال عمليات الانتقال إلى نسخة SYDONIA++ في كافة المكاتب، (2) التوفيق بين بيانات الجمارك ونظام SGS (تصريح AV)، (3) وضع قاعدة بيانات خاصة بالقيمة الجمركية، (4) تعزيز القدرة الداخلية لرقابة القيمة الجمركية وفق معايير منظمة التجارة العالمية، (5) الإسهام في كشف التهريب لدى الاستيراد والتصدير وتعزيز احتياطات الأمان، (6) جمع ومعالجة وتحليل المعلومات المتعلقة بالنظم الاقتصادية والامتيازات واستخدامها لأغراض الرقابة، (7) جمع النصوص التنظيمية المكونة للتشريع الجمركي، و(8) تطوير إجراءات الإعفاء من الضريبة الجمركية بغية التمكين من الاستغلال الأمثل لنظام SYDONIA++،

للتحسين من تعبئة العقارات وإيرادات التسجيل والطابع خلال السنوات الثلاث القادمة، سيتم: (1) إجراء تدقيق في المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية وفي المؤسسات ذات الرساميل العمومية، (2) مراجعة وتحسين التشريعات العقارية بما فيها تلك المتعلقة بحفظ العقارات والملكية المشتركة وحقوق المساحات ونزع الملكية لأسباب ذات نفع عام، (3) تشكيل مرجع خرائطي يتضمن كل مخططات التقطيع بنواكشوط، (4) إنشاء لجنة مشتركة لهذا الغرض (وزارة المالية ووزارة الداخلية واللامركزية ووزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي) مكلفة بإعداد جرد شامل للملفت الموجودة في ولايتي نواكشوط ونواذيبو، (5) إعداد ووضع نظام معلومات عقارية في نواكشوط ونواذيبو في الوهلة الأولى، (6) وضع نظام للرقابة والتحقيق بخصوص الضريبة على التأمينات و(7) إنشاء قاعدة بيانات حول حقوق التسجيل.

ج- وضع إجراءات من أجل تمويل الاقتصاد بشكل أفضل

على مدى متوسط، سيتم الإبقاء على التضخم عند نسبة 5,3% كانزلاق سنوي بفضل اعتماد سياسة نقدية حذرة. وستزيد الكتلة النقدية بنسبة 13,3%.

سيعمل البنك المركزي على تعزيز المكتسبات الحاصلة في المجال النقدي من خلال: (1) المصادقة على تحويل ديون البنك المركزي إلى سندات لدى الخزينة العامة، (2) عصرنة سوق صرف العملات، (3) تشجيع إنشاء هيئة متخصصة في استرجاع الديون، (4) تحديد والمصادقة على معايير انتقاء مفوضي الحسابات والمدققين المؤهلين من أجل اعتماد مؤسسات القرض وتعزيز صحة ومصادقية المعلومات والوثائق، (5) تعزيز وظيفة التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف، (6) رفع الحد الأدنى لرأس المال الأدنى للبنوك من 4,5 مليار أوقية إلى 6 مليارات أوقية، (7) إعداد تدقيق يقوم به مدققون دوليون كل سنة من أصل اثنتين والتأكد من أن التوصيات الصادرة عن هذا التدقيق طبقت بالكامل، (8) استحداث نصوص تمنح البنك المركزي الموريتاني حق الرقابة على مؤسسات التأمين، (9) تشجيع فتح فروع خارج نواكشوط ونواذيبو بغية تحقيق مزيد من التعاملات المصرفية، (10) تحضير انتقال النظام المالي إلى المعايير الدولية الجديدة (بالي - 2)، (11) التحضير للانتقال إلى المعايير المحاسبية والمالية الجديدة IFRS/IAS من خلال تحيين الإطار المحاسبي الخاص بالبنوك، (12) إنشاء مركزية آلية للمعلومات، (13) وضع نظام لتبادل المعلومات بين البنك المركزي الموريتاني والبنوك و(14) ترقية وإدخال الحوالات المصرفية في نظام المقاصة حسب المقاييس الدولية.

سيدعم تمويل الاقتصاد من خلال: (1) إدراج معاملات القطاع غير المصنف المالية الجارية اليوم في الدورات الرسمية وذلك عن طريق تنمية عرض عائدات مالية جذابة.

د- تحسين لبيرية النشاطات التجارية

سيواصل تحسين تحرير النشاطات التجارية والتأسيس لشروط المنافسة السليمة، خلال السنوات الثلاث القادمة، من خلال: (1) تحديد أنظمة لحماية حقوق الملكية الخاصة، (2) تحديد إستراتيجية لمحاربة

الممارسات المنافسة للمنافسة، (3) تحديد الإطار القانوني المنظم لمنح المساعدات العمومية، (4) تنمية ووضع إطار قانوني للمنافسة، (5) تنفيذ برنامج دعم التجارة والقطاع الخاص عن طريق تعزيز قدرات هيئات اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتسهيل التجاري وترقية الصادرات وتنمين وتنويع الفروع الواعدة.

3. تنمية البنى التحتية الداعمة للنمو

أ- مجال النقل

تم ترتيب كافة المشاريع والأنشطة الواردة ضمن خطة العمل، بالنسبة للفترة 2013-2015، حسب أهميتها بالنظر إلى المحاور القطاعية. هذه المحاور هي: (1) التحسين من الإطار المؤسسي للقطاع، (2) عصنة وتنمية البنى التحتية، (3) الرفع من مستوى الخدمات من حيث المنافسة الاقتصادية و(4) تعزيز قدرات القطاع.

في مجال التحسين من التنظيم المؤسسي للقطاع الفرعي للنقل البري، ستتناول الإجراءات المرتقبة: (1) البدء في تنفيذ مشروع الدعم المؤسسي لقطاع النقل، (2) إدراج تعليم الحماية الطرقية في البرامج التعليمية، (3) إنجاز دائرة متنقلة للتهذيب أطرفي، (4) بناء وتجهيز مكاتب النقل، و(5) بناء مراكز لإجراء امتحانات رخصة السياقة.

ومن حيث عصنة وتنمية البنى التحتية، تشير البرمجة إلى صنفين متكاملين من الأعمال: بناء وإصلاح الطرق وصيانة الطرق.

وعلى صعيد بناء وإصلاح الطرق، ستشمل خطة العمل الأنشطة التالية: (1) بناء الطريق اكصير الطرشان- شوم، (2) بناء الطريق أطار - تجكجه، (3) بناء الطريق النعمة - باسكنو - فصاله، (4) بناء الطريق النعمة - أمرج - الحدود المالية، (5) بناء طريق التقافي حول نواكشوط، (6) بناء طريق تجكجه - كيفه - الحدود المالية؛ (7) فك العزلة عن أفطوط الشرقي، (8) تنفيذ برنامج فك العزلة، (9) بناء طريق لفك العزلة عن انوامغار، (10) (بناء طريق لفك العزلة عن بنشاب، (11) برنامج بناء طرق حضرية و(12) بناء طرق باتجاهين منفصلين نواكشوط - بوتلميت ونواكشوط - نواذيبو.

وبخصوص إصلاح وصيانة الطرق، فإن أشغال الصيانة مبرمجة في إطار برنامج تعاقد بين الدولة والمؤسسة الوطنية لصيانة الطرق وضمن أشغال إصلاح الطرق: (1) بوكيه - كيهيدي، (2) بتلميت - ألاك، (3) الطينطان - النعمة، (4) طريق الأمل، المقطع 4 بين كيفه والطينطان، (5) تعزيز الطريق نواكشوط - روصو، (6) أشغال بناء الطرق الحضرية في نواكشوط و(7) بناء جسر في كامور. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأنشطة المبرمجة ستسمح بالفعل بإنشاء صندوق لسلامة وصيانة الطرق في العام 2014 يتولى تمويل صيانة الطرق بكاملها وينكفل بالسلامة الطرقية في نهاية 2015.

وسيتم إجراء دراسات حول جدوائية وتنفيذ بعض الطرق. يتعلق الأمر بدراسات جدوائية وتنفيذ الطرق: (1) النعمة - ولاته (2) سيليبابي - ولد ينجه، (3) شوم - ازويرات - حدود الجزائر، (4) كيفه - تامشكط - لعيون، (5) تجكجه - تشيت، (6) روصو - اركيز، (7) المذرزة - اركيز - بتلميت، (8) أطار - شنقيط و(9) شنقيط - وادان.

وسيكون تحسين قدرة الاقتصاد على التنافس في القطاع موضوع أشغال هامة في إطار بناء محطات طرق عصرية في نواكشوط وسكة حديدية بين كيهيدي ونواكشوط.

وفي الأخير وعلى مستوى تعزيز قدرات القطاع، تتمثل أهم الإجراءات المتخذة في: (1) حوسبة الإدارة العامة للنقل البري، (2) إنشاء وحدة تسيير للدلالات والأسعار التي يمكنها أن تشكل مرجعية يعاد إليها

عند مراجعة الأسعار بمناسبة بناء طريق، (3) تكوين عمال وزارة التجهيز والنقل و(4) اقتناء تجهيزات المخبر الوطني للأشغال العامة.

وسيتم العمل على عصرنة وتنمية المنشآت البحرية والنهرية عبر: (1) بناء المركزين الرابع والخامس على الرصيف في ميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة، (2) بناء أربعة أقطاب مندمجة لتنمية الصيد التقليدي والساحلي، (3) بناء جسر بروفو و(4) مشروع توسعة ميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة.

فيما يتعلق بالرفع من مستوى الخدمات من حيث المنافسة الاقتصادية، الإجراءات المرتقبة هي: (1) بناء رصيف للحاويات بميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة (2) بناء أرصفة على شاطئ النهر و(3) إنشاء شبك موحد على مستوى ميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة.

وعلى مستوى تعزيز قدرات القطاع، تهدف الأنشطة المبرمجة إلى تحسين قدرات ميناء الصداقة من خلال انجاز مشروع بناء رصيف للحاويات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها من استصلاحات الميناء.

في إطار عصرنة وتنمية منشآت القطاع الفرعي الجوي، تمنح الأولوية لـ: (1) بناء مطار جديد في نواكشوط، (2) بناء أسوار حول المطارات في الداخل، و(3) بناء مقر الوكالة الوطنية للطيران المدني.

بالنسبة للرفع من مستوى الخدمات من حيث المنافسة الاقتصادية، فسيبحث عنه في إطار الأشغال المتعلقة بـ: (1) الخضوع لمعايير الطيران المدني، (2) تفتيش المنشآت المتعلقة بالمطارات والوكالات، و(3) تطبيق معايير منظمة الطيران المدني الدولية.

وبصدد تعزيز قدرات القطاع فالأنشطة المبرمجة هي: (1) اقتناء تجهيزات سلامة الطيران، و(2) تكوين المصادر البشرية.

على مستوى التحسين من الإطار المؤسسي للأرصاء الجوية، تتمثل الأنشطة في إعداد مشاريع نصوص مصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأرصاء الجوية وفي تحديد المواصفات بالنسبة للوظائف وتسيير الأشخاص.

فيما يتعلق بتعزيز قدرات القطاع، سيقام بـ: (1) وضع أدوات رقابة عبر البلد، (2) بناء المكتب الوطني للأرصاء الجوية؛ (3) اقتناء وتركيب وسائل اتصال حديثة واستقبال الصور عبر الأقمار الاصطناعية؛ (4) بناء محطات للرصد الجوي في الداخل.

ب- الكهرباء

إن التوجهات الإستراتيجية لخطة العمل الثالثة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر هي التي ستدفع السلطات العمومية خلال الفترة 2013 – 2015 إلى تطوير وتنويع العرض في مجال الطاقة من أجل تغطية حاجات الأسر والمؤسسات.

في مجال الكهرباء سيعطى التحسين من عرض الطاقة الكهربائية عناية خاصة بغية تغطية الحاجات الصناعية والتجارية المنزلية من خلال : (1) انجاز دراسة التوزيع بنواذيبو، (2) إنجاز دراسة جدوائية الخطوط متوسطة الجهد (بوكي – ألاك – بتلميت – صنكرافه، سيلبابي – كيفه – كرو – الطينطان)، (3) توسعة شبكة مدينة نواكشوط (المرحلة 2)، (4) إعادة تأهيل المحطات الداخلية، (5) وضع 100 منصة متعددة الوظائف و(6) وضع منشآت لإنتاج الطاقة الشمسية لصالح التجمعات الريفية المعزولة.

في مجال التحسين من النفاذ الشامل إلى الطاقة، سيتم التركيز على الأنشطة التالية: (1) تعزيز شركة إنتاج الكهرباء انطلاقا من الغاز، (2) بناء محطة مزدوجة بأفطوط (3) بناء محطة للطاقة الشمسية

بنواكشوط (15 ميغاوات)، (4) بناء محطة تعمل بالرياح بنواكشوط- 30 ميغاوات، (5) إكمال بناء محطة تعمل بالرياح بنواذيبو - 15 ميغاوات، (6) بناء محطة مزدوجة بكيفه - 5 ميغاوات، (7) بناء محطات مزدوجة في كل من أطار والنعمه وعدل بكرو، (8) الطاقة الكهرومائية في افيلو و(9) توصيل مطار نواكشوط الجديد.

ج- تقنيات الإعلام والاتصال

في مجال الإعلام والاتصال، ستواصل الحكومة الأهداف الرئيسة التالية خلال الفترة 2013 - 2015: (1) رفع قابلية الربط العامة للبلد واستغلال خدمات تقنيات الإعلام والاتصال، (2) الاستغلال الأمثل لأنظمة الإعلام و(3) الرفع من فوائد تقنيات الإعلام والاتصال على قطاعي الصحة والتعليم.

على مستوى تنمية تقنيات الإعلام والاتصال، سيخصص نشاط السلطات العمومية خلال السنوات الثلاث لـ: (1) إنجاز مشروع قابلية الربط الوطنية، (2) تحديد الإستراتيجية الوطنية وخطة عمل سياسة النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصال، (3) إنشاء مركز للسهر على الانترنت والتعريف بتقنيات الإعلام والاتصال، (4) تزويد مستخدمي الانترنت بأدوات التعاون والدعم، المستوى الثاني، (5) ترقية المواقع الالكترونية الإدارية، (6) تنمية خدمات على الخط، (7) وضع المشروع الإفريقي للخدمات على الخط بالتنسيق مع وزارة الصحة، (8) ربط المستشفيات والمراكز الصحية بالانترنت ذات السرعة العالية، (9) تنمية أنظمة المعلومات الإدارية، (10) مواصلة وضع نظام للتهيب عن بعد بواسطة التلفزيون؛ (11) تبني الإستراتيجية الوطنية لتقنيات الإعلام والاتصال؛ (12) إقامة هيئات قيادة الإستراتيجية الوطنية لتقنيات الإعلام والاتصال؛ (13) تقييم إصلاح قطاع المواصلات وتحسين إطاره القانوني والتنظيمي؛ (14) تنظيم ورشة للمصادقة على النسخة النهائية لمشروع الإطار القانوني.

4. الاستغلال الأمثل لمصادر النمو

لبلوغ أهداف نمو اقتصادي متسارع، لا يزال تنفيذ سياسات قطاعية متناسقة مع أولويات الحكومة وجيها، حيث ستمكن من الاستغلال والتسيير الأمثل للموارد الطبيعية وإمكانات البلد. وستعنى هذه السياسات بقطاعات الإنتاج التالية : البترول، المعادن، الصيد، السياحة والصناعة التقليدية، الصناعة والزراعة والتنمية الحيوانية.

على مستوى المحروقات الخام، وسعيا لتحسين مناخ الأعمال، فالأعمال ذات الأولوية التي يتعين القيام بها خلال السنوات الثلاث التالية تنصب على: (1) وضع قاعدة بيانات بترولية؛ (2) ترقية الشفافية في قطاع البترول وتحسين وضع موريتانيا على مستوى مبادرة الشفافية؛ (3) وضع منظومة لتسيير قاعدة البيانات البيئية.

أما بخصوص المحروقات المكررة وسعيا لتعزيز قدرات الوزارة والشركات الخاضعة لوصايتها، فستتخذ الإجراءات الرئيسية التالية خلال الفترة 2013-2015 : (1) اكتتاب مهندس استشاري للمساعدة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فرع تخزين المحروقات المكررة؛ (1) انتقاء فاعل اقتصادي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفي فرع المحروقات المكررة؛ (3) إصلاح الإطار التشريعي؛ (4) إعداد وتنفيذ مخطط رئيس لنقل المحروقات؛ (5) رفع مستوى أداء مخبر مصفاة نواذيبو.

ودائما في هذا المجال سيتم تحسين الرقابة ومتابعة النشاط عن طريق تنفيذ الأعمال ذات الأولوية التالية: (1) تنفيذ خطة العمل الخاصة بالتكوين والرقابة وتفتيش المنشآت البترولية؛ (2) متابعة الإمدادات على مستوى كل بلدة؛ (3) تعزيز الأدوات التنظيمية للرقابة.

في المجال **المعدني**، سيتم السعي لتحسين مناخ الأعمال عبر إعداد النصوص التطبيقية الرئيسية للإطار التشريعي والتنظيمي. أما بخصوص ترقية القطاع والمتابعة، فقد قيم بالأنشطة التالية: (1) حضور موريتانيا في لقاء Indaba (جنوب إفريقيا) واللقاء السنوي حول المعادن في كندا؛ (2) تنظيم النسخة الثالثة من الموريتانيد 2014؛ (3) منح مزيد من رخص استغلال المناجم والمقالع.

وعلى مستوى قطاع **الصيد** ستنحور خطة العمل حول: (1) زيادة الانعكاسات الاجتماعية الاقتصادية للقطاع وتحسين ظروف عمل السكان ومحاربة الإقصاء؛ (2) تنمية البنى التحتية القاعدية للصيد؛ (3) تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الصيد والاقتصاد البحري؛ (4) تعزيز القدرات.

ولمحاربة الفقر من خلال زيادة الانعكاسات الاجتماعية الاقتصادية للقطاع وتحسين ظروف عمل السكان ومحاربة الإقصاء، فستنحور الأعمال المقام بها حول: (1) استكمال مشروع تحسين نفاذ السكان الموريتانيين لاستهلاك السمك باعتبار ذلك تعزيزاً للأمن الغذائي واستمرارية للمشروع؛ (2) بناء 100 نقطة لبيع الأسماك في كافة الولايات والمقاطعات؛ (3) توزيع 20.000 طن من الأسماك سنوياً في داخل البلاد بأسعار مدعومة.

ستنحقق تنمية البنى التحتية القاعدية للصيد من خلال الأنشطة التالية : (1) توسيع ميناء الصيد التقليدي بنواذيبو ليستقبل عدداً أكبر من مراكب الصيد التقليدي والشاطئي؛ (2) بناء رصيف ومعرض على بحيرة فم لكليته؛ (3) استغلال المينائين التقليديين الجديدين في تانيت والكلم 144؛ (4) ضخ الماء الشروب عند الكلم 144 والكلم 28؛ (5) فك العزلة عن أقطاب التنمية (تانيت، الكلم 28، الكلم 93، الكلم 144) بطرق معبدة؛ (6) إنجاز توسعة ميناء الصيد التقليدي في نواذيبو؛ (7) بدء استغلال 50 قارب صيد شاطئي؛ (8) انطلاق مشروع الروبيان للزراعة البحرية وتحويل أسماك الأعماق؛ (9) تجديد الأسطول الوطني وإخضاعه للمعايير؛ (10) بناء رصيف خاص ببواخر الإدارة؛ (11) ترميم بواخر البحث والتكوين والرقابة؛ (12) تصور وتنفيذ نظام للاتصال والسهل على أمن الصيد التقليدي؛ (13) تعزيز المحطات الشاطئية للرقابة على امتداد الشاطئ.

سيتعزز الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الصيد والاقتصاد البحري من خلال : (1) مراجعة قانون البحرية التجارية؛ (2) تحيين خطط الاستصلاح (الأخطبوط، الجمبري، أسماك السطح، برنامج تسيير الصيد التقليدي والشاطئي، المحافظة على أسماك القرش)؛ (3) التطبيق الصارم للنصوص التنظيمية؛ (4) تحيين ومتابعة إستراتيجية 2013-2015؛ (5) مراجعة قانون الصيد والاتفاقية الجماعية؛ (6) تبني خطط للاستصلاح؛ (7) تقييم المخزونات الرئيسية (أسماك السطح والعمق)؛ (8) متابعة تطبيق المواصفات الخاصة بالموانئ ISPS؛ (9) مواصلة اعتماد مخابر المركز الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك وشهادات الجودة إيزو 9001 الصادرة عن المدرسة الوطنية لتعليم مهن الصيد؛ (10) متابعة وتقييم اندماج قطاع الصيد في مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية.

وسيجري تعزيز قدرات الفاعلين في مجال الصيد عبر: (1) إنشاء معهد عالي لعلوم البحر؛ (2) تكوين وكلاء حراسة السواحل؛ (3) تكوين 100 قبطان مركبة شاطئية؛ (4) تكوين 300 امرأة في مجال تصنيع المنتجات؛ (5) تكوين 2000 صياد تقليدي؛ (6) تكوين 100 من التقنيين لأغراض مصانع السمك.

وفي مجال **السياحة**، ستعرف فترة 2013-2015 إنجاز الأعمال التالية : (1) دمج إشكالية التنوع البيئي؛ (2) إشراك القطاع العام في قطاع السياحة؛ (3) إشراك القطاع الخاص في تنمية الأنشطة السياحية؛ (4) إدراج منتجات سياحية جديدة؛ (5) خفض الفقر؛ (6) التسويق وترقية السياحة؛ (7) تحسين الإطار القانوني وحكمة القطاع؛ (8) تنفيذ برنامج دعم ترقية السياحة عبر: إعداد وتنفيذ خطة للتسويق السياحي والترقية على نطاق واسع.

وعلى مستوى **ترقية الصناعة التقليدية**، ستنصب الأعمال الرئيسية على: (1) تعزيز الصناعة التقليدية الخاصة بالهوية الموريتانية؛ (2) إعداد إستراتيجية لتنمية الصناعة التقليدية والمصادقة عليها ومراجعة قانون الصناعة التقليدية لتكييفه مع سياق القطاع؛ (3) إنشاء مركز للصناعة لتكوين وتنمية الصناعة التقليدية الفنية.

وعلى مستوى **القطاع الصناعي**، ستنصب الإجراءات المتخذة خلال الفترة 2013-2015 على: (1) زيادة حجم الاستثمارات الصناعية؛ (2) رفع عدد الصناعات الخفيفة من خلال وضع بنية تحتية لتعزيزها وهياكل لدعم التنمية الصناعية؛ (3) توسيع التشغيل المباشر في القطاع.

وعلى مستوى **قطاع الزراعة**، فأولويات خطة العمل للفترة 2013-2015 هي: (1) تنفيذ مشروع التنمية المستدامة للزراعة خلف السدود؛ (2) إنجاز برنامج التنمية المستدامة للواحات؛ (3) تنفيذ مشروع تحسين إنتاجية الزراعات الإستراتيجية الإغاشية؛ (4) تقوية هياكل البذور في المناطق الزراعية الرعوية؛ (5) تنمية زراعة الأعلاف؛ (6) تحسين إنتاج الخضروات عبر نشر السماد العضوي والتسيير المعقلن للموارد المائية.

وبالنسبة لقطاع التنمية الحيوانية فالأولويات هي: (1) تثمين الإنتاج الحيواني وتسيير المناطق الرعوية؛ (2) تنفيذ مشروع دعم عمل آلية الرقابة واعتماد المنتجات الحيوانية من أجل ترقية الجودة وتحسين التنافسية؛ (3) تنمية مكونة اللحوم الحمراء؛ (4) تنفيذ برنامج تنمية قطاع الألبان (حوض الألبان في الجنوب)؛ (5) بناء مركب للدواجن.

وعلى مستوى الاستصلاح الريفي، فالأعمال المبرمجة للسنوات الثلاث القادمة هي: (1) تنفيذ مشروع مكافحة الفقر في أفطوط الجنوبي وكرورو - مرحلة 2 من خلال العمل على تجدد التربة وتعبئة وتسيير المياه السطحية، ودعم النظم الزراعية والتنمية الحيوانية وتثمين الموارد الطبيعية ودعم التنمية المحلية؛ (2) متابعة تنفيذ برنامج تنمية الزراعة المروية في حوض النهر المرحلة 3 ؛ (3) تنفيذ برنامج فك العزلة عن مناطق الإنتاج الزراعي؛ (4) إنجاز برنامج استصلاح بحيرة الركيز 2؛ (4) تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المساحات الكبرى؛ (5) تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المساحات الكبرى المرحلة 2.

وسيتم تفعيل هذه البرامج من خلال الأنشطة التالية : (1) دعم الأحواض الإندارية؛ (2) النهوض بتقنيات التسيير الرشيد للماء؛ (3) تنفيذ برنامج مكافحة الفقر من خلال دعم فروع الإنتاج؛ (4) إجراء إخصاء عام للزراعة وتنمية المواشي؛ (5) إنجاز برنامج بناء وتأهيل 10 سدود ومشروع تأهيل 16 سد في لعصابه (المنطقة المحاذية لأشرم)؛ (6) تنفيذ برنامج التنمية المندمجة لمنطقة كارك - سوكام؛ (7) برنامج استصلاح المحاور المائية في ضفة النهر وبرنامج استصلاح المزارع القروية المروية المرحلة 1 : 12.000 هكتار؛ (8) تنفيذ برنامج استثمار المناطق الرطبة (تنمية تامورت النعاج)؛ (9) تنفيذ برنامج التنمية المندمجة للمناطق الريفية في شمال موريتانيا؛ (10) دعم تحسين الإنتاج الزراعي من خلال النهوض بالري على نطاق ضيق؛ (11) تحسين النفاذ إلى العقارات؛ (12) تعزيز قدرات المصالح البيطرية؛ (13) زيادة قدرات الأنظمة الوطنية للبحوث والتكوين والإرشاد وقدرات التنفيذ لدى وزارة التنمية الريفية؛ (14) المشورة الزراعية؛ (15) مواصلة إعادة تأهيل المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعية بكيهدي؛ (16) تنفيذ مشروع التجارب في المناطق المروية.

المحور II: إرساء النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء

1. التنمية الريفية

بالنسبة للقطاع الريفي فالأهداف المرسومة ضمن الإطار الاستراتيجي الثالث في أفق 2015 هي: (1) ترقية الحلول المستدامة لتنمية الأمن الغذائي؛ (2) تشجيع زراعة عصرية منتجة ومنافسة في السوق الوطني والإقليمي والدولي؛ (3) تشجيع اندماج أفضل للتنمية الحيوانية في الاقتصاد مع تعزيز دوره الإستراتيجي في الأمن الغذائي وفي محاربة الفقر.

يهدف البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي/ الأمن الغذائي الذي يشمل 4 برامج تتمحور حول القطاعات الفرعية الحيوية فيما يتعلق بالزراعة والتنمية الحيوانية والصيد والبيئة، فضلا عن برنامج أفقي مكون من 4 برامج فرعية إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال أنشطة موجهة مباشرة نحو السكان الأكثر هشاشة المتواجدين في الوسط الريفي.

ولفعالية أكثر في سبيل بلوغ الأهداف المرسومة للقطاعات المنتجة في مجال الزراعة والتنمية الحيوانية سترافق الحكومة المزارعين والمتمنين عبر تنفيذ أعمال تتدرج في أفق: (1) الاستصلاح الريفي؛ (2) البحث والإرشاد والتكوين؛ (3) تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي.

ومن جهة أخرى وسعيا إلى الحد من هشاشة السكان وإلى تسريع الاكتفاء الذاتي الغذائي ينبغي: (1) توسيع الزراعة وعصرنتها وتنمية المواشي لخلق فرص العمل في المناطق الريفية والزراعية الرعوية؛ (2) تقديم الدعم الفني والمالي للمزارعين الفرديين في حوض النهر وفي مثلث الفقر الذين يواجهون عتية فقر حرجة جدا؛ (3) إنشاء أقطاب صناعية للمناطق الزراعية والزراعية الرعوية لتثمين المنتجات المحلية وخلق فائض قيمة؛ (4) تنمية الطاقات المتجددة في مناطق موريتانيا كافة بغية دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة/صناعات صغيرة ومتوسطة قادرة على توفير الشغل وتخفيف آثار الفقر؛ (5) إدماج السكان المستفيدين مباشرة في مسار تنفيذ التسيير الشفاف ومتابعة البرامج والمشاريع المقامة في مناطقهم؛ (6) تعزيز قدرات الاستقبال والامتياز لدى المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي بكيهيدي لترقيتها إلى مستوى جامعة ريفية؛ (7) تأهيل مذبحة كيهيدي وعصرنتها وتوجيهها نحو تصدير المنتجات الحيوانية (اللحوم والجلود).

2. الأمن الغذائي

لقد تم الجمع بين الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي/ الأمن الغذائي في خطة أعمال ذات أولوية في أفق 2015 حيث تم توقع إجراءات وقائية تستهدف نظم المعلومات والإنذار المبكر حول انعدام الأمن الغذائي وحول المجموعات الهشة ونشاطات أخرى تغطي القطاعات الفرعية للإغاثة الاستعجالية والمشاريع الصغيرة للتنمية.

وسيتم السعي إلى الوقاية وتسيير الأزمات الغذائية خلال السنوات الثلاث القادمة عبر تنفيذ برنامج تعزيز قدرات الوقاية لدى مفوضية الأمن الغذائي عن طريق إنجاز الأعمال ذات الأولوية التالية: (1) متابعة تعزيز الأدوات المنهجية لمتابعة الوضع الغذائي والتغذية وتعزيز قدرات تصور برنامج الأمن الغذائي ووضع نظام للسهر في مواجهة المخاطر الرئيسية وتحسين نظام التوقعات الزراعية المائية الرصدية، ودعم مرصد الأمن الغذائي وتحسين آلية الإعلام حول الأمن الغذائي؛ (2) تنفيذ برنامج لتعزيز القدرات العملية لمفوضية الأمن الغذائي من خلال تأهيل وتوسعة قدرات التخزين وتجديد آليات النقل وتعزيز

المخزون الوطني للأمن وتكثيف إقامة ممثليات للمفوضية في الولايات كافة للحد من تكاليف النقل على حساب المستفيدين فضلاً عن تنمية وتعزيز مراكز تغذية الأم والطفل.

وفي شبه قطاع الإغاثة الاستعجالية سينفذ برنامج مساعدة السكان الأكثر هشاشة خلال الفترة 2013 – 2015 عبر: (1) التكفل والاستدراك الغذائي للأطفال الذين يعانون سوء التغذية والذين هم في وضعية استعجالية ثم لصالح النساء الحوامل أو المرضعات؛ (2) تنفيذ برنامج المساعدة الاستعجالية؛ (3) تنفيذ برنامج المساعدة الاستعجالية وإغاثة المنكوبين.

وسيعرف شبه قطاع تنفيذ المشاريع الصغيرة للتنمية خلال الفترة 2013 – 2015 تنفيذ برنامج الحد من تعرض السكان للصدمات الخارجية من خلال: (1) تنفيذ برنامج إنشاء وتأهيل البنى التحتية الجماعية للإنتاج؛ (2) إنشاء وتعزيز المخازن القروية للأمن الغذائي من أجل تكييف أفضل للمخزونات؛ (3) تعزيز وإعادة تنظيم شعبة هذه المخازن؛ (4) دمج ممثلي السكان في لجان توزيع وتسيير المخزون؛ (5) إنجاز برنامج الإنجازات الصغيرة للأمن الغذائي (الغذاء مقابل العمل، القرض قصير المدى، منح نقدية).

لقد نُفذت أيضاً أعمال تستهدف تحسين ظروف معيشة السكان الأكثر تضرراً من الأزمة الغذائية 2012 في ولايات العصابة وكيديمباغا للتخفيف من جهة من آثار هذه الأزمة والمساعدة في بلوغ أهداف التنمية للألفية. وقد انصبت هذه الأعمال على: (1) تأهيل وتعزيز وسائل الوجود؛ (2) تقوية آليات الحماية الاجتماعية؛ (3) ترقية فرص تنمية السكان الأكثر هشاشة.

3. التنمية الحضرية

ستتركز الآفاق في مجال التنمية الحضرية طيلة الفترة 2013-2015 حول التوجهات المبرمجة ضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الثالث الذي ما تزال أهدافه وجبهة في هذا المجال والذي تندرج فيه التعهدات الجديدة للحكومة.

في مجال العمران سيرمي عمل الحكومة إلى: (1) تحيين المخطط الرئيسي للاستصلاح الحضري في نواكشوط وفي العواصم الأخرى؛ (2) إعداد مخططات محلية للعمران لمدن الداخل؛ (3) استكمال مخطط استصلاح مركز مدينة نواكشوط والمصادقة عليه؛ (4) إنجاز دراسة حول إعادة تأهيل الأحياء العشوائية وتقييم قبلي وبعدي للتجارب؛ (5) استكمال عمليات إعادة تأهيل الأحياء العشوائية في نواكشوط وكيهيدي وازويرات؛ (6) إعادة تأهيل الأحياء العشوائية في عواصم الولايات الأخرى؛ (7) اختتام مشاريع تحديث مدينة الطينطان؛ (8) استكمال المشاريع الحضرية في بوتلميت وبولنوار وبنشاب؛ (9) متابعة برنامج تحديث المدن. تتضافر إلى هذا الآفاق التي سيفتحها سنة 2013 انطلاق المرحلة الأولى من البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب الذي يمكن على مدى خمس سنوات من إنجاز البنى التحتية للتنمية في مائة بلدية حضرية وشبه حضرية من 216 بلدية التي يضمها البلد.

وفي مجال الإسكان ستتنصب جهود السلطات العمومية على (1) إعداد مشروع قانون حول الملكية القانونية في موريتانيا؛ (2) مراجعة القانون المتعلق بالترقية العقارية؛ (3) تنفيذ برنامج بناء 6000 وحدة سكنية؛ (4) إنجاز مشروع بناء 118 وحدة سكنية في تيارت؛ (5) تنفيذ مشروع تأهيل وتسويق 3163 قطعة أرضية بنواكشوط (توسعة الحي M مكرر، تفرغ زينة وشمال عرفات)؛ (6) تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان؛ (7) تنفيذ سياسة ملائمة للسكن الاجتماعي لإمداد الشرائح الوسطى بسكن لائق وبكلفة أقل؛ (8) تفعيل صندوق دعم السكن.

وفي مجال البناء ستمنح الأولوية في العمل العمومي ل: (1) تنفيذ برنامج حماية المدن المعرضة للفيضان؛ (2) استكمال دراسات تنفيذ ورصد التمويل للمسجد الكبير بنواكشوط؛ (3) إنجاز برنامج بناء

مكاتب وسكن الحكام في عواصم المقاطعات؛ (4) بناء عمارتين (ط أ + 10) لمكاتب الإدارة؛ (5) إنجاز برنامج للمدارس تبعاً لنموذج موحد؛ (6) متابعة برنامج تأهيل/بناء البنايات والتجهيزات العمومية (المساجد، الصحة، التعليم، العدل، الرياضة والثقافة...); (7) متابعة الأشغال على مستوى "بلوكات الحمر" سابقاً (عمارة البنك المركزي الموريتاني، عمارة سنيم، عمارة دامان، عمارة الفاعلين الخصوصيين)؛ (8) متابعة أشغال بناء سفاراتنا في مدريد وأديس أبابا؛ (9) إنجاز برامج تجهيز مناطق التجميع.

في مجال المياه والصرف الصحي في الوسط الحضري حددت الحكومة كهدف رئيسي لها تحسين النفاذ إلى الماء الشروب والصرف الصحي كما وكيفا وبأسعار مقبولة بشكل مستديم. ويتعلق الأمر بالقيام بالأنشطة التالية: (1) شبكة لتوزيع المياه بنواكشوط؛ (2) تحسين جودة المياه في الأحياء الطرفية؛ (3) البرنامج المائي الاستعجالي بنواكشوط؛ (4) مشروع اظهر لإمداد المراكز الحضرية الكبرى في الموريتاني بالمياه؛ (5) تأهيل وتسيير موارد المياه؛ (6) توسيع شبكة توزيع المياه بنواذيبو؛ (7) برنامج تعزيز شبكات المياه في مراكز شركة المياه في الداخل، ومن ثم تحسين الخدمة.

أما بخصوص تحسين ظروف الصرف الصحي فستتركز الجهود حول الأعمال التالية: (1) إنجاز شبكات صرف صحي جماعي بمدينة نواكشوط ونواذيبو؛ (2) إنجاز شبكات لصرف مياه الأمطار في مدن روصو واكوجت وكيفة وكيهيدي؛ (3) دراسات لإنجاز المخطط الرئيس للصرف الصحي في عواصم الولايات الأخرى.

4. التمويل الصغير والمؤسسات الصغيرة

ستتمثل خطة العمل في مجال التمويل الصغير للفترة 2013 – 2015 في ما يلي: (1) توفير القروض الزراعية وتمويل القطاع الريفي وتوسيعه ليشمل شعب الإنتاج (الخضروات، الزراعات الفيزية)؛ (2) إقامة صندوق التنمية الزراعية الرعوية وصناديق القرض الصغير؛ (3) رفع المستوى المؤسسي لقيادة التمويل الصغير؛ (4) تشكيل لجنة للتشاور حول التمويل الصغير؛ (5) تبني نظام جبائي مناسب لقطاعات التمويل الصغير؛ (6) تحسيس الفاعلين (جمعية مهنيي التمويلات الصغرى)؛ مؤسسات التمويل الصغير؛ مكاتب المحاسبة.. الخ) حول المتطلبات الجديدة التنظيمية؛ (7) استخدام المخطط المحاسبي الجديد من طرف مؤسسات التمويل الصغير؛ (8) تبني ونشر أدوات التهذيب المالي؛ (9) مرافقة جمعية مهنيي التمويلات الصغرى؛ (10) وضع برنامج لتطهير هيئة الإشراف على الصناديق الشعبية للادخار والقرض؛ (11) تحيين وتبني الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير؛ (12) الاستفادة من تجارب بلدان شبه المنطقة؛ (13) البحث عن تمويلات للاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير ووضع برنامج دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والخفيفة، ستنفذ السلطات العمومية خلال الفترة 2013 – 2015 الأعمال التالية: (1) قياس انعكاس خطوط القرض على المؤسسات المتوسطة والصغيرة المستفيدة؛ (2) دعم الروابط القروية والتعاونيات الريفية النسوية لتوسيع أنشطتها وتعزيز قدراتها على التدخل وتوسيع دخلها في التنمية المحلية؛ (3) قياس انعكاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية؛ (4) تفعيل وتوسيع قاعدة بيانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث ولايات من أجل توجه جديد؛ (5) التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وغير المصنفة الحيوية والدائمة؛ (6) إعداد ونشر أدلة للمقاولين (بالعربية والفرنسية)؛ (7) ترجمة الأدلة إلى اللغات الوطنية لجعلها في متناول السكان المستفيدين؛ (8) التكوين بالبند على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ (9) تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول المناقصات؛ (10) تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المرافقة ومجلس بغية اعتراف قضائي)؛ (11) تحديد ومرافقة مشاريع نموذجية للاستيعاب؛ (12)

تحسيس الفاعلين الاقتصاديين الخصوصيين حول الإستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغرى والخفيفة والبرنامج الوطني المندمج لدعم المؤسسات الصغيرة والخفيفة؛ (13) تنظيم منتدى/فريق متعدد القطاعات من الفاعلين الاقتصاديين لدفع الشراكة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ (14) تنظيم يوم لإنشاء المؤسسات (اكتتاب استشاري + نشر دليل المقاول)؛ (15) تحسيس الطلاب خريجي جامعة نواكشوط والتكوين المهني حول المقاول؛ (16) تكوين بعض الشباب على حرف الحجارة؛ (17) استخدام المواد المحلية في الورشات العمومية؛ (18) إنجاز أرصفة حجرية في المدن.

5. التثمين الاقتصادي لرأس المال الطبيعي

تأتي الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي عملت على ترقية رأس المال الطبيعي في الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر 2011 – 2015، والتي ما تزال وحيه، قناعة من الحكومة بأن تدهور رأس المال الطبيعي المتجدد يحبس السكان في جيوب فقر لا يتمكنون جميعا من الخروج منها بالهجرة نحو المدن وأن جهودا مرتبطة بنضوب الموارد المتجددة ينبغي القيام بها من أجل تأمين النمو لصالح الفقراء ومنع انتشار مثل هذه الحلقات المفرغة.

هذه الإستراتيجية التي ما تزال أهدافها وحيه ستسعى بالأساس إلى: (1) أن توفر للفقراء أساس حاجاتهم انطلاقا من وسطهم البيئي؛ (2) أن تحد من التكاليف الاقتصادية لتدهور البيئة؛ (3) أن تطور آليات للتمويل المستدام للبيئة طبقا للمبادئ التي أوردتها الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

وستنصب خطة العمل المتعلقة بالتثمين الاقتصادي لرأس المال الطبيعي التي تغطي الفترة 2013 – 2015 على تنفيذ أعمال ذات أولوية: (1) استكمال إدخال تقييمات اقتصادية وتقييمات للخدمات التي تقدمها النظم البيئية في إعداد الحسابات البيئية؛ (2) تثمين الموارد الطبيعية عبر ترقية الشراكة العمومية الخصوصية المناسبة والمستدامة؛ (3) تنفيذ إجراءات للتكيف؛ (4) استثمار أعمال للتشجير في المناطق شبه الحضرية عن طريق إدخال مقاربة بكثافة كبيرة من اليد العاملة؛ (5) تشجير فضاءات شجرية زراعية ذات قيمة اقتصادية متعددة؛ (6) تنفيذ مختلف الطرق المتاحة (RNA، الزراعة الغابية، التشجير، الحماية)؛ (7) وضع نظم للتسديد عن الخدمات الاقتصادية؛ (8) تعزيز اندماج تنظيمات المستغلين في قطاع البيئة؛ (9) نشر تقنيات تضمن الاستغلال المستدام للموارد؛ (10) دراسة وهيكلة حلقات صغيرة لشعبة الحطب/الطاقة؛ (11) تشجير فضاءات شجرية زراعية؛ (12) التسيير المستدام للمساحات المحمية البحرية والشاطئية؛ (13) استثمار المساحات البحرية المحمية؛ (14) تنمية مفهوم القيمة المضافة في إعادة تصنيع النفايات؛ (15) تنمية اقتصاد أخضر مشجع للتشغيل المستدام؛ (16) إنشاء أقطاب للتنمية تثمن رأس المال الطبيعي في كل ولاية وتوفر الفرص للسكان المحليين.

6. الحماية الاجتماعية

تقدم استراتيجية الحماية الاجتماعية دعما للآليات والمقاربات التي تؤثر على الفوارق في النفاذ إلى: (1) المساعدة وتسيير العوز؛ (2) التأمين؛ (3) الضمان الاجتماعي للعمل.

في المجال الخاص بالمساعدة الاجتماعية وتسيير الاحتياج ينصب الهدف العام على تكثيف الأعمال عن طريق دعم السياسات والبرامج القائمة من خلال توفير الخدمات المستهدفة والمناسبة على وجه الخصوص.

في هذا المجال يجري استهداف الأنشطة التالية: (1) تعزيز تطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية؛ (2) تحضير المناصرة للتربية المتضمنة وتعزيز الهياكل المتخصصة للاستقبال؛ (3) إشراك الأشخاص المعاقين وأسرهم والأشخاص الذين يتكفلون بهم في برامج التحويل الاجتماعية؛ (4) دعم برامج الاتصال والتحسيس؛ (5) دعم المجموعات التشاركية؛ (6) تعزيز قاعدة بيانات حول الأشخاص المعاقين بمسوح

خاصة؛ (7) دراسة جدوى وضع معاش للشيخوخة؛ (8) تعزيز التنسيق لمساعدة الأشخاص المنكوبين؛ (9) وضع صندوق لمساعدة الأشخاص المنكوبين؛ (10) دعم مسار إقامة العائدين وآليات لضمان نفاذهم إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية؛ (11) تنفيذ الاتفاقية الدولية المتعلقة باللاجئين؛ (12) تعزيز إجراءات حماية المهاجرين الذين يعبرون من موريتانيا؛ (13) تحديد إجراءات للحماية الاجتماعية أكثر ملائمة عن طريق مسارات تخطيط تشاركية؛ (14) تطبيق قانون 2007 (المصادقة على المراسيم التطبيقية)؛ (15) دعم وتعزيز الاستراتيجية الوطنية للقضاء على مخلفات الاسترقاق؛ (16) إعداد ونشر وتطبيق دليل وطني للتكفل الشامل بالأشخاص الحاملين لفيروس السيدا؛ (17) إعداد وتنفيذ برنامج للدعم الاجتماعي الاقتصادي موجه لهؤلاء الأشخاص؛ (18) تعزيز التكفل بالسجناء في هياكل السجون (التغذية الصحة النظافة)؛ (19) تعزيز المساعدة الاجتماعية للأشخاص مع التركيز بشكل خاص على النساء والفاسرين والأشخاص المحرومين.

لتعزيز المكتسبات في مجال الأمن الاجتماعي وتوسيع تغطية السكان غير المشمولين بعد ستنفذ الحكومة الأعمال ذات الأولوية التالية: (1) قيادة دراسة تحيين حول التعويضات المدفوعة من قبل الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي من أجل تحسينها؛ (2) ترقية التصريح بالعمل وتطبيق النصوص في هذا المجال؛ (3) مراجعة نصوص صندوق التقاعد (الموظفين والقطاع الخاص)، من أجل إدماج ورثة معاشات النساء المتوفيات؛ (4) إعداد دراسة تتيح وضع تنظيم في مجال الأمن الغذائي لصالح المجموعات الهشة؛ (5) إنجاز دراسة جدوى ووضع نظام لتعويض البطالة؛ (6) قيادة دراسة جدوى وتخصيص تعويض للشيخوخة؛ (7) إنجاز دراسة جدوى ووضع نظام للتأمين الصحي على مستوى الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لصالح الأشخاص غير المشمولين بالنظم الأخرى؛ (8) تنظيم منتديات عامة حول التأمين الاجتماعي؛ (9) إعداد خارطة للمخاطر المهنية في موريتانيا.

وفي مجال التأمين الصحي فستتصب الأعمال المنفذة على: (1) توسيع تغطية التأمين الصحي إلى أقصى حد لتوسيع طوق الأمان الاجتماعي والحد من آثار البطالة والفقر؛ (2) قيادة دراسة جدوى ووضع نظام للتأمين الصحي على مستوى الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لصالح الأشخاص غير المشمولين بتغطية النظم الأخرى؛ (3) تثمين مساهمة الشتات الموريتاني بتنفيذ آليات لجمع مشاركتهم في العمل الاجتماعي الذي يقوم به في البلد بتسهيل إمكانية التحويل عبر بنك للمهاجرين؛ (4) التشجيع والدعم المتبادل في الولايات كافة من أجل تأمين اقتصاد تضامني يعزز اللحمة الاجتماعية.

وستستمر الحكومة في تحسين التكفل بالمرضى المعوزين في الخارج أو على مستوى الهياكل الاستشفائية الوطنية كما ستساهم في التأمين الشامل في مجال الصحة. وسيوسع الصندوق الوطني للتأمين الصحي مجال تغطيته سنة 2013 طبقاً لأحكام القانون 2012/017 بتاريخ 07 فبراير 2012 ليشمل عمال القطاع الخاص وورثتهم. وتشمل خطة العمل 2013 كذلك أعمالاً كبرى ترمي إلى تحسين مستوى التكفل بالمؤمنين وتعزيز التنظيم على مستوى الصندوق من أجل تحضيره أكثر لشمولية التأمين الصحي في موريتانيا.

وستكمل هذه الأعمال كافة بمتابعة برنامج العمل الإنساني المنفذ من قبل المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بكلفة 300 مليون أوقية سنوياً بتمويل ذاتي من الدولة الموريتانية فضلاً عن متابعة إنجاز برامج اجتماعية اقتصادية قاعدية موجهة للسكان الأكثر هشاشة.

المحور III: تنمية الموارد البشرية وتوسيع الخدمات القاعدية

لا يمكن لمحاربة الفقر أن تثمر بشكل تام ما لم تكن تأخذ في الحسبان الأبعاد المرتبطة بتنمية الموارد البشرية وبالنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية. وينبغي أن تواجه إشكالية النفاذ إلى خدمة منصفة (التعليم القاعدي، الصحة القاعدية، الخ) من زاوية الرفاه الذي يخلفه هذا النفاذ والانعكاسات الجانبية الإيجابية التي يوفرها استخدام هذه الخدمة.

ومن ثم فاستكمال التعليم القاعدي في حد ذاته يعتبر غاية بالنسبة للفرد الذي يتلقى التعليم، وهو أيضا الوسيلة الأفضل للرفع من إنتاجيته في العمل وتحسين صحته وصحة محيطه. وكثيرة هي المشاكل التي يتوفر الكثير من حلولها خارج النظام الصحي نفسه. فتحسين صحة الطفل ينتزل في قاعدة الهرم الصحي وهو مرهون بشدة بمستوى تعليم أمه وتوفر الماء الشروب الجيد ووجود نظام مناسب للصرف الصحي. غير أن توفير خدمات صحية ذات جودة يرتبط بتوفر عمال مهرة ووجود هياكل صحية مجهزة بالماء والكهرباء.

هؤلاء العمال المؤهلون لا يمكن توفرهم ما لم تكن المنظومة التعليمية قادرة على إنتاجهم في حين أن جودة إنتاج هذه المنظومة ترتبط، من بين أمور أخرى، بالصحة وظروف تغذية السكان ونمو الطلب على الخدمات القاعدية كافة والآمال والتطلعات المشروعة للمجموعات الهشة التي تتعين حمايتها (النساء، الشباب، الأطفال الذين يعانون من الصعوبات، المعوزين).

إن هذه العلاقة القوية المتبادلة بين الفرد ووسطه تكشف الرهانات الكبرى المرتبطة بتنمية الموارد البشرية والتوسع في الخدمات القاعدية. ووعيا منها لضخامة هذه الرهانات ركزت الحكومة على تنمية القطاعات الأساسية المتكاملة والمتراصة فيما بينها التالية: (1) التعليم (2) محو الأمية والتعليم الأصلي (3) التكوين الفني والمهني؛ (4) الصحة والتغذية؛ (5) المياه والصرف الصحي؛ (6) التشغيل؛ (7) السياسة السكانية؛ (8) الثقافة والشباب والرياضة؛ (9) الترقية النسوية ومساواة النوع؛ (10) الطفولة؛ (11) الحماية الاجتماعية؛ (12) النفاذ الشامل للخدمات القاعدية.

1. التعليم

على مستوى التعليم الأساسي وتمشيا مع أهداف الألفية للتنمية فالهدف الرئيسي هو ضمان التمدد الابتدائي التام والجيد للأطفال الموريتانيين كافة.

وسيتم السعي إلى هذا الهدف الشامل عبر متابعة الأهداف الخاصة التالية: (1) تحسين عرض التعليم بإقامة تنظيم جديد للعرض المدرسي (عمومي خصوصي)، أكثر تكيفا مع الطلب لزيادة الاستبقاء في التعليم الأساسي (79% في سنة 2015)؛ (2) القضاء على الفوارق بين الجنسين في الولايات كافة وبين الأوساط الاجتماعية الاقتصادية وحسب السكن؛ (3) تعزيز جودة التعليم في المستوى الأساسي؛ (4) تحسين تسيير قيادة المنظومة باتباع مقاربة تسيير تتمحور حول النتائج. والأعمال التي يتعين القيام بها لبلوغ هذه الأهداف هي:

- تحسين عرض التعليم عن طريق وضع نظام جديد للعرض المدرسي أكثر تكيفا مع الطلب لرفع مستوى الاستبقاء في التعليم الأساسي عن طريق النشاطات التالية: (1) بناء وتأهيل قاعات الدرس؛ (2) تجميع المدارس وإقامة كفالات مدرسية؛ (3) اكتتاب معلمين وتحسين البيئة المدرسية (المقاعد والمرافق... الخ).
- القضاء على الفوارق بين الجنسين في الولايات كافة وبين الأوساط الاجتماعية الاقتصادية وحسب السكن عن طريق القيام بنشاطات منصبة على التربية الاندماجية ترمي إلى: (1) تحسين

نفاذ المجموعات الهشة والحد من الفوارق بين الجنسين؛ (2) تطوير التعليم بطريقة اللمس وتعليم لغة الإشارة وتعلم أنماط ووسائل وأشكال الاتصال وتطوير قدرات التوجيه والحركية.

- تحسين جودة التعليم الأساسي عبر خيار يرمي إلى رفع مستوى النجاح في شهادة الدروس الابتدائية إلى 57% من المترشحين سنة 2015. ولتحقيق ذلك سيقام بالإجراءات التالية: (1) تحسين مستوى المعلمين خريجي مدرستي تكوين المعلمين (التكوين الأولي) وتعزيز كفاءات المعلمين في الأقسام (التكوين المستمر)؛ (2) تحسين بيئة المدارس (التجهيزات والماء الشروب والمرافق والرقابة...)؛ (3) تعزيز التأطير عن قرب؛ (4) مراجعة سياسة الكتاب المدرسي؛ (5) تحسين الأعمال البيداغوجية.

- التسيير المتمحور حول النتائج وقيادة القطاع على رؤية شاملة وشفافة لموارد القطاع عبر: (1) تخصيص أفضل للموارد يتمحور حول عقلنة الموجود والشفافية في تسيير التخصيصات والكفاءات؛ (2) تحسين قدرات استيعاب القطاع عن طريق تعزيز وظيفة التخطيط؛ (3) إقامة نظام فعال للمعلومات الجغرافية؛ (4) إشراك الشركاء (منظمات المجتمع المدني، روابط الآباء، النقابات) في تسيير المنظومة التربوية.

بالنسبة للتعليم الثانوي، ترمي الأهداف المتبعة إلى: (1) تحسين ورفع قدرات الاستقبال؛ (2) تعزيز الكيف في المادة التعليمية المقدمة بأخذ بعد التشغيل في الحساب وتنمية المكتسبات؛ (3) تأمين ارتكاز أفضل في شُعب التعليم العالي.

لبلوغ هذه الأهداف، ينبغي إنجاز النشاطات التالية: (1) توسيع المؤسسات وتأهيل قاعات الدرس الموجودة؛ (2) ترقية التعليم الخاص (الهدف: 27% من أشخاص التعليم الثانوي سنة 2015) عن طريق وضع نصوص تنظيمية مناسبة والسعي للاكتفاء من العمال المهرة؛ (3) اكتتاب أساتذة قادرين على قيادة الإصلاح؛ (4) فرض البطاقة المدرسية؛ (5) ترقية تدرّس البنات من أجل بلوغ المساواة بين البنين والبنات في التعليم الثانوي؛ (7) تجديد التكوين الأولي للأساتذة وإدخال التكوين الأولي لمفتشي التعليم الثانوي في المدرسة العليا للتعليم لتحسين التأطير عن قرب؛ (8) تعزيز التجريب في تعليم المواد العلمية؛ (9) إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المنظومة التربوية؛ (10) وضع آلية دائمة للتكوين المستمر؛ (11) إنشاء ثانويات للامتياز.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي وتحسين الفعالية الداخلية والخارجية فأهداف هذا الطور من التعليم هي: (1) إعادة هيكلة وتحسين عرض التعليم العالي؛ (2) تحسين الكيف ووجاهة التعليم.

سيتم السعي إلى إعادة هيكلة وتحسين عرض التعليم العالي عبر الأنشطة التالية: (1) بناء وتجهيز أحياء جامعية جديدة لجامعة نواكشوط؛ (2) بناء وتجهيز بنايات المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات؛ (3) إعادة هيكلة وتنويع عرض التعليم العالي؛ (4) خلق ظروف تنمية عرض التعليم العالي الخصوصي ذي الجودة.

سيتم السعي لتحسين جودة ووجاهة التعليم العالي عبر إنجاز الأعمال التالية: (1) تثمين المدرسين والبحث العلمي وتحسين أدائه (إعداد وإنجاز خطة للتكوين وتدريب المدرسين وإعداد خطة محفزة لترقي المدرسين/الباحثين)؛ (2) دعم الإصلاح البيداغوجي ليسانص متركز دكتوراة (متابعة تنفيذه في جامعة نواكشوط وإدخاله في مؤسسات التعليم العالي الأخرى وتحديث برامج الشعب العامة والمهنية وتجهيز المكتبات والمخابر كافة بوسائل الإيضاح)؛ (3) تفعيل البحث الجامعي عن طريق وضع آلية للبحث الدائم ذي الأداء الجيد ومع ترقية الإنتاج العلمي ونشر نتائجه.

وفيما يخص التكوين الفني والمهني فالأهداف المرسومة ترمي إلى: (1) تحسين حكمة آلية التكوين الفني والمهني؛ (2) تحسين كيف ووجاهة التكوين؛ (3) توسيع وتنويع العرض.

وستتحسن حكمة منظومة التكوين الفني والمهني بفضل القيام بالأعمال التالية: (1) تنمية منظومة القيادة وتعزيز قدرات التسيير على المستوى المركزي والجهوي؛ (2) تحويل صندوق دعم التكوين الفني والمهني إلى مؤسسة مستقلة؛ (3) تحيين الإطار القانوني والتنظيمي للتكوين الفني والمهني؛ (4) وضع قاعدة بيانات للتشغيل والتكوين.

وسيتم تعزيز جودة ووجاهة التكوين عبر (1) إنشاء هيئة لتكوين المكونين وعمال التأطير؛ (2) تنفيذ تكوينات للدمج؛ (3) متابعة وتعزيز إجراء الجودة على مستوى مؤسسات التكوين.

أما فيما يتعلق بالنمو وتنويع العرض فسيقام بهما عبر: (1) إنشاء هيئة لتكوين المكونين وعمال التأطير؛ (2) إنشاء 17 إعدادية فنية تغطي عواصم الولايات كافة منها خمسة في نواكشوط؛ (3) افتتاح المدرسة الوطنية لحرف الهندسة المدنية بالأك في مبانها الجديدة؛ (4) وضع آليات مختلفة للتكوين على المدى القصير؛ (5) وضع آلية موسعة للتدريب والدمج تستهدف الشباب المتسرب من المدرسة.

وفي مجال التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي ترمي أهداف القطاع إلى: (1) ضمان معرفة أفضل للمنظومة (التشخيص، قاعدة بيانات، استراتيجية...) من أجل تحسين الممارسات والمعايير؛ (2) الأخذ في الحسبان مساهمة التعليم الأصلي في التعليم القاعدي للجميع، خاصة على مستوى التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي ومحو أمية الكبار؛ (3) وضع معابر تتيح لتلاميذ وطلبة هذه الشعبة الالتحاق بسهولة بمختلف مستويات منظومة التعليم المصنف؛ (4) ضمان تعزيز القدرات والدعم المؤسسي لصالح مختلف المتدخلين.

سيتم السعي لتحقيق هذه الأهداف عبر تنفيذ الأعمال التالية: (1) تحضير ومراجعة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأوقاف والزكاة والمساجد والحج والمعاهد والمحاضر والزوايا والرباط؛ (2) وضع قواعد تتيح ضمان التسيير الأفضل للخدمة العمومية؛ (3) بناء وتجهيز المساجد ومركبات الأوقاف؛ (4) توسيع عرض التكوين لضمان المهارة ونضج أئمة المساجد؛ (5) تنظيم ملتقيات وورشات لتثمين الثقافة الإسلامية وروح التسامح.

وفي مجال محو الأمية سيعتبر العمل لبلوغ الأهداف ذات الأولوية التالية: (1) تعزيز وقيادة وتسيير برامج محو الأمية؛ (2) تنمية وتنويع عرض محو الأمية؛ (3) تحسين جودة البرامج البيداغوجية.

وسيتم إنجاز الأعمال التالية من أجل بلوغ الأهداف المرسومة: (1) تحيين الاستراتيجية الوطنية للتعليم مع مراجعة للبنى التربوية؛ (2) إقامة مراكز للتعليم القاعدي غير النظامي لصالح الشباب غير المتمدرسين أو المتسربين؛ (3) تفعيل محطة الإذاعة التربوية لترقية محاربة الأمية؛ (4) تعزيز الإطار المؤسسي لمحاربة الأمية؛ (5) افتتاح أقسام جديدة للتعليم القاعدي في المناطق النائية؛ (6) إيجاد عرض للتعليم الابتدائي غير النظامي قائم على تنمية محو الأمية الوظيفي.

2. الصحة والتغذية

في مجال الصحة، فالهدف الرئيس هو تحسين الحالة الصحية العامة للسكان عبر إنجاز تدخلات ذات أثر كبير في خفض الملموس لوفيات الأطفال وانتشار الأمراض وخاصة لدى المجموعات الأكثر هشاشة (الأمهات والأطفال ...) مع توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الصحية ذات الجودة، دون أي إقصاء أو تمييز مع المشاركة الكاملة للسكان المستفيدين والإشراك الفعلي لجميع المتدخلين. ويتطلب تحقيق هذا الهدف وضع منظومة صحية حديثة ونشطة وذات أداء ويمكن نفاذ كافة سكان البلد إليها، بغض النظر عنه مكان سكنهم وعن المستوى التعليمي والعمر والجنس والأصل والوضع الاجتماعي الاقتصادي، مع تركيز خاص على المشاركة الجماعية والتعاون بين القطاعات والمسؤولية المتبادلة لكافة الأطراف المعنية وتطوير عقود للأداء حسب المستوى.

ينبغي أن يمكن تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الصحية (2012-2020) من خفض الملموس لمعدلات الوفيات وخفض انتشار المرض وعلى وجه الخصوص: (1) معدل وفيات الأمهات من 626 لكل 100.000 ولادة حية الآن إلى 400 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2015؛ (2) معدل وفيات المواليد من 43 لكل 1000 حاليًا إلى 22 لكل 1000 سنة 2015؛ (3) وفيات الأطفال من 77 لكل ألف حاليًا إلى 38 لكل ألف سنة 2015؛ (4) وفيات الأطفال الرضع من 118 لكل ألف حاليًا إلى 58 لكل ألف سنة 2015؛ (5) انتشار فيروس السيدا من 9.5 لكل 10000 حاليًا 2.6 لكل 10000 سنة 2015؛ (6) انتشار الملاريا من 17.5% حاليًا إلى 11% سنة 2015؛ (7) انتشار السل من 86 لكل 100000 حاليًا إلى 60 لكل 100000 سنة 2015؛ (8) انتشار التهابات الكبد أ (لدى 16 - 64 سنة) من 39% حاليًا إلى 35% سنة 2015؛ (9) انتشار مرض السكري (لدى 16 - 64 سنة) من 6% حاليًا إلى 5% سنة 2015.

وفي مجال خفض وفيات الأمهات والرضع ستتم العناية بالنشاطات التالية: (1) توفير أخصائي في أمراض التوليد على مستوى كل مستشفى جهوي وقابلة على الأقل في جميع المراكز الصحية؛ (2) تعزيز اللوحة الفنية لمراكز الأمومة في المستشفيات الجهوية والمراكز الصحية والنقاط الصحية؛ (3) مراجعة وتحسين معايير CPN وتدخلات أخرى في الصحة الإنجابية للاستجابة للتطورات الحديثة والبعد العملي؛ (4) دعم التكفل بالمواليد الجدد؛ (5) إنجاز تدقيقات سنوية لوفيات الأمهات؛ (6) تعزيز وظيفة المتابعة والتقييم.

بالنسبة لخفض وفيات الأطفال والرضع سيتم القيام بالأعمال التالية: (1) توفير كمية كافية من الناموسيات المشبعة للأطفال من 0 إلى 5 سنوات والنساء الحوامل في الهياكل الصحية كافة؛ (2) تعزيز اللوجستي لبرنامج اللقاحات الموسع وقدرتها على التخزين؛ (3) الحصول على اللقاح؛ (4) تعزيز مسار الوقاية والكشف والتكفل بحالات سوء التغذية الحادة الشديدة؛ (5) دعم الفرق المتنقلة للتفقيح.

وفيما يتعلق بمحاربة الأمراض الرئيسية المعدية فستتركز الجهود حول: (1) القضاء على انتقال فيروس السيدا من الأم إلى الطفل؛ (2) التكفل المناسب بالأشخاص المصابين بالسيدا؛ (3) تعزيز وسائل الكشف عن الملاريا والسعال والتكفل بهما؛ (4) تعزيز الرقابة المندمجة على الأمراض والتصدي لها. وأخيرا ستتركز محاربة الأمراض غير المتنقلة حول تعزيز: (1) الوقاية من الأمراض غير المتنقلة؛ (2) الشراكة والتعاون بين القطاعات؛ (3) السعة الاستيعابية للخدمات الصحية من أجل التكفل بالمرضى غير المتأثرين بالعدوى؛ (4) البحث والمتابعة والتقييم.

لتحسين النفاذ الشامل إلى الخدمات الصحية ذات الجودة فالأعمال الأساسية لتعزيز المنظومة الصحية تنصب على: (1) ملائمة المعايير المحلية للهياكل الصحية (تأهيل وتوسيع وبناء 238 نقطة صحية و33 مركز صحي و6 مستشفيات وثلاثة مراكز لنقل الدم و4 إدارات جهوية)؛ (2) ملائمة معايير اللوحات الفنية للهياكل الصحية؛ (3) دعم توفير الموارد والتكوين الأولي والمستمر لعمال الصحة؛ (4) القيام بتكوين العمال الأهليين؛ (5) تعزيز اللوجستي والأدوات المتحركة على المستوى العملي؛ (6) تحسين القيادة والحكمة في المنظومة الصحية على المستويات كافة.

كما سيوسع الصندوق الوطني للتأمين الصحي الذي أنشئ 2005 لتأمين التغطية الصحية للموظفين المدنيين والعسكريين نشاطه ليشمل عمال المؤسسات العمومية وشركات الدولة وعمال القطاع الخاص.

وستتخذ إجراءات مصاحبة لتسهيل تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الصحية. وهي على وجه الخصوص: (1) إعداد الخريطة الصحية؛ (2) التحيين والمصادقة على مشروع قانون حول الإصلاح الاستشفائي؛

(3) تحيين المدونة الوطنية للصحة العمومية؛ (4) إعداد المخطط الرئيس للعلاجات؛ (5) تنفيذ الاستراتيجية الخاصة الفعالة لتسيير نفايات المستشفيات؛ (6) مراجعة النظام الأساسي للمستشفيات.

وفي مجال التغذية فالأعمال الرئيسية المرسومة للفترة 2012 – 2015 ستركز حول: (1) وضع صندوق وطني لمساعدة المجموعات الهشة وتنسيق التضامن الوطني؛ (2) إنجاز برنامج متعدد الوسائط يستهدف مراكز التغذية الأهلية موجه للأمهات والحوامل والمرضعات؛ (3) ترقية استهلاك الملح المشبع والمنتجات الزراعية التقليدية المحلية؛ (4) إشراك الأهالي في مجال الترقية والوقاية الغذائية.

3. التشغيل

تهدف الاستراتيجية الوطنية في مجال التشغيل إلى تقليص نسبة البطالة وإبقائها في مستويات مقبولة. وفي هذا السياق فإن الأهداف المتبعة خلال الفترة 2012-2015 هي التالية: (1) أخذ بعد خلق فرص للتشغيل في الحسبان إبان برمجة ميزانية للنفقات العمومية، (2) تعزيز القدرات المهنية للراغبين في العمل بغية التحسين من قابلية استخدامه، (3) ترقية التشغيل من خلال شراكة مع القطاع الخاص والرجوع إلى مقاربات حديثة ومبادرات في مجال الدمج، (4) خلق مناخ عام ملائم للتشغيل من خلال وضع إطار قانوني وآليات تمويل ملائمة، (5) وضع نظام وطني للمعلومات المتعلقة بسوق العمل، و(6) تعزيز القدرات في مجالات التنسيق والإشراف والبرمجة والمتابعة والتقييم على مستوى القطاع.

لتحقيق هذه الأهداف، ستقوم الحكومة بالأنشطة التالية، خلال الفترة 2012 – 2015: (1) وضع سجل للشركات وتعريف الصفقات والورشات ذات اليد العاملة الكثيفة (البناء والأشغال العامة، الهندسة المدنية، الخ)، (2) استحداث قاعدة بيانات برخص العمل الممنوحة للعمالة الأجنبية؛ (3) تنظيم زيارات رقابة وتفتيش للشركات؛ (4) تحديد مستويات مراكز التكوين وإعداد الخريجين؛ (5) تحديد مكاتب التشغيل الخاصة؛ (6) إعداد نصوص تنظم مكاتب التشغيل الخاصة؛ (7) تحديث الإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

4. المياه والصرف الصحي

لمواجهة المشاكل المرتبطة بنقص المياه وبغياب نظام للصرف الصحي تسعى الحكومة إلى تحقيق هدف أساسي هو التحسين من مستوى النفاذ إلى الماء الصالح للشرب وإلى الصرف الصحي كما وكيفا وبأسعار في متناول الجميع. فضلا عن ذلك، فإن موريتانيا، بتبنيها لأهداف الألفية للتنمية حددت لنفسها هدفين، في أفق 2015 هما: (1) تزويد نصف السكان الذين ينفذون بصعوبة إلى الماء الصالح للشرب عام 2009؛ (2) تزويد أكثر من ثلث الزيادة السكانية ما بين 2009 و2015 – وهو ما يعادل 1,2 مليون شخص.

سيتم الوصول إلى الهدف العام من خلال الأهداف الخاصة التالية: (1) تحسين حكمة القطاع؛ (2) تطوير التسيير المندمج للموارد المائية؛ (3) النفاذ إلى الماء الصالح للشرب، (4) النفاذ إلى الصرف الصحي.

بخصوص النفاذ إلى الماء، ستتجه الجهود نحو: (1) إنجاز شبكة التوزيع في نواكشوط، (2) إكمال أشغال مشاريع الجزء رقم 6 من شبكة توزيع مياه الشرب في نواذيبو ومشروع اظهر وأفطوط الشرقي، (3) تأمين الإنتاج والتوزيع في بوكي وأمبود وتكجة، (4) تعزيز الإنتاج في مراكز جكن وكنكوصة والنعمة، (5) إنشاء أحواض مكشوفة لحجز المياه، و(6) التحكم في تقنيات الحفر واقتناء معدات التجهيز (مشروع هندي).

وسيقام كذلك تنفيذ الأنشطة التالية: (1) مشروع اظهر لتوزيع المياه (مكونة مياه الشرب)؛ (2) مشروع أفطوط الشرقي في مثلث الأمل وتجديد 200 منشأة حرارية (مولدات كهربائية، مضخات مغمورة...؛ (3) توفير 150 طقم إنارة شمسية؛ و(4) تأهيل وتوسع 130 شبكة؛ (5) إنجاز 500 شبكة لتوزيع الماء الشروب منها 200 حرارية و300 شمسية.

في هذا الإطار ومن أجل بلوغ الأهداف الوطنية والدولية التي صادق عليها البلد وبالأخص الأهداف التنموية للألفية، سيتم تنفيذ المشاريع التالية: (1) بناء 375 من شبكات توزيع الماء الشروب في مختلف ولايات الوطن، (2) تزويد أفطوط الشرقي بالماء الصالح للشرب، (3) مشروع توفير المياه والصرف الصحي في الوسط الريفي في المنطقة الجنوبية، و(4) البرنامج الوطني المندمج لقطاع الماء في الوسط الريفي؛ (5) برنامج مياه الشرب والصرف الصحي في 5 ولايات (برامج في إطار الأهداف الإنمائية للألفية؛ (6) تنفيذ مكونة المياه التابعة لوكالة النفاذ الشامل للخدمات؛ (7) تنفيذ برنامج أحواض حجز المياه والانتهاه من دراسة تنفيذ 30 حوض لحجز مياه السيول؛ (8) النفاذ إلى مياه الشرب في التجمعات التي تمر بها أنابيب مشروع أفطوط الساحلي.

بخصوص معرفة المصادر المائية، فإن الأنشطة المبرمجة تعني: (1) ترقية التسيير المندمج للمصادر المائية، (2) تشجيع نقل المياه من المناطق ذات الفائض في المصادر المائية إلى المناطق ذات العجز، (3) انجاز دراسات هيدرو جيولوجية عامة جديدة في مناطق مختلفة من البلد، (4) انجاز خريطة للمصادر المائية على مستوى كل ولاية وبمقاييس مناسبة، (5) تحديد مساحات للحماية ومساحات للمحافظة الاستراتيجية على حقول حجز المياه في المدن الكبرى وفي المدن الثانوية.

كما سيقام بأنشطة إضافية: تحديد ووضع خريطة لاماكن تواجد المياه (بما في ذلك انجاز الحفر الاستكشافي) على مستوى بنشاب وبلنوار وبحيرات الخزانات الجوفية بلعيون واطهر النعمة، واستكشاف مياه الأعماق الجوفية من خلال القيام بـ5 عمليات حفر عميق (أزيد من 400 م) في أكان وأدرار وتكانت والشبكة الوطنية لمتابعة تقلبات البحيرات والمياه السطحية عن طريق اقتناء ووضع جهاز متابعة في الولايات الجنوبية وتوفير المعلومات على مستوى الولايات وإنشاء قاعدة بيانات في ثماني ولايات.

وفيما يتعلق بتنمين المياه السطحية، سيتم التركيز على: (1) انجاز منشآت محورية من أجل تنمين المياه السطحية (سدود، أحواض حجز المياه....)، (2) تكثيف الاستثمار في مجال تعبئة المياه السطحية من أجل تلبية طلبات مختلف مستخدمي المياه، (3) تكوين المصادر البشرية حول التحكم في المياه السطحية ومعالجتها، و(4) تصميم قاعدة بيانات ونظام معلومات جغرافية حول المياه السطحية.

وعلى المستوى الريفي وشبه الحضري، سيسمح إنشاء المكتب الوطني للخدمات المائية في الوسط الريفي، بضمان توفير أحسن للمياه ويعقلنة استغلال المصادر وبالقضاء على تعدد المتدخلين كل ذلك مع ضمان مزيد من إشراك السكان من خلال لجان تسيير الماء.

بخصوص المياه الجوفية، سيتم إنجاز 600 بئر ارتوازية للاستغلال. وفيما يعني المياه السطحية، ستتصلح 500 حوض لحجز المياه كما سيعاد تأهيل سد "اكراع المهروده" (الطينطان) حيث تمت برمجة ذلك من قبل.

في مجال تحسين الصرف الصحي وتهميدا لإنجاز مشروع شبكة الصرف الصحي في نواكشوط، سيواصل المكتب الوطني للصرف الصحي صيانة الشبكة القائمة في نواكشوط، كما تمت برمجة محطات للتخلص من الوحل في نواذيبو وكيفه.

وفي إطار الصرف الصحي الريفي ستشمل الأنشطة النهوض بالصرف الصحي والنظافة عبر تعميم مقاربة ATPC وإنجاز دراسة حول تقنيات الصرف الصحي يمكن اعتمادها في الوسط الريفي وتمكين السكان من إنجاز مرافق صحية عائلية تتماشى مع الضوابط الصحية والبيئية وبناء 700 مرحاض جماعي.

وأخيرا، سيجري دعم هذه الاستراتيجيات والأنشطة بمحور يهتم بتعزيز قدرات الفاعلين من خلال: (1) توسعة التسيير المندمج للمصادر المائية في جميع الولايات، (2) تعزيز خدمات المصالح اللامركزية بالعمال المتخصصين، (3) إعداد استراتيجية طويلة المدى لقطاع الماء في أفق 2030، (4) إنجاز دراسات متخصصة (تنظيم قطاع الماء والصرف الصحي، نظام التعريف، مدونة الصرف الصحي، فرع التفريغ....) و(5) تعزيز قدرات الإدارات الجهوية للعمل الصحي.

5. الترقية النسوية وإنصاف النوع

ترمي سياسة الترقية النسوية إلى أهداف تحرير المرأة من القيود الاجتماعية والاقتصادية غير المبررة كما تسعى إلى إدماج بعد النوع في السياسات والاستراتيجيات التنموية الوطنية.

ولبلوغ تلك الأهداف، سيقام بالأنشطة التالية: (1) تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف القائم على النوع وبرنامج محاربة السيدا، (2) إعداد قانون توجيهي حول النوع يراعي هذا البعد في إطار البرامج القطاعية؛ (3) متابعة حملة تحسيسية حول التمييز ضد النساء وتعميم مدونة الأحوال الشخصية؛ (4) المصادقة على نصوص قانونية تجرم العنف اتجاه النساء وممارسات التي تشوه الأعضاء التناسلية؛ (5) تشجيع مقاربة أسرة الإيواء بالنسبة للفتيات التلميذات المنحدرات من أوساط فقيرة، (6) تعزيز هيئات التمويلات الصغرى في الوسط الريفي من خلال الأنشطة المدرة للدخل، (7) تنشيط وتقوية قدرات شبكة النساء الوزيرات والبرلمانيات وتنشيط وتقوية قدرات شبكة النساء المستشارات في البلديات؛ (8) تعميم وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لإدماج النوع؛ (9) دعم نفاذ النساء إلي مراكز اتخاذ القرارات في السياسة والإدارة.

6. الطفولة

بخصوص الطفولة الصغرى فإن الهدف الأساسي المرسوم بالنسبة للفترة 2012 – 2015 هو تنمية وحماية وترقية حقوق الطفل.

وستتناول الأنشطة المطلوب القيام بها من أجل بلوغ هذا الهدف: (1) تعزيز عرض مرحلة ما قبل التمدرس مصنف وغير مصنف وذو جودة، (2) وضع نظام للتأطير والإنعاش عن قرب خدمة للمبادرات الخاصة والجمعية، (3) تنمية وتعميم برنامج تهذيب برعاية الوالدين على مستوى التجمع، (4) التكوين التمهيدي والتكوين المستمر لمربيات حدائق الأطفال، (5) وضع قاعدة بيانات جهوية من أجل التخطيط والمتابعة، (6) وضع قاعدة بيانات جهوية من أجل البرمجة والمتابعة، (7) إعداد مدونة عامة لحقوق الطفل، (8) تعميم الحركات الجهوية لترقية حقوق الطفل، (9) تعزيز قدرات مركز الحماية والدمج الاجتماعي للأطفال، (10) وضع أنظمة لحماية الأطفال على مستوى مختلف الولايات، (11) انجاز برنامج هادف متعدد الوسائل الإعلامية موجه نحو الأمهات والنساء الحوامل والمراضع، (12) تنفيذ برنامج التهذيب والاتصال القائم على الوقاية والكشف عن الأمراض. و (13) التكفل بالحاجات التعليمية الخاصة بالأطفال المعاقين.

7. السياسة السكانية

على مستوى السياسة السكانية، تبقى أهداف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة الثالثة واردة وهي ترمي إلى: (1) تقليص المؤشر التركيبي للخصوبة من 4,7 إلى 4,2، (2) تعزيز قدرات تنفيذ ومتابعة إعلان السياسة السكانية، (3) ضمان تنمية جهوية متناسقة تشجعا لإبقاء السكان في أماكنهم الأصلية، و (4) تقليص الفوارق من حيث النوع.

وسيكون بلوغ هذه الأهداف ممكنا من خلال إنجاز الأنشطة التالية: (1) المصادقة على إعلان السياسة السكانية المحينة وعلى خطط العمل الجهوية، (2) بدء تنفيذ استراتيجية في مجال التهذيب والإعلام والاتصال حول الصحة الإنجابية، (3) توسيع استغلال الخدمات في مجال الصحة الإنجابية، (4) الترقية الاقتصادية لصالح النساء، (5) جمع معلومات إحصائية موثوق بها ومحيطة حول مؤشرات السكان مع مراعاة النوع والبعد الجهوي، (7) مراعاة الترابط بين السكان والتنمية، (8) تعبئة الموارد من أجل تمويل البرنامج الوطني للسكان، و (9) تعزيز آليات التنسيق (بين اللجنة الوطنية للسكان وهيئات الدعم).

8. الثقافة والشباب والرياضة

تركز الاستراتيجية الوطنية في مجال الثقافة والشباب والرياضة على الأهداف التالية: (1) عصرنة وتنمية قطاعات الثقافة والشباب والرياضة، (2) تعزيز قدرات القطاع (3) تنمية وترقية أنشطة الثقافة والشباب والرياضة.

وسيكون تنفيذ هذه الأهداف ممكناً من خلال القيام بالأنشطة التالية: (1) بناء متحفين في تشيت ووادان وتنظيم الدورة الثالثة والرابعة من مهرجان المدن القديمة في تشيت وولاته، (2) تنفيذ برنامج تحسين السكان حول حماية التراث الثقافي؛ (3) إنشاء قاعدة بيانات رقمية مخصصة للمخطوطات والثقافة الشفهية، (4) تجديد المتحف الوطني وإنشاء متحف متخصص في النعمة (5) إنشاء دور للشباب في مقاطعات النعمة، تفرغ زينة، أطار، روصو سيلبابي، لعبون، كيفه، الأك، أزويرات، ولد ينج، بوتيلميت، امبيكت لحواش (6) بناء ملعب يستوعب 1000 مقعداً في روصو، لعبون، تجكجة، سيلبابي، أطار، أكجوجت (7) بناء ملعب يستوعب 5000 مقعداً في نوانيبو (8) إنشاء أكاديمية وطنية للرياضات (9) تنفيذ مخططات للمحافظة على المخططات والأشكال العمرانية في المدن.

9. النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية

جعلت الحكومة الموريتانية من النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية إحدى أهم الأولويات للحد من الفقر في أفق 2015 وقامت، في هذا الإطار، بوضع سياسة تدرجية لتعميم الخدمات الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية والتحسين من الظروف المعيشية للسكان وخاصة خدمات المياه والكهرباء والاتصالات وتقنيات الاتصال والإعلام والاتصال. فضلاً عن ذلك فإن الحكومة تنوي مواصلة سياستها المتمثلة في التخلي، تدريجياً، عن كل الأنشطة المنتجة في مجالات المحروقات وفي تنويع خيارات الطاقة وعصرنة خدمات البريد.

في مجال الطاقة الكهربائية، سيتمحور النشاط الحكومي حول أربعة مشاريع الرامية إلى: (1) وصل التجمعات شبه الحضرية والمساحات الزراعية بشبكة العامة، (2) تعزيز وسائل الإنتاج وتوسيع وإعادة تأهيل الشبكات و(3) إنارة تجمعات جديدة بالطاقة المتجددة؛ (4) دعم قدرات مختلف هياكل القطاع.

في إطار إنارة التجمعات الجديدة عن طريق الشبكة، تهتم المشاريع بإنارة 24 من عواصم المقاطعات (المرحلة II) وإنارة ضفة النهر (ربط روصو- بوكي).

وفي مجال تقوية القدرات المتعلقة بإنتاج الطاقة فإن الجهود ستتركز على: (1) تنمية شركة إنتاج الكهرباء بواسطة من الغاز في نواكشوط؛ (2) بناء محطة مزدوجة في آفطوط؛ (3) بناء محطة تعمل بالطاقة الشمسية 15 ميغاواط؛ (4) بناء محطة تعمل بالرياح في نواكشوط 30 ميغاواط؛ (5) بناء محطة تعمل بالرياح في نوانيبو 15 ميغاواط؛ (6) بناء محطة مزدوجة في كيفه 5 ميغاواط؛ (7) بناء محطات مزدوجة في كل من أطار، النعمة وعدل بكرو؛ (8) الطاقة الكهرومائية في فيلو؛ (9) ربط مطار نواكشوط الجديد بالشبكة.

فيما يخص التقنيات الجديدة، يتوقع مواصلة الأنشطة المقررة في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة الثالثة وبالأخص: (1) ربط ولايات الوطن عن طريق الألياف البصرية؛ (2) إنشاء صندوق وطني لتعميم تقنيات الإعلام والاتصال ولتعزيز القدرات؛ (3) تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمية لتقنيات الإعلام والاتصال.

المحور IV : تحسين الحكامة وتعزيز القدرات

لا يزال تحسين الحكامة احد التحديات الكبرى التي تواجهها موريتانيا وذلك بالرغم من الخطوات الهامة المسجلة في هذا المجال. لقد تضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة الثالثة الإشارة إلى العناية الخاصة التي توليها السلطات العمومية لبلوغ هدف التحسين من الحكامة. وعليه يتعلق الأمر بوضع الآليات التنظيمية والقانونية والاقتصادية والسياسية الأكثر ملاءمة من أجل إفصاح المجال للتحويلات الاجتماعية خدمة للوطن.

إن الهدف المتمثل في خلق إدارة عمومية عصرية أكثر فاعلية وتأثيرا من أجل خدمة السكان، يستدعي التركيز على تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي للإدارة والتحسين من نوعية الخدمة العمومية وعصرنة تسيير المصادر البشرية التابعة للدولة.

وستكون الحكامة الاقتصادية موضع عناية خاصة بغرض تحقيق مزيد من الفعالية والشفافية والإنصاف والقضاء على الرشوة.

وستعمق الديمقراطية اعتمادا على رؤية جديدة للنشاط الحكومي منطلقا من سياسة استصلاح التراب الوطني مما سيضمن تنمية البلد بشكل أكثر توازنا وانسجاما.

وأخيرا وضمانا لديمومة هذه الأنشطة، فإنها ستعزز من خلال وضع سياسة لحسن الحكامة البيئية في إطار شراكة عامة تضم كل الفاعلين في عملية رقابة المواطن للعمل العمومي.

1. الحكامة الاقتصادية

ستؤمن الحكامة الاقتصادية من خلال مزيد من التحكم في التخطيط والبرمجة وفي تنمية الجهاز الإحصائي وأنظمة المعلومات وستدعم هذه الإجراءات بعقلنة خيارات الميزانية والتسيير الفعال والشفاف للموارد العمومية وبمحاربة كافة أشكال الرشوة والفساد.

على مستوى **التخطيط والبرمجة**، ستسمح الإجراءات المقترحة بـ: (1) مواصلة المواءمة بين مختلف أدوات البرمجة الاقتصادية والمالية (الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، إطار النفقات على المدى المتوسط، برنامج الاستثمارات العمومية وقانون المالية الأصلي)، (2) وضع نظام لمتابعة إطار الاقتصاد الكلي وتعزيز القدرات في مجال النمذجة وإعداد إطار النفقات على المدى المتوسط، (3) المصادقة على البرنامج الجهوي لمكافحة الفقر في نواذيبو وبرامج جهوية لمكافحة الفقر في تيرس الزمور وإنشيري ونواكشوط، (4) تأسيس قانون المالية على إطار النفقات على المدى المتوسط وكذلك تقديم الميزانية وفق مقارنة منسجمة وفي شكل مبوب اقتصاديا وقابل للتطبيق، (5) تعزيز قدرات العمال في مجال الاقتصاد الكلي والإحصاء و(6) وضع آليات تقييم دائم للسياسات العمومية.

على مستوى تطوير الإحصاء ونظم المعلومات، يتوقع القيام بـ: (1) تطبيق توصيات التدقيق التنظيمي للمكتب الوطني للإحصاء، (2) الإحصاء الشامل للسكان والمساكن، (3) مشروع تجديد مؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك؛ (4) مسح خاصة حول التشغيل والقطاع غير المصنف والفقر (المسح الدائم للظروف المعيشية)، (المسح متعدد المؤشرات) صحة الأم والطفل؛ (5) تطوير مختلف أدوات المتابعة الملاءمة للظرفية الاقتصادية؛ (6) تعزيز قدرات الوكلاء الوطنيين المكلفين بوظائف في مجال الإحصاء.

فيما يخص **تحسين الفعالية والشفافية في تسيير الممتلكات العامة**، فإن خطة العمل للفترة تتضمن أيضا مقترح إجراءات تهتم بتعبئة الموارد وفعاليتها النفقات العمومية وهو ما سيتم من خلال: (1) تعزيز الأدوات ذات العلاقة بشفافية الصناعات الإستخراجية و العمل التلقائي بتقارير التدقيق؛ (2) انجاز

مخطط رئيس للإصلاحات في مجال المالية العمومية المعتمد في فبراير 2012 و المشتمل على إنشاء هيكل لتنفيذه؛ (3) تخفيف وتبسيط دورات الأوامر بالصرف والدفع والتصفية، (4) إعادة مركزة النفقات العمومية ومطابقتها لأخلاقيات المهنة عن طريق منح القطاعات الوزارية المعنية مبالغ مخصصة لعمليات محددة، (5) مواصلة ترشيد نفقات الدولة في مجال النقل والسكن لصالح موظفي ووكلاء الدولة، (6) عصرنة الإدارات الجمركية والضريبية و(7) تعزيز قدرات مؤسسات الرقابة وخاصة مفوضية الحسابات، المفتشية العامة للدولة، المفتشية العامة للمالية والمفتشيات الداخلية للقطاعات الوزارية؛ (9) العمل بنظام جيد لتسيير الشكاوى.

ومن المقرر اتخاذ إجراءات أخرى هامة في مجالات: (1) تنسيق العون الخارجي، (2) تسيير أملاك الدولة، (3) إصلاح المؤسسات العمومية.

على مستوى تنسيق العون الخارجي، ستتناول الأنشطة ذات الأولوية : (1) التطوير الجاري لنظام معلومات مندمج حول العون الخارجي و(2) نشر التقارير المتعلقة بهذا العون والقيام وفق - إعلان باريس - بوضع آليات أكثر فاعلية لتسيير متفق عليه مع الشركاء الفنيين والماليين حول البرامج والمشاريع مع التكيف والتنسيق مع الشركاء واللجوء التدريجي إلى المساعدات في إطار الميزانية بدل مقارنة المشاريع التي تؤثر سلبا على الإدارات التي أوضحت ذلك في أكثر من مناسبة.

وبخصوص تسيير الأملاك العامة للدولة، فالإجراءات المقترحة هي: (1) رفع العراقيل التي تحول دون وضع النظام المحاسبي للأملاك الذي تم البدء فيه خلال السنوات الأخيرة، (2) تعزيز قدرات الإدارة العامة للعقارات من خلال وضع نظام للمعلومات العقارية أو بالأحرى سجل مساحة عقاري وطني؛ (3) مواصلة عمليات إعادة تملك/تأهيل المجال العمومي وخاصة على مستوى نواكشوط؛ (4) استصلاح خليج نواذيبو و(5) إنجاز عمليات الجرد العقاري ورسم حدود المجال العمومي على مستوى عواصم الولايات.

فيما يعنى إصلاح المؤسسات العمومية، فإن الأنشطة المبرمجة ستتألف: (1) التحسين من فعالية التسيير من خلال مراجعة نصوص عام 1990، (2) تعزيز البرامج التعاقدية، (3) المصادقة على مدونة حسن السلوك و(4) توحيد قواعد جمع البيانات وتقديرات الميزانية.

من حيث محاربة الرشوة، ستعطي الأولوية لتنفيذ الأنشطة التالية: (1) بدء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة، (2) المصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية حول الرشوة والانخراط في المعاهدات المتعلقة بها و(3) المصادقة على خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة وبدء تنفيذها.

2. الحكامة الديمقراطية

تتمثل أهداف سياسة الحكومة في مجال الحكامة الديمقراطية، خلال الفترة 2013-2015 في: (1) تعزيز العدالة، (2) توطيد الديمقراطية، (3) ترقية حقوق الإنسان، (4) تعزيز القدرات البرلمانية، (5) تعزيز الوحدة الوطنية و(6) محاربة الانفلات الأمني والهجرة السرية.

وسيتمحور إصلاح القضاء حول : (1) إصلاح القانون (2) تحسين النفاذ إلى الحق وإلى العدالة، (3) تحسين كفاءات المصادر البشرية، (4) تحسين ظروف العمل والظروف المعيشية للمساجين.

يتضمن إصلاح القانون: (1) المصادقة على قانون خاص بالحقوق العينية و(2) تحيين النصوص التشريعية والدراسات المختصة (3) إنشاء نيابة لمكافحة الرشوة كما نصت على ذلك الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة.

من أجل ضمان النفاذ إلى الحق وإلى العدالة، سيتم القيام بـ: (1) نشر النصوص القانونية، (2) تزويد كل محكمة بمكتبة والسماح لها بالنفاذ إلى قواعد البيانات القانونية و(3) الرفع من مستوى الاستقبال والاتصال مع رواد المرفق العام للعدالة؛ (4) مد صندوق المساعدة القضائية لصالح الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم موارد مالية.

سيتم تحسين كفاءات المصادر البشرية من خلال دعم المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء وإعداد وبدء تنفيذ خطة التكوين المستمر للأشخاص العاملين في القضاء مع مراعاة الحاجات إلى التخصص.

وبخصوص تحسين ظروف العمل والظروف المعيشية للمساجين، سيبدأ تنفيذ برنامج البنى التحتية القضائية والسجون من خلال: (1) إعادة تأهيل مباني القضاء والسجون القائمة، (2) إنشاء مبان قضائية وسجون جديدة (3) مواصلة حوسبة وعصرنة الخدمات و(4) البدء في تحسين الخدمات في السجون (5) إعادة تأهيل السجون (6) تحسين إعادة دمج المسجونين (7) تكوين عمال السجون (8) وضع إطار قانوني واكتتاب مراقبي السجون.

فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية، فإن الأنشطة المراد القيام بها هي : (1) تحسين الإطار القانوني المنظم للأحزاب السياسية والجمعيات؛ (2) تقنين النظام الانتخابي؛ (3) تفعيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات باعتبارها هيئة دائمة (4) تعميم مفاهيم الديمقراطية والحريات العامة، (5) العمل تلقائياً بالمراجعة السنوية العادية للائحة الانتخابية و(6) تحديث النظام المعلوماتي لمعالجة الانتخابات؛ (7) الحصول على البرمجيات المطلوبة من أجل تحسين قاعدة بيانات اللجنة الوطنية للانتخابات وتسيير اللائحة الانتخابية.

في إطار حقوق الإنسان، ستمكن الأنشطة المبرمجة من احترام حقوق الإنسان انسجاماً مع التوجهات السياسية وأولويات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر. وستساعد هذه الأنشطة على متابعة: (1) البرامج الخاصة بإعادة دمج اللاجئين وبالتسوية النهائية للنزاعات المتعلقة بالإرث الإنساني؛ (2) إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز اللحمة الاجتماعية؛ (3) ترقية الطبقات الاجتماعية الأكثر هشاشة أو المتضررة من الظلم وذلك في إطار برنامج القضاء على مخلفات الرق؛ (4) تقديم التقرير التمهيدي لموريتانيا حول الحقوق المدنية والسياسية؛ (5) وضع آلية وطنية تتعلق بمنع التعذيب؛ (6) تقديم التقرير الوطني حول التعذيب والعقوبات والمعاملات الوحشية واللا إنسانية والمهينة؛ (7) اعتماد قانون حول الجمعيات؛ (8) الانطلاق الفعلي للبرنامج الأوربي للمجتمع المدني والثقافة.

في مجال تعزيز القدرات البرلمانية، سنتناول الأنشطة : (1) عصرنة البنى التحتية والتجهيزات؛ (2) وضع نظام متكامل للإعلام والاتصال؛ (3) القيام بإصلاحات على مستوى مصالح الترجمة والاقتراع الإلكتروني والتوثيق التابعة للبرلمان؛ و(4) تطوير التبادلات البرلمانية الدولية؛ و(5) إعداد مجلد للنصوص المصادق عليها.

يشكل تعزيز الوحدة الوطنية شرطاً لا غنى عنه لحماية المكتسبات وضماناً لإعادة بناء الدولة وفعالية المؤسسات ورد الاعتبار للحق. وستواصل الجهود المبذولة، حتى الآن، من خلال الأنشطة التالية: (1) إعداد وبدء تنفيذ إستراتيجية وطنية للقضاء على مخلفات الرق، (2) مواصلة برنامج دمج المبعدين؛ (3) خلق اطر للتشاور وآليات لتسيير النزاعات على المستويات الوطنية والمحلية من أجل تسوية كل الملفات المتعلقة بحقوق الإنسان وبتشجيع الحوار الوطني؛ (4) تنفيذ برنامج جديد لمنع النزاعات ولترقية حوار الثقافات.

بصدد الأمن والهجرة ومن أجل التصدي للتحديات المتمثلة في الاتجار بالمخدرات وفي الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والهجرة السرية، تبقى الأنشطة السابقة الواردة في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ملائمة لواقع الحال ويتعلق الأمر بـ: (1) إعداد استراتيجية وطنية في مجال الهجرة، (2) تعزيز وسائل وكفاءات القوات المسلحة وقوات الأمن و(3) تعزيز التعاون على الصعيدين الجهوي والدولي.

3. الحكامة الإقليمية والمحلية

تشمل استراتيجية الحكومة في هذا المجال ثلاثة محاور هي: اللامركزية وتوزيع السلطة والاستصلاح الترابي. بالنسبة للامركزية والاستصلاح الترابي، يتمثل الهدف المنشود في تحويل التراب الإقليمي من خلال تبني نظام مؤسسي جديد ورؤية متوازنة لتنمية المناطق عملاً بتوجيهات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة 3. وتحيل الأنشطة المبرمجة إلى إعلان السياسة في مجال اللامركزية والتنمية المحلية المصادق عليه في إبريل من العام 2010 والمتضمن محاور كبرى تتناول: (1) تعزيز وتوطيد المسلسل المؤسسي للامركزية، (2) ترقية التنمية المحلية، (3) تعزيز القدرات المالية للتجمعات المحلية، (4) بسط المجال الترابي للامركزية و(5) مضاعفة التعبئة والتكوين في مجال المواطنة.

تتعلق الأنشطة المطلوب القيام بها ب: (1) بسط المجال الترابي للامركزية، (2) تمحيص الإطار القانوني للامركزية، (3) تعزيز تأطير البلديات ووسائل عملها وتعزيز قدراتها المالية، (4) تطوير قاعدة بيانات ونظام معلومات جغرافية خاصة بالمجموعات؛ (5) إعداد آلية نهائية لقياس أداء البلديات (6) إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية؛ (7) وضع جهاز دائم للتكوين التمهيدي والمستمر الخاص بالفاعلين على مستوى اللامركزية (8) إنجاز برنامج موسع لتعزيز اللامركزية وتطوير التنمية المحلية.

فيما يعني توزيع السلطة، فإنه سيكون محكوما بالحرص على عصانة الإدارة الإقليمية اعتمادا على: (1) وضع تقطيع إداري متناسق، (2) تحسين ظروف عمل السلطات بالمصادقة مستقبلا على نظام أساسي أكثر ملائمة، (3) إعداد برنامج عودة للوثائق الإدارية على مستوى الدوائر الإقليمية وإعادة تأهيلها، و(4) بناء وأو إعادة تأهيل مكاتب ودور إقامة السلطات الإدارية.

وبخصوص الاستصلاح الترابي، تتمثل الأنشطة المراد القيام بها في: (1) اعتماد قانون إطار للاستصلاح الترابي، (2) إعداد مخطط وطني للاستصلاح الترابي، (3) تنفيذ المنطقة الحرة في نواذيبو، (4) تفعيل لجنة التسمية ومواصلة برنامج تجميع القرى، (5) استرجاع الوثائق الخرائطية الموريتانية من المعهد الجيولوجي الوطني (الفرنسي) وإنجاز قاعدة بيانات جغرافية- مرجعية عن البلد؛ (6) استحداث لجنة وطنية للبيانات الجغرافية؛ (7) تنفيذ برامج تهمين مبادرات النمو الجهوي وبرنامج التنمية الحضرية؛ (8) إنجاز دراسات تعريفية بالولايات.

4. رقابة المواطن للعمل العمومي

حددت الحكومة الموريتانية كأولوية للسنوات القادمة، تعزيز وترقية مجتمع مدني منظم وواع لكامل مسؤولياته تجاه الحكامة، أولوية. وهكذا ستتواصل الجهود الهامة التي تبذلها وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية سبيلا إلى تمكين المواطن من ممارسة رقابة حقيقية على كافة المستويات.

في مجال الاتصال وفضلا عن تحرير قطاع السمعيات البصرية، سيقام بأنشطة تتمحور حول: (1) تعميق الإصلاحات التي تمت انطلاقها من قبل، (2) إعداد وبدء تنفيذ استراتيجية في مجال الاتصال؛ (3) إعداد استراتيجية لتطوير وسائل الإعلام و(4) إنشاء ثلاث تلفزات حرة خاصة، (5) توسيع ونشر الإذاعات المحلية (4 راديو جديدة)، (6) تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية لمختلف المتدخلين في قطاع الصحافة والاتصال.

فيما يخص التشاور بين الدولة والمانحين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن الهدف هو خلق إطار حقيقي ودائم للتشاور بين كل الفاعلين، لا يقتصر على مراحل مسلسل صياغة ومتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر بل يتعداها ليشمل كافة القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، ودورها في رقابة المواطن للعمل العمومي فإن إجراءات توسيع دائرة خطة عملها وتعزيز قدراتها ستتركز حول: (1) إنجاز خريطة مستقلة لمنظمات المجتمع المدني تحت إشراف لجنة

تضم ممثلين عن المجتمع المدني وعن الدولة ومفتوحة لملاحظات الشركاء الفنيين والماليين، (2) وضع صندوق وطني لتعزيز قدرات المجتمع المدني، (3) إنشاء هيئة تدعى "دار المجتمع المدني"، (4) تحديد إطار للشراكة التعاقدية بين الدولة/الجمعيات؛ (5) إعداد دليل يمكن من المراقبة الداخلية للرابطات و(6) إعداد دراسة بهدف إقامة مرصد مستقل خاص بالمجتمع المدني (7) إنشاء موقع على الشبكة لتحليل ومعالجة الشكاوى وإنطباعات المحكومين؛ (8) إنجاز برنامج لدعم المجتمع المدني والثقافي.

5. الحكامة البيئية

في إطار الحكامة البيئية، تبقى الأهداف الاستراتيجية ملائمة لواقع الحال وهي تتمثل في: (1) أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار إبان إعداد الاستراتيجيات والبرامج التنموية، (2) دعم الحكامة البيئية و(3) تعزيز القدرات الوطنية في مجال السهر على التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية وذلك لتخفيف التأثيرات السلبية للظواهر الطبيعية المتجددة كالجفاف والفيضانات وغزو الجراد.

سيتم أخذ البعد البيئي في الحسبان إبان إعداد الاستراتيجيات والبرامج التنموية من خلال جملة من الأنشطة من بينها: (1) تهمين رأس المال الطبيعي، (2) التسيير المستدام للأراضي وتجدد التربة المتدهورة، (3) التسيير المندمج للمصادر المائية والثروة السمكية والغابات والأنظمة البيئية مع التركيز على المواقع الطبيعية والمناطق الرطبة، (4) الحفاظ على التنوع البيئي و(5) الإشراك المكثف للفاعلين المجاورين في تسيير هذه المصادر.

تعزيز الحكامة البيئية سيطلق: (1) مراجعة الآليات المؤسسية المنظمة للقطاع، (2) اعتماد مرسوم تطبيقي للقانون المتضمن النظام الأساسي الخاص بالعمال في مجال المياه والغابات والصيد البري (3) تعزيز رقابة واحترام تطبيق الضوابط البيئية، (4) تطوير النفاذ إلى المعلومة البيئية وإلى أدوات التسيير والتخطيط مع إشراك الجهات المعنية (5) وضع جهاز رقابة أو شرطة للبيئة مدعومة من خلال رد الاعتبار للمجاري المائية والغابات والصيد البري؛ (6) تطوير أدوات تسيير الشاطئ لأخذ التعرض لمخاطر المناخ وتأثير البنى التحتية الشاطئية في الحسبان؛ (7) إعداد خطة عمل وطنية حول مؤشر الأداء البيئي؛ (8) إقامة مرصد للتصحّر (9) إنجاز مواصفات بيئية خاصة بالبلد؛ (10) تعبئة الموارد وقيام الشراكات لتنفيذ الإستراتيجي للاستثمار يخدم التسيير المستدام للأرض.

بالنسبة للسهر على التغيرات المناخية يتعلق الأمر بالقيام بالأنشطة الآتية: (1) مواصلة الأنشطة التجريبية للحماية من تعرية الشاطئ ولحماية مدينة نواكشوط من ارتفاع مستوى مياه البحر ومن الرمال (2) إدراج تسيير الأخطار والكوارث الطبيعية في السياسات القطاعية (3) تنفيذ استراتيجية للطاقة المنزلية عبر انتشار تجهيزات الإنارة بالطاقة الشمسية في الوسط الريفي؛ (4) تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيئي؛ (5) تفعيل منظومة متابعة وتقييم استغلال الموارد الطبيعية؛ (6) العمل بالمبادرة الخاصة بالتغير المناخي من أجل زيادة مقاومة السكان لتأثيرات المناخ من منطلق تحقيق الأمن الغذائي.

وسيتم تحسين قاعدة البيانات البيئية بإدخال برمجيات للتكفل بالبيانات المتعلقة بالموضوعات ذات الأولوية في إطار خطة العمل الوطني البيئي المرحلة 2 و البيانات المتعلقة بالمشاريع والبرامج التابعة للقطاع كما يجب إدخال برمجيات أخرى وجبهة في مجال الحكامة البيئية. وسيقام كذلك بتنفيذ مختلف الأنشطة المدرجة في استراتيجية الاتصال ضمن خطة العمل البيئي رقم 2.

وأخيرا ستوضع أداة للتنسيق القطاعي فيما يتعلق بالمسائل البيئية على وجه السرعة. وستتناول هذه الآليات النواحي السياسية والفنية والمحلية وستكون بمثابة مراجعة وإلغاء أحكام المرسوم رقم 060-95 القاضي بإنشاء مجلس وطني للبيئة والتنمية وهيئاته.

6. الحكامة الإدارية

الأهداف المتبعة في مجال الحكامة الإدارية هي: (1) التحسين من الإطار المؤسسي والتنظيمي، (2) تهيئة المصادر البشرية، (3) الرفع من مستوى الخدمة العمومية ومن العلاقة مع المستفيدين من الخدمات، (4) تنمية تقنيات الإعلام والاتصال.

بخصوص تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي، تتعلق الأنشطة المبرمجة ب: (1) إعادة تنظيم الإدارة العمومية وفقا للأهداف الاستراتيجية، (2) تحديد ميثاق لتوزيع السلطات من أجل دعم اللامركزية، (3) توسيع وترسيم إجراءات ومناهج التسيير الإداري العمومي على النحو الأمثل.

فيما يتعلق بتهيئة المصادر البشرية، ستتركز الجهود حول: (1) مواصلة الإصلاحات الرامية إلى وضع ترتيبات قانونية تتضمن ملائمة وتبسيط نظام أجور وكلاء الدولة من خلال المصادقة على نظم أساسية خاصة؛ (2) مراجعة المسطرة والراتب القياسي للموظف لأغراض تحويله إلى أسلاك جديدة (3) مراجعة واعتماد ونشر مدونة حسن السلوك (4) إعداد دليل لإجراءات تسيير المصادر البشرية ودليل إعلام حول التشريعات وأخلاقيات المهنة لصالح وكلاء الدولة، (5) وضع نظام تسيير تقديري للاستخدامات في مجال التشغيل والأفراد؛ (6) إعداد وتنفيذ خطط للتكوين المستمر لفائدة وكلاء الدولة.

ولذلك، فإن من شأن الإجراءات المرتقبة لتحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي والمصادر البشرية أن تساهم في التحسين من نوعية الخدمة العمومية من خلال رزمة من الأنشطة تتناول: (1) إعداد مخطط ذي أولوية لتجديد وصيانة التجهيزات الإدارية وتكييف ميزانية التجهيز التي أقرتها الدولة مع حاجيات الاستثمار الجديدة، (2) تبسيط الإجراءات الإدارية، (3) تعميم وتوسيع جهاز الاتصال بين الإدارة وروادها (إنشاء مراكز عاملة جديدة لاستقبال وإعلام ومساعدة الجمهور)، (4) إعداد ميثاق للمرفق العام ولموظف الدولة؛ (5) إعادة تنظيم الوثائق الإدارية بالطريقة الرقمية و(6) مأسسة إلزامية الاستجابة لطلبات الرواد وتبرير القرارات الإدارية؛ (7) تطوير الرقابة الداخلية والتطبيق الصارم لقواعد المكافأة والعقاب.

وأخيرا بالنسبة لتعزيز استخدام تقنيات الإعلام والاتصال ذات الأثر الإيجابي على نوعية الخدمات، سيتم التركيز على تنفيذ استراتيجية تطوير تقنيات الإعلام والاتصال ومواصلة العمل لربط الإدارات المركزية بنظام تدفق سريع للبيانات تسهلا للتعاون فيما بينها (البريد، الاتصال الهاتفي، تسيير الروزنامات، تسيير البريد الإلكتروني واستخدام الأنظمة المعلوماتية وتقاسم التكاليف لتخفيف الأعباء وتعويض العجز الحاصل في المصادر البشرية عالية الكفاءة.

المحور ٧: تعزيز الإشراف ومتابعة وتقييم وتنسيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة 3

يشكل تفعيل منظومة متابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر أولوية من أولويات الحكومة ومطلبا لتوطيد أدوات البرمجة القطاعية والتوجيهات الاستراتيجية. ولا تزال الأهداف المرسومة في هذا المجال واردة ومبررة. ويتعلق الأمر بـ: (1) تفعيل المنظومة المؤسسية القائمة، (2) وضع نظام يعمل بكفاءة للمتابعة والتقييم مع أدوات منتظمة لرفع التقارير، (3) تصميم وتنفيذ آليات تسمح بالتنسيق على أحسن وجه بين تدخلات جميع المتدخلين في مكافحة الفقر (الحكومة، المنتخبون، المجتمع المدني، القطاع الخاص وشركاء التنمية)، (4) تفعيل مسار الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، (5) إعداد وتنفيذ استراتيجية متكاملة للاتصال يكون محورها سياسة التنمية.

1. المنظومة المؤسسية لمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر – المرحلة 3

خلال الفترة 2012 – 2015، سيبقى الإشراف والتشاور بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر خاضعا لجهاز يتألف من ثلاثة أقطاب: اللجنة الوزارية لمحاربة الفقر، لجنة التشاور ولجنة المانحين.

ويتعين أن تنهج المنظومة نفس النهج المعتمد في متابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي مع السعي إلى المزيد من الفاعلية. وهكذا فإن عدد اللجان الفنية القطاعية يجب أن يتقلص أي بواقع لجنة في كل وزارة. وستقتصر على أبرز الفاعلين في القطاع، وسيصار إلى تبسيط المنظومة المؤسسية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لتعتمد أكثر من السابق على هياكل عملية للمتابعة على المستويات القطاعية. وستعطى الأولوية لانسباب المعلومات تلقائيا بين مختلف الفاعلين ولتناسق أدوات رفع التقارير.

وستلعب المديرية الجديدة المكلفة بمتابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر دورا رياديا في تنسيق أعمال اللجان الفنية القطاعية وتجميع مشاركات هذه اللجان قبل إحالتها إلى مختلف الهيئات المعنية وخاصة اللجنة الفنية لمحاربة الفقر.

ومن شأن ترسيخ جهاز الإشراف ومتابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر – المرحلة 3 أن يضمن له القدرة على تعبئة الفاعلين القطاعيين الذين يمكنهم بحكم مواقعهم في الهرم الإداري أن يجمعوا سلسلة من المعلومات التي غالبا ما تكون مبعثرة في المصالح والمشاريع التابعة للوزارات.

2. نظام المتابعة والتقييم وأدوات رفع التقارير

ترتكز منظومة متابعة المرحلة رقم 3 من الإطار الاستراتيجي على المكونات التالية : (1) لوحة التحكم بالنسبة للإشراف الشامل (حالة تقدم الإطار الاستراتيجي متمثلا في عدد من المؤشرات كالمسح الدائم للظروف المعيشية والمؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك، وتديرها وزارة الشؤون الاقتصادية وتغذيها لوحات التحكم القطاعية، (2) لوحات التحكم القطاعية التي تصدر بوتيرة ربع سنوية وسنوية بما يسمح بضمان متابعة مختلف مجالات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر؛ (3) ثلاث أدوات لرفع التقارير هي المذكرة التلخيصية ربع السنوية والتقارير نصف السنوي وتقارير الحصيلة السنوية، و(4) نظام المعلومات الذي يحتوي على جميع المكونات الأخرى.

يتوقع أن يتم تسيير لوحات التحكم ببسر بفضل استخدام برمجيات تسمح بكسب الوقت المخصص لتحديث البيانات وضمان تناسق أدوات رفع التقارير.

وسيظل نظام المعلومات المكرس لمتابعة وتقييم الاستراتيجية متمحورا حول 3 مكونات: (1) متابعة ظروف معيشة للأسر، (2) متابعة البرامج والمشاريع، و(3) تقييم التأثير.

وتعتمد هذه النظم الفرعية على مصفوفة مؤشرات تستجيب لمتطلبات متابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر دون المجازفة باستعمال مؤشرات لا تتوفر عنها معلومات. واقتناعاً بأن مجالات الإطار الاستراتيجي لا يغطيها مؤشر نتائج أو إنجاز، فإن المصفوفة تبقى قابلة للتطوير.

3. التنسيق

ستواصل الحكومة سعيها لبلوغ أهداف الإطار الاستراتيجي - المرحلة 3 من خلال التنسيق المتزامن مع الفاعلين القطاعيين والشركاء الفنيين والماليين. وسيعتمد تفعيل المنظومة على إسناد المسؤولية إلى الوزارات الفنية في كل ما يتصل بالتنفيذ. وسيكون تحمل هذه المسؤولية ضروريا لضمان استيعاب المنهجية الخاصة بالإطار الاستراتيجي من طرف الفاعلين ولتوطيد العلاقات بين الهيئة المكلفة بالتنسيق وبين القطاعات المعنية.

في إطار **تكيف وتناسق** المساعدات الخارجية، ستواصل الحكومة جهودها لتنفيذ إعلان باريس عبر : (1) تنفيذ خطة عمل لتطبيق إعلان باريس، (2) إعداد مخطط رئيسي لإصلاح المالية العامة، (3) تنفيذ إصلاحات من شأنها أن تمكن البلاد من استقاء شروط الحصول على دعم الميزانية الذي يتوقع أن يحل محل مقارنة المشاريع، (4) المواءمة بين جميع أدوات البرمجة (الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، إطار النفقات على المدى المتوسط، برنامج الاستثمار العمومي، قانون المالية الأصلي)، و(5) التنسيق مع الشركاء الماليين والفنيين باستمرار (اجتماعات نصف سنوية للمتابعة، الفريق الاستشاري، طاولات مستديرة).

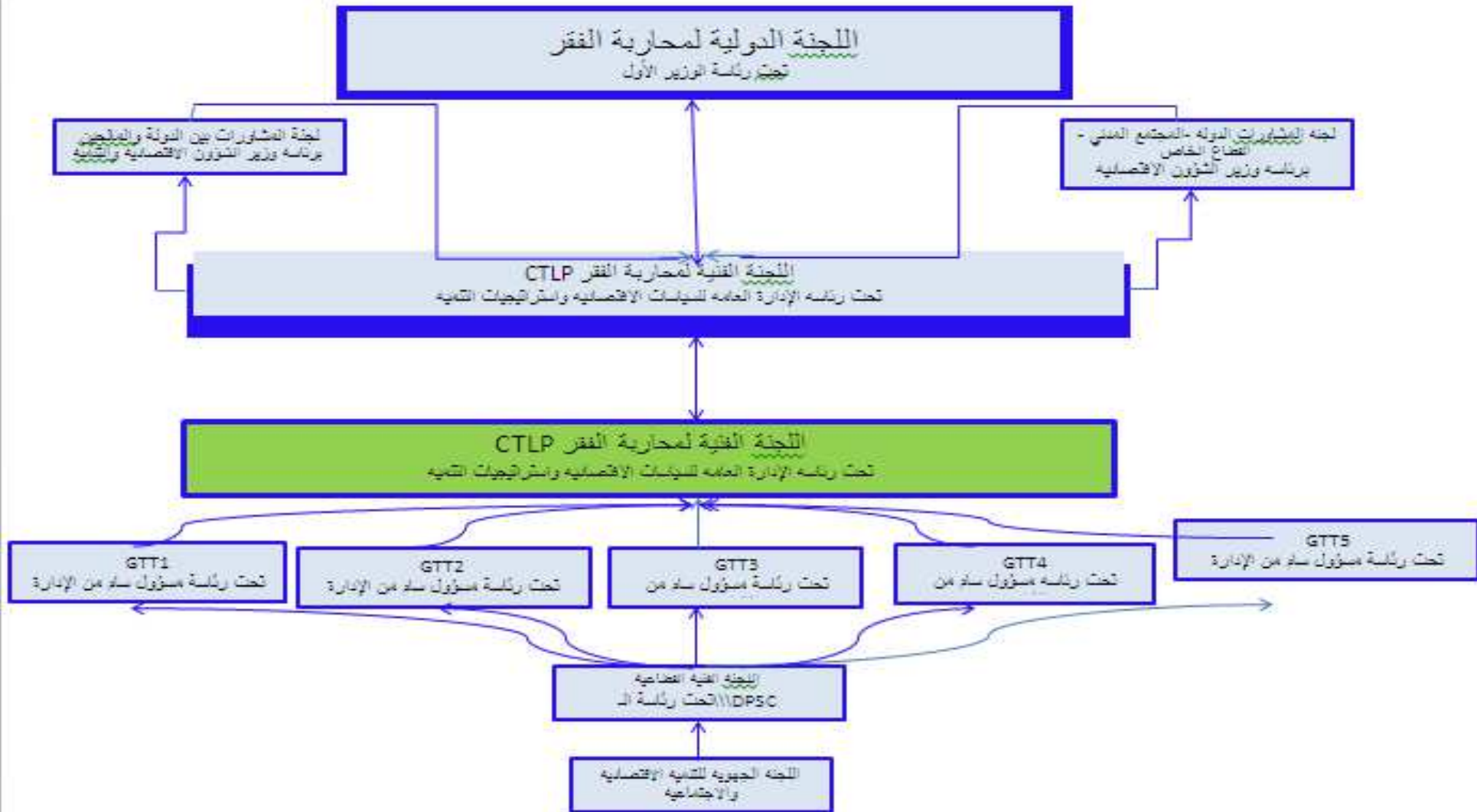
وفي مجال **عقلنة الأنظمة**، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية : (1) تحليل مكامن ضعف المنظومة الحالية، (2) الاستفادة من التجارب الناجحة في البلدان الأخرى، (3) التشاور مع جميع الفاعلين المعنيين، (4) إعداد واعتماد قانون إطاري حول المتابعة والتقييم في موريتانيا.

ولأجل ضمان جودة المعلومات الصادرة، سيقوم المكتب الوطني للإحصاء بالسهر على إنتاج ونشر بيانات معززة بالأرقام تخدم مسار متابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر باستخدام الدعامات المناسبة. وخلال الفترة 2012 - 2015، سيقوم المكتب الوطني للإحصاء بالإشراف على الأنشطة التالية: (1) المسوح المتعلقة بالتغذية (2 سنوياً)، (2) المسوح السنوية التي تشمل مؤسسات القطاع المصنعي، (3) المسح السنوي حول الأمن الغذائي، و(4) مسح التقييم السابقة واللاحقة حول البرامج العمومية.

4. تفعيل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

سيتم تفعيل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على المستوى الجهوي عبر متابعة تنفيذ البرامج الجهوية لمكافحة الفقر. ويعهد إلى اللجنة الجهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الإشراف والتوجيه والتصديق وتخصيص وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية، بمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي على المستوى الجهوي (أي البرنامج الجهوي لمكافحة الفقر). وأخيراً سيتم على المستوى الوطني السعي إلى تفعيل الإطار الاستراتيجي عبر مراجعة التقارير القطاعية والمتخصصة وإلى مواءمتها مع خيارات الإطار المذكور. وستراعي هذه المراجعات اندماج نظام المتابعة والتقييم وأدوات إعداد التقارير وكذا المعوقات التي يواجهها إطار النفقات متوسطة المدى.

ملحق 1: ترتيبات مؤسسية لمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر



ملحق 2: مصفوفة الأنشطة ذات الأولوية 2013 - 2015

مليون أوقية

المحور 1: تسريع النمو والإبقاء على التوازنات الاقتصادية الكلية						
الإطار الاقتصادي الكلي						
الأداء الاقتصادي الكلي						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
بلوغ نسبة نمو متوسطة سنوية من الناتج الداخلي الإجمالي (ن د ا) قدرها 7,1%	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			1 165 764
التحكم في التضخم بأقل من 6%	2013	2015	البنك المركزي			
رفع احتياطي الصرف إلى ما يعادل 4,4 أشهر من الواردات عام 2015	2013	2015	البنك المركزي			
تخفيض عجز الميزانية (خارج النفط والهبات) من 0,3% من ن د ا خارج النفط كمعدل في الفترة 2013-2014 إلى زيادة بمعدل 1,1% في 2015	2013	2015	وزارة المالية			
زيادة إجمالي النفقات إلى 4% كمعدل سنوي	2013	2015	وزارة المالية			
خفض العجز الجاري خارج التحويلات الرسمية إلى 2,9% من ن د ا عام 2015	2013	2015	البنك المركزي			
الإصلاحات الهيكلية						
تنمية القطاع الخاص						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إطار قانوني لتنظيم البنوك الإسلامية والإشراف عليها	2012	2014	البنك المركزي	مؤكد	هبة	45.36

785.376	هبة	مؤكد	البنك المركزي	2011	2014	دعم الصناديق الشعبية للدخار والقرض
875.961	شبه هبة	مؤكد	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2009	2013	مشروع تحسين مناخ النشاط الاقتصادي e
315	شراكة قطاعين عام وخاص	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2014	2016	إعداد خطة لتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة المروية لتنمية الفروع الزراعية الواعدة
500	هبة	قيد البحث	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2014	2015	تنفيذ برنامج التنمية المندمجة لخليج نواذيبو
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2013	2015	إعداد إستراتيجية لتطوير القطاع الخاص
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2013	2015	دعم الشباك الموحد لتسهيل الإجراءات الإدارية لتأسيس الشركات
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2013	2015	إكمال مدونة الاستثمارات
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2013	2015	صندوق دراسات لتشجيع الاستثمار

إصلاح نظام الحوافز

النفاد إلى القروض المصرفية

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
تنفيذ خطة العمل التي يتضمنها برنامج إصلاح النظام المالي	2013	2015	البنك المركزي			
إقامة مركزية لتسيير البيانات المالية	2013	2015	البنك المركزي			
دعم التنظيم والإشراف على القطاع	2032	2015	وزارة المالية/البنك المركزي			

وزارة التجارة والصناعة
والصناعة التقليدية
والسياحة/وزارة المالية

2015

2013

دعم قدرات المقاولات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنتاج الكشوف المالية الجيدة

الإطار القانوني للأعمال

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
اعتماد وتنفيذ توزيع للميزانية						
وضع إطار تشريعي ومؤسسي لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
تعزيز مشاركة القطاع في التقيد بالعقود وتحصيل الديون	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
تعزيز النظام القضائي (قانون الأعمال)	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
مراجعة المدونة التجارية بما يتفق مع مدونة الاستثمارات	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
مراجعة مدونة الشغل بما يتفق مع مدونة الاستثمارات	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			

السياسة الضريبية

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إعداد وتنفيذ استراتيجية لتعزيز فاعلية الرقابة الضريبية	2013	2015	وزارة المالية			
وضع وإنعاش مصلحة لاستقبال دافعي الضرائب	2013	2015	وزارة المالية			
وضع محاسبة مادية	2013	2015	وزارة المالية			
اعتماد ونشر مجموعة النظم المحاسبية للدولة	2013	2015	وزارة المالية			

وزارة المالية	2015	2013	وضع قاعدة بيانات حول القيمة الجمركية
وزارة المالية	2015	2013	تعزيز قدرات الرقابة الداخلية للقيمة الجمركية وفق قواعد منظمة التجارة العالمية
وزارة المالية	2015	2013	تطوير إجراءات الجمركة من أجل توسيع استخدام نظام سيدونيا++
وزارة المالية	2015	2013	مراجعة وتحسين النظام العقاري
وزارة المالية	2015	2013	إعداد وتنفيذ نظام معلومات عقاري لمدينتي نواكشوط ونواذيبو
وزارة المالية	2015	2013	وضع نظام رقابة ومراجعة لرسوم التأمين
وزارة المالية	2015	2013	إنشاء قاعدة بيانات لحقوق التسجيل

19 405

وضع إجراءات تهدف إلى تحسين تمويل الاقتصاد

19 300

السياسة النقدية

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
5 300	هبة	مؤكد	صندوق الإيداع والتنمية	2015	2012	حساب خاص لصندوق الإيداع والتنمية
14 000	قرض	قيد البحث	صندوق الإيداع والتنمية	2015	2014	خط قرض لصندوق الإيداع والتنمية
			البنك المركزي	2015	2013	اعتماد تحويل ديون البنك المركزي على الخزينة إلى أدونات
			البنك المركزي	2015	2013	عصرنة سوق للصرف أكثر سلاسة
			البنك المركزي	2015	2013	وضع تشريع يمنح البنك المركزي الحق في مراقبة شركات التأمين
			البنك المركزي	2015	2013	تحضير انتقال النظام المالي إلى القواعد الدولية الجديدة بال - II
			البنك المركزي	2015	2013	قانون حول استرجاع الديون إعداد

تشجيع إنشاء هيئة مختصة في إعادة شراء الديون	2013	2015	البنك المركزي
إنشاء وكالة لإعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغير	2013	2015	البنك المركزي
الإعداد للانتقال إلى معايير المحاسبية والمالية الجديدة IAS/IFRS	2013	2015	البنك المركزي
تطوير الخدمات المالية الإسلامية	2013	2015	البنك المركزي

تعزيز القدرات						105
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إعداد تدقيق دولي دوري للبنوك والتأكد من التنفيذ المنتظم لتوصيات هذا التدقيق	2013	2015	البنك المركزي			
وضع نظام اتصال بين البنك المركزي والبنوك الوسيطة	2013	2015	البنك المركزي			
تحديد معايير انتقاء مفوضي الحسابات والمدققين المؤهلين للتصديق على مؤسسات القرض	2013	2015	البنك المركزي			
استحداث نظام بيانات لدى البنك المركزي	2013	2015	البنك المركزي			
تطوير المصادر البشرية في البنك المركزي	2013	2015	البنك المركزي			
تعزيز قدرات صندوق الإيداع والتنمية	2012	2013	صندوق الإيداع والتنمية	مؤكد	هبة	105

التجارة						2 637
التجارة الخارجية						2 637
برنامج لدعم التجارة والقطاع الخاص	2011	2014	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/وزارة التجارة	مؤكد	هبة	1 755
تنفيذ برنامج إغناء دقيق وزبوت الطبخ	2015	2017	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/وزارة التجارة	قيد البحث	هبة	310

572	هبة	قيد البحث	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/وزارة التجارة	2017	2015	تعزيز قدرات التخزين لدى سونمكس
						تسهيلات للتجارة وترقية الصادرات
						دعم تطوير وتنويع الفروع الواعدة

المنافسة

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			وزارة التجارة	2015	2013	تحديد استراتيجية لمكافحة الممارسات المناهضة للتنافس
			وزارة التجارة	2015	2013	تحديد أنظمة لحماية حقوق الملكية الخاصة
			وزارة التجارة	2015	2013	تحديد إطار قانوني ينظم منح المساعدات العمومية
			وزارة التجارة	2015	2013	تطوير وتطبيق إطار قانوني للمنافسة

البنى التحتية

715 679

النقل

502 909

الدعم المؤسسي

3 410

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
800.7	هبة	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2013	2009	دعم إصلاح شبه قطاع النقل البري
2 020	الميزانية	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2014	2010	صندوق دراسات بوزارة التجهيز والنقل
1 160	شبه هبة	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2013	2010	مشروع دعم فني ومؤسسي لقطاع النقل
230	الميزانية	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2013	2010	مشروع دعم فني ومؤسسي لقطاع النقل
			وزارة التجهيز والنقل	2015	2013	بناء وتجهيز مكاتب النقل

بناء مراكز لامتحان رخصة القيادة						2013	2015	وزارة التجهيز والنقل			
صيانة الطرق						1 488					
أنشطة ذات أولوية						بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
مراقبة أعمال صيانة الطرق						2009	2013	وزارة التجهيز والنقل	مؤكد	الميزانية	400
دعم فني لوزارة التجهيز والنقل والمؤسسة الوطنية لصيانة الطرق						2006	2013	وزارة التجهيز والنقل	مؤكد	هبة	1 088
البنى التحتية للمطارات						6 778					
أنشطة ذات أولوية						بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
اقتناء التجهيزات لسلامة المطارات						2015	2018	وزارة التجهيز والنقل	قيد البحث	هبة	780
بناء مطار دولي في نواكشوط						2011	2016	وزارة التجهيز والنقل	مؤكد	شراكة بين القطاعين العام والخاص	
إقامة تجهيزات للمراقبة في جميع أنحاء البلاد						2015	2018	وزارة التجهيز والنقل	قيد البحث	هبة	1 015
العمل بالمواصفات الدولية في المطارات الداخلية						2015	2017	وزارة التجهيز والنقل	قيد البحث	هبة	4 983
اقتناء تجهيزات لأمن الطيران						2013	2015	وزارة التجهيز والنقل			
تكوين المصادر البشرية للوكالة الوطنية للطيران المدني						2013	2015	وزارة التجهيز والنقل			
بنى أساسية متفرقة						555					
أنشطة ذات أولوية						بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
تجهيز محطات الرصد الجوي						2005	2012	وزارة التجهيز والنقل	مؤكد	الميزانية	555
البنى الأساسية في الموانئ						103 390					

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
30 000	شراكة بين القطاعين العام والخاص	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2018	2015	بناء رصيف للحاويات في نواكشوط
390	هبة	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2011	2008	مشروع تطوير ميناء نواكشوط
73 000	قرض	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2012	2009	مشروع توسيع ميناء نواكشوط المستقل
			وزارة التجهيز والنقل	2015	2013	بناء 4 أقطاب مندمجة لتنمية الصيد التقليدي والشاطئي
			وزارة التجهيز والنقل	2015	2013	بناء جسر روصو

673.506

البنى الأساسية للطرق

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
81	الميزانية	مؤكد		2014	2012	بناء طريق تكند - المذرذرة - اركيز - بتلميت
6046.650	تأجير مالي	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2014	2010	بناء طريق كيفة - كنكوصة
8 642	هبة	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2014	2010	بناء طريق كيفة - كنكوصة
4090.500	قرض	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2014	2010	بناء طريق كيفة - كنكوصة
3960.910	قرض	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2015	2007	بناء طريق أطار - تجكجة
3010.500	استصناع	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2016	2012	بناء طريق النعمة - باسكنو - فصاله (الجزء 1)
2502.900	قرض	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2016	2012	بناء طريق النعمة - باسكنو - فصاله (الجزء 1)
5390.241	شبه هبة	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2013	2010	تقوية طريق نواكشوط - روصو
24 216	قرض	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2013	2010	فك عزلة أفطوط الشرقي

16 416	قرض	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2013	2008	تأهيل طريق الأمل المقطعين 2 و 4 بين كيفة والطينطان
9 504	قرض	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2015	2007	بناء طريق أطار - تجكجة
4 925	قرض	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2015	2007	بناء طريق أطار - تجكجة
5 400	قرض	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2015	2009	بناء طريق أطار - تجكجة
17 901	هبة	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2014	2011	تقوية طريق نواكشوط - روصو
16 000	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2016	2 014	بناء طريق تجكجة - كيفة - حدود مالي (الجزء 92/1 كلم)
10 000	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2016	2014	بناء طريق تجكجة - كيفة - حدود مالي (الجزء 70/2 كلم)
18 000	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2016	2014	بناء طريق تجكجة - كيفة - حدود مالي (الجزء 108/3 كلم)
17 500	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2016	2014	بناء طريق تجكجة - كيفة - حدود مالي (الجزء 97/5 كلم)
15 000	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2016	2014	بناء طريق تجكجة - كيفة - حدود مالي (الجزء 99/6 كلم)
14 000	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2017	2014	بناء طريق اعوينات ازبل - جيكني (84 كلم)
45 084	شبه هبة	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2017	2014	تأهيل طريق الطينطان - النعمة
12 300	شبه هبة	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2018	2015	تأهيل طريق بتلميت - ألاك
12 285	شبه هبة	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2018	2015	تأهيل طريق بوكي - كيهيدي
39 520	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2018	2015	فك العزلة عن أفطوط الشرقي
35 510	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2018	2015	بناء طريق نواكشوط الالتفافي
11 500	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2017	2015	بناء طريق النعمة - آمورج - حدود مالي (الجزء 74 /1 كلم)
9 000	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2017	2015	بناء طريق النعمة - آمورج - حدود مالي (الجزء 67 /2 كلم)

10 428	قرض	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2016	2012	بناء طريق النعمة - باسكنو - فصالة (الجزء 2)
7 000	هبة	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2018	2015	بناء طريق اكصير الطرشان - شوم
11 200	قرض	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2016	2014	بناء طريق كيهيدي - مقامة 120 كلم
9.711.16	ميزانية	مؤكد	وزارة التجهيز والنقل	2015	2010	أشغال الطرق الحضرية في نواكشوط
21,014	الاتحاد الأوربي/ موريتانيا	تمويل مؤكد	وزارة التجهيز	2013	2013	إعادة بناء طريق نواكشوط - بمبري (150 كلم)
11,000		قيد البحث	وزارة التجهيز	2014	2014	تأهيل طريق أكجوجت - أطار (100 كلم)
12,100		قيد البحث	وزارة التجهيز	2014	2014	تأهيل طريق بوكي - كيهيدي (110 كلم)
5,500		قيد البحث	وزارة التجهيز	2014	2014	تأهيل طريق لعين كوكي (50 كلم)
9,600	البنك الإسلامي للتنمية	تمويل مؤكد	وزارة التجهيز	2013	2013	بناء طريق روصو - ادياما (80 كلم)
480	ميزانية الدولة	تمويل مؤكد	وزارة التجهيز	2013	2013	بناء طرق الشامي (4 كلم)
42,960	ميزانية الدولة	تمويل مؤكد	وزارة التجهيز		2014	بناء طريق تجكجة - كيفة - سيلبابي - حدود مالي (358 كلم)
13,200	ميزانية الدولة	تمويل مؤكد	وزارة التجهيز		2014	بناء طريق اركيز - بوتلميت (110 كلم)
10,680	ميزانية الدولة	تمويل مؤكد	وزارة التجهيز		2014	بناء طريق الصواطه - بولحراث (89 كلم)
500	ميزانية الدولة	تمويل مؤكد	وزارة التجهيز		2013	بناء جسر حديدي في غابو
13,200		قيد البحث	وزارة التجهيز		2013	بناء طريق افديرك - شوم (110 كلم)
42,600		قيد البحث	وزارة التجهيز	2014	2013	بناء طريق الطينطان - النعمة (355 كلم)
10,200		قيد البحث	وزارة التجهيز		2014	بناء طريق أمورج - عدل بكرو - حدود مالي (85 كلم)
24,000		قيد البحث	وزارة التجهيز		2014	بناء مقطع الطريق 2 - بنشاب - الطريق 4 (200 كلم)

14,760	قيد البحث	وزارة التجهيز	2015	بناء طريق الطينطان - عين فربه - أطويل (123 كلم)
2,000	قيد البحث	وزارة التجهيز	2014 2013	بناء جسر كنكوصة
		وزارة التجهيز والنقل	2015 2013	دراسة طريق النعمة - ولاته
		وزارة التجهيز والنقل	2015 2013	دراسة طريق سيلبابي - ولد بنج
		وزارة التجهيز والنقل	2015 2013	دراسة طريق شوم - ازويرات - حدود الجزائر
		وزارة التجهيز والنقل	2015 2013	دراسة طريق كيفة - تامشكط - لعيون
		وزارة التجهيز والنقل	2015 2013	دراسة طريق تجكجة - تيشيت
		وزارة التجهيز والنقل	2015 2013	دراسة طريق أطار - شنقيط
14,400	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2014 2013	دراسة وبناء طريق النعمة - ولاته (120 كلم)
24,000	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2015 2014	دراسة وبناء طريق أطار - شنقيط - ودان (200 كلم)
29,900	قيد البحث	وزارة التجهيز والنقل	2015 2013	دراسة وبناء طريق تجكجة - تيشيت (230 كلم)

212 770

الطاقة

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
100	قرض	مؤكد	وزارة النفط والطاقة والمعادن	2012	2011	مخطط رئيس لإنتاج ونقل الطاقة
	قرض	مؤكد	صوملك	2013	2012	دراسة توزيع في نواذيبو
	قرض	مؤكد	صوملك	2013	2012	دراسة جدوائية لخطوط الجهد المتوسط (بوكي - ألاك - بتلميت - صنكرافه ؛ سيلبابي - كيفة - كرو - الطينطان)

3 500	مؤكد	صوملك	2014	2013	توسعة الشبكة في نواكشوط مرحلة 2
3 000	قرض	مؤكد	2016	2013	تأهيل المحطات الداخلية
1 400	هبة	مؤكد	2014	2011	بناء 100 منصة متعددة الوظائف
1 400	هبة	مؤكد	2014	2011	بنى تحتية لإنتاج الطاقة الشمسية في المواقع الريفية النائية
150 000	شراكة بين القطاعين العام والخاص	قيد البحث	2014	2011	تطوير مؤسسة إنتاج الكهرباء بواسطة الغاز
7 000	قرض	مؤكد	2014	2011	المحطة المزدوجة في أفطوط
9 000	هبة	مؤكد	2013	2011	مشروع محطة كهربائية شمسية في نواكشوط 15 ميغاواط
24 000	قرض	مؤكد	2014	2010	محطة للطاقة الهوائية في نواكشوط 30 ميغاواط
	قرض	قيد البحث	2015	2011	محطة للطاقة الهوائية في نواذيبو 15 ميغاواط
9 000	قرض	مؤكد	2014	2010	محطة كهربائية مزدوجة في كيفة 5 ميغاواط
	قرض	قيد البحث	2016	2012	محطات كهربائية مزدوجة أطار / النعمة / عدل بكرو
	قرض	مؤكد	2013	2010	الطاقة الكهرومائية في فيلو
1 500	ميزانية	مؤكد	2014	2013	ربط المطار الجديد لنواكشوط

2 870

تقنيات الإعلام والاتصال

المبلغ

نوع التمويل

تمويل

المسؤول

نهاية

بداية

أنشطة ذات أولوية

2569.175	قرض	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني	2013	2011	إنجاز الربط بالألياف البصرية مع الشبكة الدولية بواسطة الكابل البحري
270	شبه هبة	قيد البحث	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني	2017	2015	توسيع شبكة الإنترنت الإدارية في نواكشوط وداخل البلاد
600	ميزانية	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني	2014	2012	تمكين مستخدمي الإنترنت من أدوات التعاون ومن دعائم المستوى الثاني
2 000	قرض	قيد البحث	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني	2015	2013	وضع نظام للتهذيب عن بعد
0.02	هبة	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني	2015	2013	اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتقنيات الإعلام والاتصال
			الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني	2014	2013	وضع الهيئات القيادية للاستراتيجية الوطنية لتقنيات الإعلام والاتصال
			سلطة التنظيم/الإدارة العامة لتقنيات الإعلام والاتصال	2015	2013	تقييم إصلاح قطاع الاتصالات وتحيين إطاره القانوني والتنظيمي
			الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني	2015	2013	إنشاء مركز يقطر للإنترنت/تعميم تقنيات الإعلام والاتصال

425 816

مصادر النمو

النفط

جيولوجيا النفط

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
مشروع دعم قدرات القطاع المنجمي (PRISM I)	2009	2013	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد	قرض	4641.74
إنجاز دراسة بنك بيانات نفطية	2012	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد		
وضع قاعدة بيانات نفطية	2012	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد		
تشجيع الشفافية في القطاع المنجمي وتحسين مكانة موريتانيا داخل ITIE	2012	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد		
وضع نظام لتفسير قاعدة البيانات البيئية	2012	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد		
إنجاز خارطة نفطية يعتمد عليها ومؤتمتة	2012	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن			

المحروقات الخام

المتابعة عن قرب للعمليات النفطية وكذا الالتزامات المنصوص عليها في العقود	2012	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن			
إنجاز عمليات الحفر الجارية	2012	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد		
استشارة هندسية لمساعدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تخزين المحروقات المكررة	2011	2014	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد	قرض	
اختيار فاعل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تخزين المحروقات المكررة	2011	2014	وزارة النفط والطاقة والمعادن	ميزانية	قرض	

إصلاح الإطار التشريعي	2011	2014	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد	قرض
مخطط رئيس للنقل	2011	2014	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد	قرض
عصرنة مختبر سومير	2013	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد	قرض
خطة عمل لتوجيه ورقابة وتفتيش المنشآت النفطية	2013	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن		
متابعة التمويل في كافة المواقع	2013	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن		
تعزيز الأدوات التنظيمية للرقابة	2013	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن		
تطوير الكفاءات الوطنية (الوزارة والشركة الموريتانية للمحروقات)	2013	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن		
المعادن					
1 265					
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل
مشروع دعم قدرات القطاع المنجمي (PRISM II)	2011	2013	وزارة النفط والطاقة والمعادن	مؤكد	قرض
تعزيز القدرات الفنية للمكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي	2012	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن	قيد البحث	هبة
إعداد النصوص الأساسية لتطبيق الإطار التشريعي والتنظيمي الجديد للقطاع المنجمي	2012	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن		
تنويع أنشطة البحث عن موارد معدنية جديدة	2011	2015	وزارة النفط والطاقة والمعادن		

وزارة النفط والطاقة والمعادن	2015	2013	بدء استغلال منجم الفوسفات في بوفال
وزارة النفط والطاقة والمعادن	2015	2013	انطلاق أشغال تطوير منجم الحديد في تزايديت
وزارة النفط والطاقة والمعادن	2015	2012	الإنتاج في منجم لكوارتز في منطقة نواذيبو

الصيد						116 081
بنى أساسية متفرقة						116 081
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
ربط أهم مراكز استقطاب التنمية بشبكات المياه وبالطرق	2014	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	قيد البحث	شبه هبة	26 383
توسيع وترميم أرصفة ميناء الصيد التقليدي في نواذيبو	2013	2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	قيد البحث	هبة	4 050
بناء ميناء للصيد في تانيت	2013	2014	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	قيد البحث	شراكة بين القطاعين العام والخاص	15829.8
بناء مجمع لأسماك السطح في نواذيبو	2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	قيد البحث	شبه هبة	26 383
بناء 4 أقطاب مندمجة لتطوير الصيد التقليدي والشاطئي	2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	قيد البحث	شبه هبة	53 000
برنامج تسيير المصادر الطبيعية	2011	2013	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	مؤكد	هبة	3 510
تقديم المساعدة والاستشارة لقطاع الصيد	2010	2013	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	مؤكد	هبة	814.32

6258.681	قرض	مؤكد	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2009	2013	توسيع ميناء نواذيبو
1 755	هبة	مؤكد	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2011	2015	تسويق منتجات الصيد التقليدي في الشواطئ الجنوبية لموريتانيا
114.075	هبة	مؤكد	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2011	2012	تسويق منتجات الصيد التقليدي في الشواطئ الجنوبية لموريتانيا
10108.8	هبة	مؤكد	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2006	2013	نزع حطام السفن من خليج نواذيبو
1 000	هبة	قيد البحث	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2013	2015	إنشاء شبكة لتوزيع السمك

تعزيز القدرات

2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	مراجعة مدونة البحرية التجارية
2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	تحسين جميع خطط الإصلاح
2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	مراجعة مدونة الصيد والاتفاقية الجماعية
2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	تقييم المخزونات الأساسية (صيد السطح والأعماق)
2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	متابعة ومواءمة المعايير في الموانئ مع نظم ISPS الدولية
2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	إنشاء معهد عال لعلوم البحار

تكوين المصادر البشرية للقطاع	2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري			
ترقية الصيد من أجل تحسين التثمين والتحويل والتوزيع	2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري			
ترقية الصيد التقليدي والشاطئي	2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري			
تعزيز رقابة الصيد	2013	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري			
السياحة والصناعة التقليدية						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
دراسة وإنشاء مناطق صناعية	2014	2018	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	قيد البحث	هبة	2 000
إنشاء مركز للتكوين وتطوير الصناعة الحرفية	2014	2015	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	قيد البحث	هبة	500
بناء وتجهيز دور جهوية للصناعة التقليدية	2014	2016	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	قيد البحث	هبة	500
تنفيذ برنامج إغناء دقيق وزيت الطبخ	2014	2016	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	قيد البحث	هبة	310
تعزيز قدرات التخزين لمواد سونمكس (قمح، سكر، زيوت وأرز)	2013	2015	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	قيد البحث	هبة	572

48	هيئة	قيد البحث	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2013	2015	التسويق والترويج
56	هيئة	قيد البحث	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2013	2015	الإطار القانوني والحكمة
400	هيئة	قيد البحث	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2014	2016	ترقية السياحة في موريتانيا
			وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2013	2015	تعزيز الصناعة التقليدية الموريتانية
			وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2013	2015	استراتيجية وطنية لترقية الحرف
			وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2013	2015	بناء مدرسة للحرف والفنون

الصناعة

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
زيادة حجم الاستثمارات الصناعية	2012	2015	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة			
زيادة عدد الصناعات المعملية	2012	2015	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة			

وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2015	2012	زيادة قيمة الإنتاج الصناعي
وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2015	2012	دعم واستشارة للمؤسسات وقيادة مؤسسية عملية وفعالة
وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2015	2012	تحسين إنتاجية وحدات الإنتاج وتنافسية المنتجات
وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	2015	2012	دراسة وإنجاز مناطق صناعية

الزراعة						295 884
الزراعة المروية						146 649
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إعادة تأهيل المزرعة النموذجية في بوكي (790 هكتار)	2013	2015	وزارة التنمية الريفية	قيد البحث	شبه هبة	1 412
مشروع تنشيط الزراعة المروية في منطقة فم لكليتة	2013	2015	وزارة التنمية الريفية	قيد البحث	هبة	7 280
برنامج التنمية الريفية المندمجة	2013	2017	وزارة التنمية الريفية	قيد البحث	شبه هبة	6 450
تنفيذ برنامج استصلاح بحيرة اركيز 2	2014	2015	وزارة التنمية الريفية	قيد البحث	شبه هبة	748
تنفيذ برنامج استصلاح بحيرة اركيز	2009	2013	وزارة التنمية الريفية	مؤكد	قرض	3 339
تنفيذ برنامج استصلاح بحيرة اركيز	2009	2013	وزارة التنمية الريفية	مؤكد	استصناع	2851.4

برنامج تأهيل وتثمين المساحات المروية القروية والخاصة بدمج حملة الشهادات العاطلين في مجال الزراعة (المرحلة 1-12000 هكتار)

25 500	شبه هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2016	2013
92 475	هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2015	2014
9 445	قرض	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2014	2013

مشروع السكر

إنتاج السكر

149 235

تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
44 120	شراكة بين القطاعين العام والخاص	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2015	2012	استصلاح 11000 هكتار في كوركول (قصب السكر)
68 120	شراكة بين القطاعين العام والخاص	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2015	2012	استصلاح 20000 هكتار في لبراكنه
315	شراكة بين القطاعين العام والخاص	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2016	2014	خطة ري لتطوير الفروع الزراعية الواعدة
36 680	شراكة بين القطاعين العام والخاص	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2016	2014	استصلاح مزارع مروية جديدة في الضفة بمساحة 15000 هكتار من أجل تنفيذ مشاريع لتنويع المحاصيل

8 200

تنمية المواشي

6 200

دعم فروع الإنتاج

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
3956.72	هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2016	2014	برنامج تنمية قطاع الألبان (حوض الألبان الجنوبي)

4 400	هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2017	2013	برنامج دعم الفروع الواعدة II
3288.33	هبة	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2016	2009	برنامج محاربة الفقر الريفي ودعم الفروع
1 800	هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2015	2013	مجمع لتربية الدواجن
7181.77	هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2016	2014	تنمية فرع اللحوم الحمراء

تعزيز القدرات

2 000

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
2 000	شبه هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2015	2013	البرنامج الوطني لتنمية المواشي
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	تشجيع وتثمين فروع تنمية المواشي
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	تنمية فره اللحوم الحمراء
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	حماية المراعي من الحرائق
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	تثمين الإنتاج الحيواني وتسيير المراعي
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	مشروع دعم سير جهاز الرقابة واعتماد المنتجات الحيوانية من أجل ترقية الجودة وتحسين المنافسة

306 731

المحور 2: ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء

81 074

التنمية الريفية

74 837

مشروع التنمية الريفية

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
6 450	شبه هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2017	2013	برنامج التنمية الريفية المندمجة
5 571	شبه هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2016	2014	برنامج تنمية الزراعات المطرية

12 220	هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2017	2014	برنامج بناء وإعادة تأهيل منشآت حجز الماء من أجل تطوير الزراعة المطرية
5 032	هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2016	2014	استصلاح المحاور المائية في الضفة
1061.723	قرض	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2013	2000	مشروع الاستصلاح المائي الزراعي في لبراكنه الغربية
3 500	هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2016	2013	مشروع إعادة تأهيل 16 سدا في لعصابه (المنطقة المحاذية لأشرم)
25 500	شبه هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2016	2013	برنامج استصلاح وتثمين المساحات المروية القروية والدمج (مرحلة 1-12000 هكتار)
1 590	قرض	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2012	2006	مشروع الدعم الجماعي للأحواض المنحدرة
7 280	هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2015	2013	مشروع تنشيط الزراعة المروية في منطقة فم لكليته
2 668	قرض	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2017	2012	مشروع محاربة الفقر في أفطوط الجنوبي وكركورو (PASK II)
2 668	هبة	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2017	2012	مشروع محاربة الفقر في أفطوط الجنوبي وكركورو (PASK II)
946	هبة	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2017	2012	مشروع محاربة الفقر في أفطوط الجنوبي وكركورو (PASK II)
1 412	شبه هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2017	2015	إعادة تأهيل المساحات المروية بالمزرعة النموذجية في بوكى (790 هكتار)
			وزارة التنمية الريفية	2017	2012	إعداد المخططات الهيكلية
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	استصلاح المساحات الكبرى المروية بمزرعة كيهيدي النموذجية (1188 هكتار)
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	استصلاح المحاور المائية في الضفة

4 400

دعم الفروع

المبلغ

نوع التمويل

تمويل

المسؤول

نهاية

بداية

أنشطة ذات أولوية

4 400	هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2017	2013	برنامج دعم الفروع الواعدة (المرحلة 2)
3288.33	هبة	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2016	2009	برنامج مكافحة الفقر الريفي ودعم الفروع
						مشروع تحسين إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية (الإعاشية)

الإحصاءات الزراعية

1 837

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
1 837	شبه هبة	قيد البحث	وزارة التنمية الريفية	2015	2014	الإحصاء الزراعي والرعي

تعزيز القدرات

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	تعزيز قدرات المصالح البيطرية
			وزارة التنمية الريفية	2017	2012	إعداد المخططات الهيكلية
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	تعزيز قدرات النظم الوطنية للبحث-التكوين-الإرشاد والقدرات على التنفيذ للوزارة
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	إعادة تأهيل المدرسة الوطنية للتكوين الزراعي بكيهيدي
			وزارة التنمية الريفية	2015	2013	تأهيل وعصرنة مسلخ كيهيدي المزود بتجهيزات التبريد

33 894

الأمن الغذائي

المساعدات الاستعجالية

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
35.51	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2013	2012	التغذية (مراكز تغذية الأم والطفل CRENAM)
18.55	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2013	2012	مخزون الأمن الغذائي القروي

تنفيذ برنامج الإنجازات الصغيرة لصالح الأمن الغذائي (الغذاء مقابل العمل، القروض قصيرة الأجل، المنح العينية)

2012 2013 مفوضية الأمن الغذائي

الوقاية من الأزمات						
29 579	المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية
						أنشطة ذات أولوية
	200	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2018	2015
						وضع نظام يقظة لمواجهة الأخطار الرئيسية
	2685	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2015	2013
						وضع إجراءات للتخفيف والاستجابة الاستعجالية للسكان المتضررين من الأزمة الغذائية في موريتانيا
	2484.375	قرض	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2013	2008
						برنامج تعزيز الأمن الغذائي
	496.875	قرض	مؤكد	وزارة التنمية الريفية	2013	2008
						برنامج تعزيز الأمن الغذائي
	106	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2015	2012
						برنامج دعم الأمن الغذائي
	648	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2012	2008
						المخزون الغذائي
	23 055	قرض	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2013	2011
						دعم الأمن الغذائي
	1396.629	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2014	2010
						برنامج محاربة انعدام الأمن الغذائي في وسط الشرق الموريتاني
	18.55	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2013	2012
						مخزون الأمن الغذائي القروي
	635.58	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2014	2009
						تسريع محاربة الجوع وسوء تغذية الأطفال في جنوب شرق موريتانيا
	200	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2018	2015
						وضع نظام يقظة لمواجهة الأخطار الرئيسية
	2 685	هبة	مؤكد	مفوضية الأمن الغذائي	2015	2013
						وضع إجراءات للتخفيف والاستجابة الاستعجالية للسكان المتضررين من الأزمة الغذائية في موريتانيا
تعزيز القدرات						
4 315	المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية
						أنشطة ذات أولوية

816	هبة	قيد البحث	مفوضية الأمن الغذائي	2015	2014	تجديد حظيرة سيارات النقل في مفوضية الأمن الغذائي
1 300	هبة	قيد البحث	مفوضية الأمن الغذائي	2015	2013	إعادة تأهيل وزيادة قدرات التخزين
2 199	هبة	قيد البحث	مفوضية الأمن الغذائي	2014	2013	تقوية المخزون الوطني للأمن الغذائي
			مفوضية الأمن الغذائي	2014	2013	تعزيز مرصد الأمن الغذائي

191 763

التنمية الحضرية

99 161

الإسكان

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
5 000	هبة	قيد البحث	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2018	2014	البرنامج الوطني لتأطير التفرري
7 000	هبة	قيد البحث	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2016	2014	برنامج بناء 4000 مسكن
38	هبة	قيد البحث	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2015	2013	مشروع إنجاز برنامج للإسكان
2 340	هبة	قيد البحث	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2015	2013	سكان اجتماعي ونشاطات مدرة للدخل لصالح اللاجئين
38 000	هبة	قيد البحث	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2015	2013	بناء 6000 سكن اقتصادي اجتماعي متوسط
1722.5	هبة	مؤكد	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2013	2011	برنامج فينكر 2 (C2D 3)
39 000	قرض	مؤكد	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2016	2014	برنامج التنمية الحضرية المرحلة 2
7 783	هبة	قيد البحث	وزارة الإسكان وال عمران	2015	2013	برنامج تطوير المباني الإدارية (القطب المالي)

والاستصلاح الترابي

إنشاء صندوق لدعم وتشجيع الإسكان	2013	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي
اعتماد مراجعة الدراسة الخاصة بقانون 2005 حول الترقية العقارية	2013	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي
إنجاز مشروع 3163 قطعة أرضية في نواكشوط	2013	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي
تنفيذ مشروع بناء 118 مسكن في تيارت و 50 مسكن في الشامي ومقر شركة إسكان	2013	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي
برنامج بناء 6000 مسكن لصالح موظفي الدولة	2012	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي
برنامج حماية المدن من الفيضانات	2013	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي
بناء/إعادة تأهيل وتوسعة البنى التحتية الصحية	2013	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي
إعداد مشروع قانون حول الملكية المشتركة	2013	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي
اعتماد مراجعة الدراسة الخاصة بقانون 2005 حول الترقية العقارية	2013	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي
تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإسكان	2013	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي
تفعيل صندوق دعم الإسكان	2013	2015	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
1 872	هبة	قيد البحث	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2016	2014	عصرنة وتحديث الخرائط في موريتانيا
5 300	هبة	مؤكد	وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2014	2007	إعادة تأهيل/عصرنة مدينة الطينطان
			وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2015	2013	إنجاز برامج تجهيز مناطق التجمع
			وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2015	2013	تحسين مخطط التنمية والاستصلاح الحضري لمدينة نواكشوط وعواصم الولايات الأخرى
			وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2015	2013	إكمال برنامج إعادة هيكلة نواكشوط
			وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2015	2013	إكمال واعتماد خطة استصلاح مركز مدينة نواكشوط
			وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2015	2013	إنشاء مرصد حضري
			وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي	2015	2012	تفعيل اللجنة الوطنية للبيانات الجغرافية

72 300

الماء والصرف الصحي

50 700

الصرف الصحي

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
24 700	هبة	قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي	2016	2014	مشروع الصرف الصحي في روصو
26 000	هبة	قيد البحث	وزارة المياه والصرف	2016	2014	الصرف الصحي في نواذيبو

الصحي						مشروع الصرف الصحي في نواكشوط
2014	2016	وزارة المياه والصرف الصحي	قيد البحث	قرض		
الماء في الوسط الحضري						21 600
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
شبكة توزيع الماء في نواكشوط (الجزء 1 والجزء 2)	2010	2015	الشركة الوطنية للماء	مؤكد	قرض	8 640
شبكة توزيع الماء في نواكشوط (الجزء 3 والجزء 4)	2011	2016	الشركة الوطنية للماء	مؤكد	قرض	11547.36
شبكة توزيع الماء في نواكشوط (الجزء 5)	2010	2014	الشركة الوطنية للماء	مؤكد	قرض	10366.65
شبكة توزيع الماء في نواكشوط (الجزء 6)	2011	2013	الشركة الوطنية للماء	مؤكد	قرض	2486.7
شبكة توزيع الماء في نواكشوط (الجزء 6)	2011	2013	الشركة الوطنية للماء	مؤكد	قرض	3439.7
تحسين جودة الماء في الأحياء الطرفية	2006	2012	الشركة الوطنية للماء	مؤكد	هبة	377.676
البرنامج المائي الاستعجالي في نواكشوط	2008	2013	الشركة الوطنية للماء	مؤكد	قرض	12 960
استصلاح وتسيير المصادر المائية	2001	2013	وزارة المياه والصرف الصحي	مؤكد	قرض	189.135
توسعة شبكة توزيع المياه في نواذيبو	2006	2012	وزارة المياه والصرف الصحي	مؤكد	قرض	3828.4
التمويل الخفيف والمقاولات الصغرى						1 189
تعزيز القدرات						1 189
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
البرنامج الوطني المندمج لدعم المقاولات الصغرى المرحلة 2	2013	2015	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	1 189

الاستمرار في وضع خطة لإصلاح وكالة بروكابيك للادخار والقرض	2013	2015	البنك المركزي الموريتاني
نحيين واعتماد الاستراتيجية الوطنية للتمويل الخفيف	2013	2015	البنك المركزي الموريتاني
مأسسة بيت المال وإنشاء وكالات جديدة	2013	2015	
إنشاء صندوق للتنمية الزراعية والرعية وصناديق للقرض الخفيف	2013	2015	وزارة التنمية الريفية
إعداد ونشر دليل رجل المقاول	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

الإطار المؤسسي

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
رفع المستوى المؤسسي لقيادة التمويلات الخفيفة						
إنشاء لجنة للتشاور في مجال التمويلات الخفيفة						
اعتماد نظام جبائي خاص بقطاع التمويل الخفيف						
إعادة تنشيط وكالة المهنيين في مجال التمويل الخفيف						
وضع برنامج دعم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتمويل الخفيف						

تأمين رأس المال الطبيعي

11 651

11 651

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إعادة تأهيل والمحافظة على الغابات	2014	2017	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	قيد البحث	هبة	4 000

2 636	هبة	قيّد البحث	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	2016	2014	تخفيف الفقر عبر محاربة التصحر واستنبتات أشجار الصمغ العربي
2018.77	هبة	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	2015	2012	اتفاقية التعاون المالي (الخطيرة الوطنية لحوض أرغين)
328.887	هبة	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	2012	2008	الخطيرة الوطنية لجاولينغ
1 090	هبة	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	2019	2012	برنامج المحافظة على التنوع البيئي
163.982	هبة	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	2013	2006	مشروع تعميق المعرفة العلمية للأنظمة البيئية في حوض آرकिन
3 000	هبة	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	2017	2015	حماية المراعي ومكافحة الحرائق
925		مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	2015	2012	مساحات محمية في قلب الريشات
329.925	هبة	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	2012	2008	حماية المراعي ومكافحة الحرائق
			الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	2015	2013	وضع إجراءات للتأقلم

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2015	2013	تأمين أنشطة التشجير حول المدن
الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2015	2013	تشجير الأوساط الغابوية ذات القيمة الاقتصادية المضاعفة
الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2015	2013	دراسة وهيكلة مكونات فرع الطاقة الخشبية
الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2015	2013	التسيير المستديم للمحميات البحرية والشاطئية
الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2015	2013	تأمين المحميات البحرية

الحماية الاجتماعية						
مساعدة وتسيير العوز						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
دعم المبادرات الخاصة للاندماج في وسط الفقراء	2012	2014	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	قيد البحث	هبة	547.015
مواصلة برامج إزالة آثار الاسترقاق	2009	2012	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	مؤكد	هبة	1375.59

68.37	هبة	مؤكد	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	2014	2013	الغذاء مقابل العمل
290	هبة	مؤكد	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	2016	2014	دعم المبادرات الخاصة للاندماج في وسط الفقراء
			وزارة الصحة	2015	2013	الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية
			وزارة الصحة	2014	2013	إعداد دراسة جدوى ووضع نظام للضمان الصحي داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لصالح الأشخاص غير المشمولين بأنظمة أخرى
			وزارة الصحة	2014	2013	إعداد دراسة جدوى لاستحداث معاش للشيوخوخة

التأمين الصحي

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			الصندوق الوطني للتأمين الصحي	2015	2012	تعزيز قدرات الصندوق الوطني للتأمين الصحي
			وزارة الصحة	2015	2012	مراجعة نصوص صناديق المعاش (الموظفون والقطاع الخاص)

الضمان الاجتماعي

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			وزارة الوظيفة العمومية	2015	2013	التفكير حول توسيع حقل الضمان الاجتماعي ليشمل التأمين الصحي و منح المعاشات التكميلية
			وزارة الوظيفة العمومية	2015	2013	وضع نظام مساعدة للعاطلين وعلاوة للشيوخوخة
			وزارة الوظيفة العمومية	2015	2013	مراجعة النصوص التأسيسية لصندوق الضمان الاجتماعي

إعداد دراسة حسابية حول المعاشات المدفوعة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2013 2015 وزارة الوظيفة العمومية

المحور 3: تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية						337 196
التعليم والتكوين						67 863
التعليم الأساسي						21 255
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
تحفيز الطلب المدرسي (الأدوات التعليمية والتربوية)	2014	2016	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	500
إعادة هيكلة التكوين التمهيدي للمعلمين	2014	2017	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	650
مشروع دعم إعادة تشييد المدارس الثانوية	2014	2016	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	3851.4
برنامج تطوير التعليم (مرحلة 1)	2014	2017	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	10270.2
إيجاد عرض مدرسي للفئات الفقيرة	2014	2017	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	3 365
رفع مستوى معلمي التعليم الأساسي	2014	2017	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	هبة	649.959
تعميم الكفالات المدرسية ونفاذ المجموعات الفقيرة إلى التعليم الثانوي	2014	2017	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	6 000
تجهيز المؤسسات الابتدائية	2014	2016	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	هبة	1 300
استصلاح المباني الإدارية والخدمية	2014	2017	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	هبة	5 200
مشروع دعم اللغة الفرنسية	2012	2017	وزارة التهذيب الوطني	مؤكد	هبة	263.25
تعزيز قطاع التهذيب (3 C2D)	2010	2013	وزارة التهذيب الوطني	مؤكد	هبة	4172.413
التغذية المدرسية	2012	2013	وزارة التهذيب الوطني	مؤكد	هبة	202.195

التعليم للجميع	2011	2016	وزارة التهذيب الوطني	مؤكد	هبة	4 240
التعليم الثانوي						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
دعم قدرة الاستقبال في المدارس الثانوية	2014	2017	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	2 800
مشروع دعم إعادة بناء المدارس الثانوية	2014	2016	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	3851.4
برنامج تطوير التعليم (مرحلة 2)	2014	2017	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	3982.4
تحسين النفاذ والمساواة في التعليم الثانوي/ المرحلة 2	2014	2016	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	هبة	495.57
اقتناء اللوازم المدرسية وتجهيزات المخابر	2014	2016	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	شبه هبة	1 500
مشروع دعم المدرسة العليا للتعليم	2011	2013	وزارة التهذيب الوطني	مؤكد	هبة	81
التكوين وتحسين خبرة أساتذة المواد العلمية	2012	2015	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	هبة	400
تعميم الكفالات المدرسية ونفاذ الفئات الأقل حظا إلى التعليم الثانوي	2012	2015	وزارة التهذيب الوطني			
وضع منظومة شفافة ومعايير منطقية تسمح باختيار واكتتاب العمال حسب الكفاءات	2012	2015	وزارة التهذيب الوطني			
إصدار كتب مدرسية وأدوات تربوية	2012	2015	وزارة التهذيب الوطني			
مشروع دعم إعادة بناء المدارس الثانوية	2012	2015	وزارة التهذيب الوطني			
التعليم العالي						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
تطوير البحث العلمي	2014	2016	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	هبة	324.979
بناء كلية العلوم القانونية والاقتصادية وبناء حي جامعي	2014	2018	وزارة التهذيب الوطني	قيد البحث	هبة	9 100

5 200	هبة	قيد البحث	وزارة التهذيب الوطني	2017	2014	استصلاح المباني الإدارية والخدمية
5 265	قرض	مؤكد	وزارة التهذيب الوطني	2013	2005	بناء كلية العلوم والتقنيات
830.25	قرض	مؤكد	وزارة التهذيب الوطني	2013	2005	بناء كلية العلوم والتقنيات
1957.086	هبة	مؤكد	وزارة التهذيب الوطني	2013	2010	لوازم التهذيب
2348.503	هبة	مؤكد	وزارة التهذيب الوطني	2013	2009	بناء كلية الطب
9 504	قرض	مؤكد	وزارة التهذيب الوطني	2014	2010	بناء كلية الآداب والعلوم الإنسانية والحي الجامعي
263.25	هبة	مؤكد	وزارة التهذيب الوطني	2017	2012	مشروع دعم اللغة الفرنسية
23123.67	قرض	قيد البحث	وزارة التهذيب الوطني	2016	2013	بناء وتجهيز الحرم الجامعي في نواكشوط مرحلة 2
			وزارة التهذيب الوطني	2015	2013	تطوير التكوين المستمر أثناء العمل
			وزارة التهذيب الوطني	2015	2013	تطوير عرض للتكوين عن بعد
			وزارة التهذيب الوطني	2015	2013	تطوير البحث العلمي
			وزارة التهذيب الوطني	2015	2013	توطيد الإصلاح التربوي لنظام LMD
			وزارة التهذيب الوطني	2015	2013	وضع سياسة جديدة لتسيير المنح
			وزارة التهذيب الوطني	2015	2013	دعم تمهين الفروع
			وزارة التهذيب الوطني	2015	2013	اقتناء دعائم مجموع المكتبات والمخابر
			وزارة التهذيب الوطني	2015	2013	تنميين عمال التدريس والبحث وتحسين أداائهم
			وزارة التهذيب الوطني	2015	2013	بناء وتجهيز مقر للمعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات

2 000

التكوين الفني والمهني

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
153.1	هبة	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة للتهذيب الوطني المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	2015	2014	تصور وتطبيق نظام معلومات حول الشغل
2 000	شبه هبة	قيد البحث	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة للتهذيب الوطني المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	2016	2014	تحسين نجاعة وفعالية التكوين الفني والمهني
4372.5	قرض	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة للتهذيب الوطني المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	2016	2011	دعم التكوين الفني والمهني
1894.75	هبة	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة للتهذيب الوطني المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	2012	2007	تعزيز قدرات التهذيب الوطني
			الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة للتهذيب الوطني المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	2015	2013	مشروع دعم التعليم الفني والمهني
			الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة للتهذيب الوطني المكلفة بالتشغيل	2015	2013	تحيين الإطار القانوني والتنظيمي للتكوين الفني والمهني

والتكوين المهني والتقنيات
الجديدة

الوزارة المنتدبة لدى
وزير الدولة للتهذيب
الوطني المكلفة بالتشغيل
والتكوين المهني والتقنيات
الجديدة

2015 2013

إنشاء هيكل لتكوين المكونين وعمال التأطير

الوزارة المنتدبة لدى
وزير الدولة للتهذيب
الوطني المكلفة بالتشغيل
والتكوين المهني والتقنيات
الجديدة

2015 2013

إنشاء 17 إعدادية فنية تغطي عواصم جميع الولايات من بينها 5 في نواكشوط

الوزارة المنتدبة لدى
وزير الدولة للتهذيب
الوطني المكلفة بالتشغيل
والتكوين المهني والتقنيات
الجديدة

2014 2013

فتح المدرسة الوطنية للحرف والهندسة المدنية في ألاك

التعليم الأصلي

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
بناء وتجهيز مساجد ومجمعات للأوقاف	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي			
توسيع عرض التكوين لتحسين كفاءات قدرات أئمة المساجد	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي			
تنظيم مؤتمرات وورشات لتنشيط الثقافة الإسلامية وروح التسامح	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي			
إنشاء هياكل جهوية مكلفة بالحج وتعليم الدين	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي			

محو الأمية						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إعداد ومراجعة النصوص الشرعية والتنظيمية ذات الصلة بالأوقاف والزكاة والمساجد والحج والمعاهد والمحاضر والزوايا والروابط	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي			
تحسين مكافحة الأمية	2014	2016	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي	قيد البحث	هبة	358
برنامج محو الأمية والتدريب على المهن	2010	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي	مؤكد	قرض	1669.5
برنامج محو الأمية والتدريب على المهن	2010	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي	مؤكد	قرض	1407.15
تحسين الاستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار مع مراجعة المناهج	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي			
إنشاء مراكز للتهذيب القاعدي للشباب غير المتمدرسين أو المتسربين	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي			
إعادة تنشيط التهذيب الإذاعي لترقية محاربة الأمية	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي			
تعزيز الإطار المؤسسي لمحاربة الأمية	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي			
وضع عرض للتعليم الأساسي غير المصنف يعتمد على تطوير محو الأمية الوظيفي	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي			
ترقية التعليم الأصلي وتعزيز مساهمته في التهذيب القاعدي	2013	2015	وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي			

الصحة والغذاء						273 665
السياسة الصحية						13 880
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
تخفيض الوفيات لدى الأمهات والأطفال والرضع	2013	2015	وزارة الصحة	قيد البحث	شبه هبة	4 000
مكافحة الأمراض المنقولة 2	2014	2016	وزارة الصحة	قيد البحث	هبة	9 880
مشروع مكافحة الملاريا	2008	2012	وزارة الصحة	مؤكد	قرض	784.89
دعم البرنامج الوطني للصحة الإنجابية في اترارزه	2007	2012	وزارة الصحة	مؤكد	هبة	705.861
تحسين الوقاية من فيروس السيدا	2012	2013	وزارة الصحة	مؤكد	هبة	29.15
تحسين خدمات الصحة الجنسية للشباب	2012	2013	وزارة الصحة	مؤكد	هبة	39.75
تحسين مؤشرات صحة الأم والطفل في ولاية لبراكه	2010	2014	وزارة الصحة	مؤكد	هبة	378.95
التجهيز						24 575
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
برنامج بناء وتوسعة وتأهيل وتجهيز البنى التحتية الصحية	2013	2016	وزارة الصحة	قيد البحث	قرض	10 000
اقتناء معدات وتجهيزات طبية لصالح الهياكل الصحية	2013	2015	وزارة الصحة	قيد البحث	هبة	14 575
دعم التصوير الطبقي الولادي	2009	2013	وزارة الصحة	مؤكد	هبة	87.399
دعم المبلغ الجرافي للولادة	2012	2015	وزارة الصحة	مؤكد	هبة	877.5
بقاء الطفل	2011	2016	وزارة الصحة	مؤكد	هبة	9407.5
توسيع الخدمات الصحية						40 675

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
10 335	هبة	قيد البحث	وزارة الصحة	2014	2013	بناء وتأهيل المستشفيات
16 120	قرض	قيد البحث	وزارة الصحة	2014	2013	بناء وتأهيل هياكل الصحة القاعدية
12 220	هبة	قيد البحث	وزارة الصحة	2016	2014	بناء المستشفيات الجهوية في كيهيدي وسيلبابي
2 000	هبة	قيد البحث	وزارة الصحة	2016	2014	تحسين الاستفادة من الخدمات الصحية
2571.75	قرض	مؤكد	وزارة الصحة	2015	2011	المركز الوطني لأمراض القلب
2008.8	تأجير مالي	مؤكد	وزارة الصحة	2015	2011	المركز الوطني لأمراض القلب
140.4	هبة	مؤكد	وزارة الصحة	2014	2012	دعم إعداد البطاقة المدرسية
119.25	هبة	مؤكد	وزارة الصحة	2013	2012	تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأمهات والأطفال حديثي الولادة
92.75	هبة	مؤكد	وزارة الصحة	2013	2012	تحسين خدمات التخطيط الأسري

السياسة الغذائية

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2015	2011	إنشاء صندوق وطني لمساعدة المجموعات الهشة وتنسيق التضامن الوطني
			وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2015	2011	إنجاز برنامج إعلامي متعدد الوسائط على مستوى مراكز التغذية الجماعية موجه للأمهات والحوامل والمرضعات
			وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2015	2011	ترقية استهلاك الملح المشبع باليود والمنتجات الزراعية التقليدية المحلية
			وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2015	2011	إشراك المجموعات المحلية في مجال ترقية الحماية الغذائية

التشغيل						
سياسة ترقية التشغيل						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إحصاء المقاولين من الباطن في مجال التشغيل	2013	2015	وزارة الوظيفة العمومية + وزارة التشغيل			
وضع نظام وطني للبيانات حول سوق التشغيل	2013	2015	وزارة الوظيفة العمومية + وزارة التشغيل			
تحديد الأسواق والورشات ذات التركيز العالي من اليد العاملة (بناء وأشغال عامة، هندسة مدنية... الخ)	2013	2015	وزارة الوظيفة العمومية + وزارة التشغيل			
إعداد تنظيم يحكم مكاتب التوظيف الخاصة	2013	2015	وزارة الوظيفة العمومية + وزارة التشغيل			
تحسين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل	2013	2015	وزارة الوظيفة العمومية + وزارة التشغيل			
تعزيز القدرات في مجال التوظيف والتشغيل الذاتي						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
تعزيز القدرات الوطنية في مجال التشغيل والتشغيل الذاتي للعاطلين	2013	2015	وزارة الوظيفة العمومية + وزارة التشغيل			
إنشاء آلية للتمويل تتسجم مع احتياجات طالبي الشغل	2013	2015	وزارة الوظيفة العمومية + وزارة التشغيل			
النهوض بتشغيل الشباب/ الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب	2013	2015	وزارة الوظيفة العمومية + وزارة التشغيل			
العمل والحيطة الاجتماعية						

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	2015	2013	إنجاز مسح حول التشغيل
			الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	2015	2013	عصرنة إدارة الشغل (صندوق الضمان الاجتماعي، مفتشية الشغل، المكتب الوطني لطب الشغل)
103 720	النفاذ إلى المياه في الوسط الريفي					
103 720	النفاذ إلى مياه الشرب					
المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
3914.730	شبه هبة	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2013	2007	مشروع شبكة توزيع المياه في الوسط الريفي بالجنوب
1 400	شبه هبة	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2017	2013	المشروع الوطني المندمج لقطاع المياه في الوسط الريفي
2 510	هبة	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2017	2013	المشروع الوطني المندمج لقطاع المياه في الوسط الريفي
5 735	استصناع	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2014	2010	مشروع أفطوط الشرقي (الجزءين 3 و 4)
3 677	قرض	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2014	2010	مشروع أفطوط الشرقي (الجزءين 3 و 4)
17 280	قرض	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2015	2012	مشروع تزويد المدن والقرى الشرقية بالماء الشروب انطلاقا من بحيرة اظهر

6 912	قرض	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2016	2012	مشروع أفطوط الشرقي (شبكة توزيع انطلاقاً من فم لكليته)
1 512	قرض	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2013	2008	البرنامج السعودي للآبار
14 190	استصناع	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2015	2012	تزويد المنطقة الريفية للظهر بالماء الشروب
2 000	قرض	قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي	2017	2015	تأهيل شبكات توزيع المياه في المدن الداخلية
540	هبة	قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي	2016	2014	مشروع بناء شبكات توزيع الماء الشروب في أفطوط الساحلي
7 020	قرض	قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي	2017	2014	مشروع أفطوط الشرقي (شبكة توزيع انطلاقاً من فم لكليته)
12 000	قرض	قيد البحث	وزارة المياه والصرف الصحي	2017	2015	دراسة إنجاز شبكات توزيع الماء الشروب في كيفة انطلاقاً من بحيرة كنكوصة
5 800	هبة	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2014	2012	شبكات توزيع الماء في 5 ولايات
8 500	قرض	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2015	2012	مشروع أفطوط الشرقي (شبكة توزيع انطلاقاً من فم لكليته)
1 900	هبة	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2015	2012	مشروع أفطوط الشرقي (شبكة توزيع انطلاقاً من فم لكليته)
1 512	قرض	مؤكد	وزارة المياه والصرف الصحي	2013	2008	البرنامج السعودي للآبار
11 232	قرض	مؤكد	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2013	2007	تطوير خدمات المياه والطرق في المناطق الريفية

تعزيز إنتاجية مراكز جيكني، كنكوصة والنعمة		2013	2014	وزارة المياه والصرف الصحي		
تثمين المصادر المائية						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إنجاز منشآت هيكلية لتثمين المياه السطحية (سدود، أحواض حبس...)	2012	2015	وزارة المياه والصرف الصحي			
تنفيذ برنامج إنشاء أحواض حبس المياه السطحية	2012	2015	وزارة المياه والصرف الصحي			
تكوين المصادر البشرية في مجال السيطرة على المياه السطحية ومعالجتها	2012	2015	وزارة المياه والصرف الصحي			
تصميم قاعدة بيانات ونظام بيانات جغرافية حول المصادر المائية السطحية	2012	2015	وزارة المياه والصرف الصحي			
ترسيم حدود مناطق الحماية الاستراتيجية لحقول التجميع في المدن الكبرى والمدن الثانوية	2012	2015	وزارة المياه والصرف الصحي			
تعزيز القدرات						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
توسيع التسيير المندمج للمصادر المائية داخل الولايات	2012	2015	وزارة المياه والصرف الصحي			
إعداد استراتيجية طويلة الأمد للقطاع	2012	2015	وزارة المياه والصرف الصحي			
تعزيز الإدارات المركزية بالوسائل البشرية والمادية والمالية على مستوى الإدارات المركزية	2012	2015	وزارة المياه والصرف الصحي			
دعم التجمعات البلدية بالعمال الأكفاء	2012	2015	وزارة المياه والصرف			

الصحي

وزارة المياه والصرف
الصحي

2015

2012

إنجاز دراسات جديدة هيدروجيولوجية عامة في مناطق مختلفة من البلاد

وزارة المياه والصرف
الصحي

2015

2012

إنجاز خرائط المصادر المائية في كل ولاية

2 512

النوع والطفولة وسياسة السكان

المساواة بين الجنسين

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
مشروع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية التخلي عن الخفاض	2010	2013	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	مؤكد	هبة	147.42
حقوق النساء	2012	2013	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	مؤكد	هبة	45.05
تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على النوع والبرنامج القطاعي لمحاربة السيدا	2012	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة			
تنظيم حملة وطنية حول مكافحة التمييز ضد النساء وتعميم مدونة الأحوال الشخصية	2012	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة			
اعتماد النصوص التشريعية المجرمة للعنف القائم على النوع ولتشويه الأعضاء التناسلية للنساء	2012	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة			
تطوير مقاربة أسر الاستقبال للبنات التلميذات من الأوساط الفقيرة	2012	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة			
تعزيز هياكل التمويل الخفيف في الوسط الريفي والنشاطات المدرة للدخل	2012	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة			

وزارة الشؤون الاجتماعية
والطفولة والأسرة

2015 2012

تعميم وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع

إعداد واعتماد قانون حول النوع واعتبار بعد النوع في البرامج القطاعية

إعادة تنشيط وتعزيز قدرات شبكة النساء الوزيرات والبرلمانيات وإعادة تنشيط
وتعزيز قدرات شبكات النساء المستشارات البلديات

التحسيس حول مكافحة التمييز ضد النساء

الطفولة						
المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
736	هبة	قيد البحث	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2016	2014	إنشاء مركز للحماية والدمج الاجتماعي للأطفال
191	هبة	قيد البحث	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2016	2014	دعم قيام نظام لتكوين المتخصصين في مجال التعليم قبل المدرسي من خلال مركز التكوين للطفولة الصغرى
1 585	هبة	قيد البحث	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2018	2014	تحسين النفاذ إلى التعليم قبل المدرسي
1580.99	هبة	مؤكد	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2016	2011	حماية الطفولة
			وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2015	2013	تعزيز نوعية عرض التعليم قبل المدرسي المصنف وغير المصنف
			وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2015	2013	إقامة نظام للتأطير والإنعاش عن قرب لفائدة المبادرات الخاصة والجماعية
			وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2015	2013	تعزيز نوعية عرض التعليم قبل المدرسي المصنف وغير المصنف

تطوير وتعميم برنامج للتهديب العائلي على المستوى الجماعي	2013	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
التكوين الأولي والمستمر لمرشحات حدائق الأطفال	2013	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
وضع قاعدة بيانات جهوية للتخطيط والمتابعة	2013	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
وضع نظم لحماية الأطفال على مستوى الولايات	2013	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
إنجاز برنامج إعلامي متعدد الوسائط موجه للأمهات	2013	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
إعداد مدونة عامة لحقوق الطفل	2013	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
تعزيز قدرات مركز الحماية والدمج الاجتماعي للأطفال	2013	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
وضع نظم لحماية الأطفال	2013	2015	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة

السكان						31.8
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
تحسين واعتماد على سياسة للسكان	2012	2013	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	مؤكد	هبة	31.8
اعتماد إعلان سياسة للسكان حديثة مع خطط عمل جهوية	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
توسيع استخدام الخدمات الصحية الإنجابية	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			

الترقية الاقتصادية للنساء	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
إنتاج معلومات إحصائية موثوقة ومحيطة حول مؤشرات السكان	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
رصد صندوق لتمويل البرنامج الوطني للسكان	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
مراعاة التفاعل بين السكان والتنمية	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
تعزيز آليات التنسيق بين اللجنة الوطنية للسكان وهيكل الدعم	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
ثقافة، شباب ورياضة						
17 718.33						
ثقافة						
6 918						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
بناء قصر للثقافة	2014	2016	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	مؤكد	هبة	5 000
إنجاز برنامج "التراث التقليدي والإبداع في خدمة التنمية البشرية في موريتانيا"	2009	2013	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	مؤكد	هبة	668.33
استحداث دار وطنية للفنون الجميلة	2014	2014	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	قيد البحث	هبة	250
عصرنة المتحف الوطني وإقامة متحف متخصص في النعمة	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة			
إعادة تنظيم المعهد الموريتاني للبحث العلمي	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة			

استحداث دار وطنية للطباعة والنشر	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة
تنظيم مهرجانات خاصة بالشعر والفن والموسيقى	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة
إنشاء متحفين في تشيت ووادان	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة
إنشاء متحف خاص بالأنشطة المنجمية في ازويرات	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة
تنفيذ برنامج تحسيس السكان حول المحافظة على التراث الثقافي	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة
إنشاء مخابر جهوية لمعالجة وحفظ المخطوطات	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة
إنشاء خلية للكنوز الحية	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة
تنفيذ مخططات الحماية	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة
تنفيذ مخططات الحماية والمخططات التوجيهية للإسكان في المدن القديمة	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة

شباب ورياضة

11 800

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إعادة تأهيل وبناء منشآت رياضية في الولايات والمقاطعات	2014	2016	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	قيد البحث	هبة	600
ترقية الشباب والنشاط الرياضي	2014	2017	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	قيد البحث	هبة	600
مشروع بناء ملعب للرياضات المختلفة بسعة 5000 مقعد في نواذيبو	2013	2015	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	قيد البحث	هبة	1 500

والرياضة

1 600	هبة	قيد البحث	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	2016	2014	إنشاء مجمع رياضي يتضمن صالة متعددة الأغراض بسعة 3000 مقعد ومسبح رياضي
5 500	هبة	قيد البحث	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	2016	2014	بناء مجمع أولمبي من 20000 مقعد في نواكشوط
2 000	هبة	قيد البحث	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	2015	2013	استصلاح مضمار رياضي في نواكشوط باتجاه الشاطئ
			وزارة الثقافة والشباب والرياضة	2015	2013	بناء دار للشباب في كل من النعمة، تفرغ زينه، أطار، روصو، سيلبابي، لعيون، كيفة، ألاك وازويرات
			وزارة الثقافة والشباب والرياضة	2015	2013	بناء ملعب بسعة أكثر من 1000 في كل من روصو، لعيون، تجكجة، سيلبابي، أكجوجت وأطار

النفاد الشامل إلى الخدمات الأساسية

66 253

صندوق الدعم

-

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
منصات شمسية متعددة الاستخدامات في إطار مكافحة الفقر	2011	2012	وكالة ترقية النفاد الشامل إلى الخدمات الأساسية	مؤكد	هبة	123.225
إنشاء صندوق لتعميم تقنيات الإعلام والاتصال						

الماء

3 640

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
توفير الماء الشروب في 200 بلدة مكل منها تضم كل منها أكثر من 500 نسمة	2014	2016	وزارة المياه والصرف الصحي	قيد البحث	هبة	3 640

الطاقة

62 313

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
1 323	شبه هبة	مؤكد	صوميليك	2015	2012	مشروع الكهرباء الريفية في منطقة أفطوط الشرقي
3 510	قرض	مؤكد	صوميليك	2013	2009	كهربة الضفة: ربط روصو - بوغي
17 280	قرض	مؤكد	صوميليك	2013	2005	محطات كهربائية للمدن الداخلية
1 200	ميزانية	مؤكد	صوميليك	2013	2012	برنامج تنمية الطاقات المتجددة
1894.75	هبة	مؤكد	صوميليك	2014	2011	فعالية الطاقة وتوسيع نظم الكهرباء في 20 بلدة ريفية (برنامج الكهرباء 2)
39 000	قرض	مؤكد	صوميليك	2014	2012	بناء محطة حرارية - شمسية في كيفة بطاقة 50 ميغاواط
			صوميليك	2014	2012	الربط بالشبكة المترابطة للمناطق شبه الحضرية والمساحات الزراعية
			صوميليك	2014	2012	تعزيز قدرات مختلف هياكل القطاع

300

تقنيات الإعلام والاتصال

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
300	ميزانية	قيد البحث	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتنشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	2013	2012	تطوير المواقع الإلكترونية للإدارة
3.000	قرض	قيد البحث	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتنشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	2015	2012	تطوير نظم المعلومات الإدارية
1.000	قرض	قيد البحث	الوزارة المنتدبة لدى وزير الدولة المكلفة بالتنشغيل والتكوين المهني	2015	2013	ربط المستشفيات والمراكز الصحية بالإنترنت ذات السرعة العالية

والتقنيات الجديدة

الوزارة المنتدبة لدى
وزير الدولة المكلفة
لالتشغيل والتكوين المهني
والتقنيات الجديدة

2015

2013

تحديد استراتيجية وخطة العمل لسياسة النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصال

الوزارة المنتدبة لدى
وزير الدولة المكلفة
لالتشغيل والتكوين المهني
والتقنيات الجديدة

2015

2013

ربط جميع الولايات بالإنترنت عبر الألياف البصرية

الوزارة المنتدبة لدى
وزير الدولة المكلفة
لالتشغيل والتكوين المهني
والتقنيات الجديدة

2015

2013

إنشاء صندوق لتعميم تقنيات الإعلام والاتصال وتعزيز القدرات

الوزارة المنتدبة لدى
وزير الدولة المكلفة
لالتشغيل والتكوين المهني
والتقنيات الجديدة

2015

2013

تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع تقنيات الإعلام والاتصال

50 530

المحور 4: تحسين الحكامة ودعم القدرات المؤسسية

6 462

الحكامة السياسية

3 200

الديمقراطية وحقوق الإنسان

المبلغ

نوع التمويل

تمويل

المسؤول

نهاية

بداية

أنشطة ذات أولوية

تحسين الإطار القانوني للأحزاب السياسية والجمعيات

إعداد مدونة للنظام الانتخابي

تفعيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات كهيئة دائمة

التعريف بمفاهيم الديمقراطية والحريات العمومية

جعل المراجعات العادية السنوية للائحة الانتخابية منتظمة

3 200	هبة	مؤكد	وزارة الداخلية واللامركزية	2016	2012	برنامج دعم استراتيجي تسير الهجرة في موريتانيا
				2015	2013	إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز الوثام الاجتماعي
				2015	2013	تعزيز قدرات مصالح البرلمان كالترجمة والتصويت الالكتروني والتوثيق
				2015	2013	ترقية التبادل البرلماني الدولي
				2015	2013	إعداد مجموعة النصوص المصادق عليها

الوحدة الوطنية

3 262

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
1 631	هبة	قيد البحث	وزارة الداخلية واللامركزية	2016	2014	تجهيز مراكز الإسعاف التابعة للحماية المدنية
1375.59	هبة	قيد البحث	وزارة الداخلية واللامركزية	2014	2013	برنامج القضاء على مخلفات الاسترقاق
1 631	هبة	قيد البحث	وزارة الداخلية واللامركزية	2016	2014	برنامج استقبال وإعادة دمج اللاجئين الموريتانيين
				2015	2013	إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة مخلفات الاسترقاق
				2015	2013	وضع إطار للتشاور وآليات لتسيير النزاعات على المستوى الوطني والمحلي

2015	2013	تنفيذ برنامج جديد للحماية من النزاعات وترقية الحوار بين الثقافات
2015	2013	إنتاج وثائق سفر ووثائق إقامة مؤمنة
2015	2013	برنامج القضاء على مخلفات الاسترقاق
2015	2013	البرنامج الوطني لنزع الألغام من أجل التنمية

العدالة						2 345
توطيد النظام القضائي						-
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
العدل والأمن في منطقة الساحل الصحراوي	2010	2013	وزارة الداخلية واللامركزية	مؤكد	هبة	567.567
دعم قطاع العدل	2011	2014	وزارة العدل	مؤكد	هبة	1667.25
توفير مكتبة لكل سلطة قضائية مع النفاذ إلى قواعد البيانات القانونية	2013	2015	وزارة العدل			
تحسين الاستقبال وتوفير المعلومات لمستخدمي الخدمات العمومية للعدالة	2013	2015	وزارة العدل			
تعزيز صندوق المساعدة القضائية للأشخاص الذين لا يملكون موارد	2013	2015	وزارة العدل			
تعزيز القدرات						2 345
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إنشاء معهد لتكوين القضاة	2014	2017	وزارة العدل	قيد البحث	هبة	700
تحسين أداء القضاة وكتاب الضبط	2015	2017	وزارة العدل	قيد البحث	هبة	150
عصرنة البنى الأساسية التابعة لوزارة العدل	2013	2015	وزارة العدل	قيد البحث	هبة	1 495

برنامج عصرنة المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء (مباني، تجهيزات،
مراجعة البرامج)

تحسين الظروف المعيشية في السجون						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إعداد إصلاح السجون	2013	2015	وزارة العدل			
وضع إطار تشريعي واكتتاب مراقبي سجون مدنية	2013	2015	وزارة العدل			
تكوين عمال السجون	2013	2015	وزارة العدل			
اقتناء معدات للمراقبة	2013	2015	وزارة العدل			
إعادة تأهيل المباني القضائية والسجون الموجودة	2013	2015	وزارة العدل			
بناء مباني قضائية وسجون جديدة	2013	2015	وزارة العدل			
استحداث آلية للمتابعة الإحصائية للقرارات القضائية	2013	2015	وزارة العدل			
الحكامة الإقليمية والمحلية						
15 683						
اللامركزية ونقل السلطات إلى البلديات						
9 303						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
لامركزية التنمية المحلية	2013	2015	وزارة الداخلية واللامركزية	قيد البحث	هبة	6 630
برنامج الحكم الرشيد	2011	2013	وزارة الداخلية واللامركزية	مؤكد	هبة	1930.49
التكوين الأولي والمستمر في مجال اللامركزية	2011	2013	وزارة الداخلية واللامركزية	مؤكد	هبة	1 053

2583.75	هبة	مؤكد	وزارة الداخلية واللامركزية	2013	2007	برنامج اللامركزية من أجل التنمية المحلية
807.3	هبة	مؤكد	وزارة الداخلية واللامركزية	2013	2008	برنامج اللامركزية من أجل التنمية المحلية
1 620	هبة	مؤكد	وزارة الداخلية واللامركزية	2015	2011	برنامج ارتباط الشبكات الإقليمية من أجل الحكامة والتنمية المحلية
516.75	هبة	مؤكد	وزارة الداخلية واللامركزية	2013	2010	مشروع دعم الحكامة المحلية
			وزارة الداخلية واللامركزية	2015	2013	إعداد وتنفيذ إستراتيجية اللامركزية والتنمية المحلية
			وزارة الداخلية واللامركزية	2015	2012	دراسة تقطيع إقليمي منسجم
			وزارة الداخلية واللامركزية	2015	2012	الصندوق الجهوي للتنمية
			وزارة الداخلية واللامركزية	2015	2012	تحسين ظروف عمل السلطات واعتماد نظام أساسي أكثر ملاءمة
			وزارة الداخلية واللامركزية	2015	2012	برنامج فينكر (مكونة اللامركزية)
			وزارة الداخلية واللامركزية	2015	2013	مراجعة الإطار التشريعي للامركزية
			وزارة الداخلية واللامركزية	2015	2013	تعزيز تأطير البلديات وتعزيز وسائل عملها ودعم القدرات المالية للمجموعات المحلية
			وزارة الداخلية واللامركزية	2015	2013	تطوير قاعدة معلومات وطنية ونظام معلومات جغرافية للمجموعات المحلية

إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية	2013	2015	وزارة الداخلية واللامركزية
وضع جهاز دائم للتكوين الأولي والمستمر لفاعلي اللامركزية	2013	2015	وزارة الداخلية واللامركزية
تنفيذ برنامج تعزيز اللامركزية وترقية التنمية المحلية	2013	2015	وزارة الداخلية واللامركزية
وضع تقطيع إقليمي منسجم	2013	2015	وزارة الداخلية واللامركزية
تحسين ظروف عمل السلطات باعتماد نظام أساسي	2013	2015	وزارة الداخلية واللامركزية
وضع برنامج لاستعادة وتأهيل الأرشيف الإداري على مستوى الأقسام الإقليمية	2013	2015	وزارة الداخلية واللامركزية
بناء و/أو تأهيل مكاتب ومساكن السلطات الإدارية	2013	2015	وزارة الداخلية واللامركزية

الاستصلاح الترابي						6 380
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
برنامج فينكر لتنمين مبادرات النمو على المستوى الجهوي 2 (C2D 3)	2011	2013	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	مؤكد	هبة	1722.5
إعداد مخطط وطني للاستصلاح الترابي	2014	2016	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	قيد البحث	هبة	1 080
إعادة تأهيل وتجديد مدينة الطينطان	2007	2014	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	مؤكد	هبة	5 300
عصرنة وتحيين الخرائط في موريتانيا	2013	2015	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي			

تأهيل خليج نواذيبو	2013	2015	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي
اعتماد قانون إطاري للاستصلاح الترابي	2013	2015	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي
إعداد مخطط وطني للاستصلاح الترابي	2013	2015	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي
تفعيل لجنة تسمية الأماكن	2013	2015	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي
استعادة الخرائط الموريتانية من المعهد الجغرافي الوطني وتحيينها وإنجاز قاعدة البيانات الجغرافية المرجعية للبلاد	2013	2015	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي
تنفيذ المنطقة الحرة لنواذيبو	2013	2015	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي
إنجاز بحوث ودراسات جهوية	2013	2015	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي

الحكامة الاقتصادية

تسيير المال العام

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
تعزيز الأدوات المرتبطة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	2013	2015	وزارة المالية			
إنجاز مخطط رئيسي لإصلاح المالية العامة	2013	2015	وزارة المالية			
تخفيف وتبسيط دورات التسوية والأمر بالصرف والدفع	2013	2015	وزارة المالية			
إعادة تركيز وأخلقة النفقات المشتركة	2013	2015	وزارة المالية			

وزارة المالية	2015	2013	مواصلة عقلنة نفقات الدولة في مجال النقل والإسكان لصالح موظفي ووكلاء الدولة
وزارة المالية	2015	2013	عصرنة الإدارات الجمركية والضريبية
وزارة المالية	2015	2013	دعم مؤسسات مراقبة الميزانية كمحكمة الحسابات، المفتشية العامة للدولة، المفتشية العامة للمالية والمفتشيات الداخلية للوزارات
وزارة المالية	2015	2013	وضع نظام فعال لتسيير الشكايات
وزارة المالية	2015	2013	القيام بجرد للأموال
وزارة المالية	2015	2013	تعزيز قدرات الإدارة العامة للعقارات
وزارة المالية	2015	2013	إنجاز عمليات جرد العقارات وتحديد الدومين العمومي على مستوى العواصم

البرمجة

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			وزارة المالية/ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2013	متابعة أشغال تنسيق أدوات البرمجة الاقتصادية والمالية (الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، إطار النفقات المتوسطة المدى، برنامج الاستثمار العمومي، قانون المالية الأصلي)
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2013	تحسين وضبط الأدوات المستخدمة للتقديرات والتوقعات الخاصة بالنمو الاقتصادي
			وزارة المالية/ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2013	وضع نظام لمتابعة الإطار الاقتصادي الكلي ودعم القدرات في مجال تصميم وإعداد إطار النفقات متوسطة المدى

تأسيس قانون المالية على إطار النفقات متوسطة المدى وكذا تقديم الميزانية وفق مقارنة متناسقة مع التصنيف الوظيفي والاقتصادي	2013	2015	وزارة المالية/ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
تعزيز قدرات العمال في مجالات الاقتصاد الكلي والإحصاء	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
وضع أدوات تقييم دائمة للسياسات العمومية	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
إطلاق برامج جهوية لمحاربة الفقر في تيرس ز مور وإينشيري ونواكشوط	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

الإحصاءات

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
تحديث المؤشر الموحد للأسعار الاستهلاكية	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
تطوير أدوات مختلفة لمتابعة الأوضاع	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
تطبيق توصيات التفقيش التنظيمي للمكتب الوطني للإحصاء	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
تعزيز قدرات الوكلاء الوطنيين المكلفين بمهام في مجال الإحصاء	2013	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			

تنسيق المساعدات الخارجية

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
تطوير نظام معلومات يتعلق بالمساعدات الخارجية	2013	2015	البنك المركزي وزارة الشؤون/الموريتاني الاقتصادية والتنمية			

البنك المركزي
وزارة الشؤون/الموريتاني
الاقتصادية والتنمية

2015 2013

نشر التقارير المتعلقة بهذه المساعدات وفقا لمقتضيات إعلان باريس

البنك المركزي
وزارة الشؤون/الموريتاني
الاقتصادية والتنمية

2015 2013

تعزيز تنسيق المساعدات الخارجية

الحكامة البيئية						19 930
تعزيز القدرات						6 915
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
الشراكة لترقية التنوع البيئي في إطار القطاع النفطي والغازي في موريتانيا	2011	2014	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	مؤكد	هبة	304.750
حماية المراعي ومكافحة الحرائق الريفية	2015	2017	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	قيد البحث	هبة	3 000
تجهيز المختبر الوطني لمراقبة ومتابعة البيئة	2015	2018	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	قيد البحث	هبة	400
تشديد وتجهيز مباني المندوبيات والمفتشيات المقاطعية للبيئة	2015	2017	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	قيد البحث	هبة	529
تخفيف الفقر عبر محاربة التصحر وتجديد أشجار الصمغ العربي	2015	2017	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	قيد البحث	هبة	2 636
دعم الإعلام والتثقيف والاتصال في المجال البيئي	2015	2016	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة	قيد البحث	هبة	350

بالبيئة والتنمية المستدامة

الوزارة المنتدبة لدى
الوزير الأول المكلفة
بالبيئة والتنمية المستدامة

2013 2015

مراجعة الآليات المؤسسية التي تحكم القطاع

الوزارة المنتدبة لدى
الوزير الأول المكلفة
بالبيئة والتنمية المستدامة

2013 2015

تبني الأمر المطبق للقانون المتعلق بالوضعية الخاصة لعمال حماية الغابات

الوزارة المنتدبة لدى
الوزير الأول المكلفة
بالبيئة والتنمية المستدامة

2013 2015

تعزيز الرقابة واحترام تطبيق الضوابط والمعايير البيئية

الوزارة المنتدبة لدى
الوزير الأول المكلفة
بالبيئة والتنمية المستدامة

2013 2015

إنشاء مرصد للتصحر

الوزارة المنتدبة لدى
الوزير الأول المكلفة
بالبيئة والتنمية المستدامة

2013 2015

تنفيذ استراتيجية الطاقة المنزلية

الوزارة المنتدبة لدى
الوزير الأول المكلفة
بالبيئة والتنمية المستدامة

2013 2015

تحسين الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي

الوزارة المنتدبة لدى
الوزير الأول المكلفة
بالبيئة والتنمية المستدامة

2013 2015

تفعيل نظام المتابعة والتقييم لاستغلال المصادر الطبيعية

الوزارة المنتدبة لدى
الوزير الأول المكلفة
بالبيئة والتنمية المستدامة

2013 2015

تنفيذ الأنشطة المختلفة المسجلة في إطار استراتيجية الإعلام لـ PANE II

الوزارة المنتدبة لدى

2013 2015

مراجعة وتعديل إجراءات الأمر 60-95 المنشئ للمجلس الوطني للبيئة والمحدد

التغيرات المناخية						13 015
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
مشروع تعميق المعارف العلمية حول النظام البيئي في خليج حوض آرकिन (PACOPA)	2006	2013	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	مؤكد	هبة	163.982
مساحات محمية في كلب الريشات	2912	2015	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	مؤكد	هبة	925
مشروع البيئة الشاطئية	2014	2016	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	قيد البحث	هبة	2 000
بناء سد شاطئي محاذي لنواكشوط	2013	2015	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	قيد البحث	هبة	1 000
حماية مدينة نواكشوط (التشجير، الحزام الأخضر العظيم)	2012	2015	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة			
مشروع تعميق المعارف العلمية حول النظام البيئي في خليج حوض آرकिन	2006	2013	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	مؤكد	هبة	163.982
مساحات محمية في كلب الريشات	2012	2015	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبينة والتنمية المستدامة	مؤكد	هبة	925

1 090	هبة	مؤكد	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2019	2012	برنامج حماية التنوع البيئي
4 000	هبة	قيد البحث	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2018	2015	تأهيل وحماية الغابات المصنفة
2 000	هبة	قيد البحث	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2017	2015	مشروع البيئة الشاطئية
75	هبة	قيد البحث	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2017	2015	تقييم أخطار تلوث نهر السنغال في إطار مشروع أفطوط الساحلي
1 000	هبة	قيد البحث	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2017	2015	بناء سد شاطئي محاذي لنواكشوط
			الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2015	2013	وضع أداة لليقظة أو شرطة بيئية
			الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2015	2013	تطوير آليات لتسيير الشاطئ قصد الأخذ في الاعتبار للتعرض للتغيرات المناخية وتأثيرات البنى التحتية الشاطئية
			الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2015	2013	إعداد خطة عمل وطنية حول مؤشر الأداء البيئي
			الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	2015	2013	إنجاز الملف البيئي للبلد

مراقبة المواطن للعمل الحكومي						
1 590						
دعم الفاعلين غير الحكوميين والحكم الرشيد						
1 590						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
دعم المجتمع المدني والثقافة	2013	2014	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	قيد البحث	هبة	390
تعزيز المجتمع المدني في الوسط الريفي	2014	2014	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	قيد البحث	هبة	200
صندوق دعم احتراف المنظمات غير الحكومية 2	2014	2016	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	قيد البحث	هبة	1 000
إنجاز خريطة مستقلة لمنظمات المجتمع المدني	2013	2015	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني			
إنشاء صندوق وطني لتعزيز قدرات المجتمع المدني	2012	2015	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني			
إنشاء هيئة " دار المجتمع المدني"	2012	2015	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني			

مفوضية حقوق الإنسان
والعمل الإنساني
والعلاقات مع المجتمع
المدني

2015 2012

تحديد إطار شراكة توافقية الدولة/المنظمات

مفوضية حقوق الإنسان
والعمل الإنساني
والعلاقات مع المجتمع
المدني

2015 2013

إعداد دليل لجعل الرقابة الداخلية للمنظمات فعالة

مفوضية حقوق الإنسان
والعمل الإنساني
والعلاقات مع المجتمع
المدني

2015 2013

إعداد دراسة لوضع مرصد مستقل للمجتمع المدني

مفوضية حقوق الإنسان
والعمل الإنساني
والعلاقات مع المجتمع
المدني

2015 2013

إنجاز برنامج دعم للمجتمع المدني وللثقافة

470

الاتصال

استراتيجية الاتصال

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
دعم وسائل الاتصال	2008	2012	وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان	مؤكد	هبة	421.2
إعداد وتنفيذ إستراتيجية إعلامية	2013	2015	وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان			
إعداد إستراتيجية لتطوير وسائل الإعلام	2012	2015	وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان			

إنشاء محطات تلفزيونية تجارية حرة		2013	2015	وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان		
توسيع البث وزيادة عدد الإذاعات المحلية (4 إذاعات جديدة)		2013	2015	وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان		
تعزيز القدرات المؤسسية البشرية والفنية لمختلف المتدخلين في قطاع الصحافة والاتصال		2013	2015	وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان		
تعزيز القدرات		470				
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
رقمنة الوثائق الصوتية لإذاعة موريتانيا	2014	2015	وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان	قيد البحث	هبة	170
بدء خدمة شبكة الربط بواسطة الموجة الترددية FM في المدن الواقعة في الوسط الريفي	2015	2015	وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان	قيد البحث	شبه هبة	300
اقتناء شبكة رقمية من 35 محطة أرضية بقنوات متعددة	2015	2017	وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان	قيد البحث	هبة	992.88
زيادة قدرات الفاعلين العموميين		4 050				
دعم الإطار المؤسسي						
أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
توسيع وترسيم وأتمتة الإجراءات وأساليب تسيير الإدارة العمومية	2013	2014	وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة			
عقلنة وترسيم وأتمتة الإجراءات وأساليب تسيير الإدارة العمومية	2013	2014	وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة			
إعادة تنظيم الإدارة العمومية وفقا للأهداف الاستراتيجية	2013	2014	وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة			

وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة	2014	2013	متابعة الإصلاحات ذات الصلة بالأحكام القانونية المتضمنة انسجام وتبسيط نظام أجور وكلاء الدولة عن طريق اعتماد لوائح محددة
وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة	2014	2013	مراجعة شبكة التدرج القياسي للموظفين بالنسبة لعمليات المراجعة
وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة	2014	2013	مراجعة، اعتماد وتعميم مدونة السلوك
وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة	2014	2013	إعداد كتيب إجراءات لتسيير المصادر البشرية ودليل معلومات حول التنظيم والأخلاقيات
وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة	2014	2013	وضع نظام للتسيير التوعوي للوظائف وللعمال
وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة	2014	2013	مأسسة إجبارية الإجابة على طلبات المستخدمين وتبرير التصرفات الإدارية

جودة المرفق العام

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
إعداد خطة أولوية لتجديد وصيانة التجهيزات الإدارية	2013	2014	وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة			
تعميم وتوسيع جهاز الاتصال بين الإدارة ومستخدميها	2013	2014	وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة			
إعداد ميثاق للمرافق العمومية	2013	2014	وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة			
تنفيذ مخططات للتكوين المستمر لوكلاء الدولة	2013	2014	وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة			
تبسيط الإجراءات والتدابير الإدارية	2013	2014	وزارة الوظيفة العمومية			

وعصرنة الإدارة

وزارة الوظيفة العمومية
وعصرنة الإدارة

2014 2013

إعادة تنظيم ورقمنة الأرشيف الإداري

وزارة الوظيفة العمومية
وعصرنة الإدارة

2014 2013

تنفيذ استراتيجية للتنمية تقنيات الإعلام والاتصال

4 050

تعزيز قدرات الإدارة العمومية

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
مشروع تعزيز قدرات القطاع العمومي	2006	2013	وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة	مؤكد	شبه هبة	4 050
مشروع تحسين هدف الخدمة العمومية	2008	2013	وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة	مؤكد	هبة	338.31

5 347

المحور 5: تعزيز القيادة والمتابعة وتقييم خطة العمل 2011-2015

3 500

المنظومة المؤسسية

الإطار القانوني والتنظيمي

أنشطة ذات أولوية	بداية	نهاية	المسؤول	تمويل	نوع التمويل	المبلغ
التشاور حول المتابعة والتقييم مع الأطراف المعنية	2012	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
تشخيص وحصيلة المتابعة والتقييم في موريتانيا	2012	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			
إعداد واعتماد قانون إطار حول المتابعة والتقييم	2012	2015	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية			

تعزيز القدرات						
المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
	ميزانية	مؤكد	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2012	دعم تنفيذ متابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر
3 500	هبة	قيد البحث	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2018	2014	تعزيز وظيفة المتابعة والتقييم بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
تعزيز التنسيق						
المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2012	تحسين التشاور عبر عقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء الفنيين والماليين
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2012	وضع الإصلاحات الضرورية لتعبئة دعم الميزانية
تفعيل خطة العمل الثالثة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2015-2012						
تطبيق المنظومة						
المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2012	العمل بقاعدة بيانات تضم المؤشرات المعتمدة
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2012	إعداد مصفوفة مؤشرات تستجيب لمعايير SMART
تطور مصفوفة المؤشرات						

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2012	تحسين وتحسين مصفوفة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر بمؤشرات جديدة تشتمل على البيانات الكافية
أدوات رفع التقارير						
المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2012	وضع نظام للبيانات والمتابعة
مصادر البيانات الإحصائية						
419						
المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
69	هبة	قيد البحث	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2014	2014	إنجاز مسح حول الشغل (وسائل لوجستية)
350	هبة	قيد البحث	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2014	2014	تجديد المؤشر الموحد للأسعار الاستهلاكية
			وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2012	إنجاز مسح نوعية حول التشغيل والقطاع غير المصنف والفقر وصحة الأم والطفل
الإحصاء						
1 428						
المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
1 428	هبة	قيد البحث	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2015	2014	إنجاز إحصاء عام للسكان والمساكن
39.75	هبة	مؤكد		2013	2012	إنجاز إحصاء عام للسكان والمساكن
تعزيز القدرات						

المبلغ	نوع التمويل	تمويل	المسؤول	نهاية	بداية	أنشطة ذات أولوية
878.475	هبة	مؤكد	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2013	2007	تعزيز قدرات CMAP المرحلة 2
2076.923	شبه هبة	مؤكد	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	2013	2008	اتفاق التعاون الفني والاقتصادي
						تعزيز قدرات المصالح المكلفة بالمتابعة والتقييم

ملحق 3: مصفوفة مؤشرات الأداء

مرجع	مؤشر	هيئة مسؤولة	نوع	فئة	وضع مرجعي		وضع سابق		الوضع في 2011		الوضع الحالي		الأهداف	
					سنة	قيمة	سنة	قيمة	سنة	قيمة	سنة	قيمة	2015	2014
أهداف الألفية الإنمائية														
1.1	انتشار الفقر	المكتب الوطني للإحصاء	مسح	تأثير	2004	46,70 %	2008	42%						25%
1.2	حصة الخميس الأكثر فقرا من الاستهلاك الوطني	المكتب الوطني للإحصاء	مسح	تأثير	2004	6,7%	2008	6,30%						>10%
1.3	فارق الفقر (الانتشار*العمق)	المكتب الوطني للإحصاء	مسح	تأثير	2004	7%	2008	6,10%						4%
1.4	نسبة الأسر التي تسكن في مسكن هش	المكتب الوطني للإحصاء	مسح	تأثير	2004	33%	2008	32,50%						0%
1.5	النسبة الصافية للتدريس في التعليم الأساسي	التهذيب	مسح	تأثير	2004	40, 2%	2009	73%	2011	72,7%	2012	74,5%	80%	85%
1.6	عدد الإناث/ذكور في المرحلة الأساسية	التهذيب	مسح	تأثير	2004	99%	2009	102%	2011	102%	2012	101%	100%	100%

1.7	نسبة الاستمرار في نهاية المرحلة الأساسية	التدريب	مسح	تأثير	2004	38,90%	2009	61%	2011	65,2%	2012	67,4%	73%	77%	79%
1.8	عدد الإناث إلى الذكور في الثانوية	التدريب	مسح	تأثير	2004	85%	2009	85%	2011	82%	2012	92%	95%	98%	100%
1.9	نسبة الأميين البالغين (15 عام فما فوق)	التوجيه الإسلامي	مسح	تأثير	2004	42,50%	2008	38,50%	2011						15%
1.10	نسبة الأمية لدى النساء البالغات مقارنة بالبالغين من الرجال (15 عام فما فوق)	التوجيه الإسلامي	مسح	تأثير	2004	17,3	2008	15,50%	2011						5%
1.11	نسبة وفيات الأطفال (لكل 1000)	الصحة	مسح	تأثير	2000	87	2007	77	2011	77					38.04
1.12	نسبة وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000)	الصحة	مسح	تأثير	2000	135	2007	122	2011	118					58.31
1.13	نسبة وفيات الأمهات (لكل 100 ألف)	الصحة	مسح	تأثير	2000	747	2007	686	2011	626					400
1.14	نسبة الإصابة بنقص المناعة/السيدا	الصحة	مسح	تأثير	2004	0,5%	2008	0,50%	2011	0,70%					<1%
1.15	نسبة النساء الحوامل المصابات اللاتي خضعن لنظام كامل وقائي بمضادات الفيروس للحد من انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال	الصحة	سنوي	نتائج	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	2011	17%					70%
1.16	نسبة الولادات بمساعدة عمال مؤهلين	الصحة	سنوي	نتائج	2001	57%	غير محدد	غير محدد	2011	67%	2012	52%	55%	58%	85%

1.17	نسبة سوء التغذية (الوزن والعمر) لدى الأطفال دون 5 سنوات	الصحة	مسح	تأثير	2004	30,2%	2007	29,8%	2011	24,5%	2012	20,4%	20%		
1.18	نسبة السكان المستفيدين من مصدر لمياه الشرب في الوسط الريفي وشبه الحضري	المياه والصرف الصحي	مسح	تأثير	2004	52%	2008	62%	2011	60,3%	2012	64%	67%	70%	74%
1.19	نسبة الأسر التي يتوفر لديها نظام صرف صحي محسن	المياه والصرف الصحي	مسح	تأثير	2004	19,7%	2008	21,8%	2011	32,4%	2012	36%	42%	56%	70%
1.20	مساحة الأراضي المحمية للمحافظة على التنوع البيئي (1000 هكتار)	البيئة والتنمية المستدامة	مسح	تأثير	2010	0,4 %	2000	1232	2011	0,4 %					3 %
1.21	تنظيم انتخابات شفافة	الداخلية و اللامركزية	مسح	تأثير	2004	0	2009	1	2011	0	2012	0			4

مؤشرات متابعة الفقر

2.1	مؤشر الفقر المدفع	المكتب الوطني للإحصاء	مسح	تأثير	2004	28,80%	2008	26,80%	2011	-					16%
2.2	عدد الفقراء (آلاف)	المكتب الوطني للإحصاء	مسح	تأثير	2004	1 320	2008	1 284	2011	-					924
2.3	عمق الفقر	المكتب الوطني للإحصاء	مسح	تأثير	2004	15,30%	2008	14,5%	2011	-					7%
2.4	شدة الفقر	المكتب الوطني للإحصاء	مسح	تأثير	2004	6,90%	2008	6,9%	2011	-					4%

2.5	مؤشر جيني	المكتب الوطني للإحصاء	مسح	تأثير	2004	39,30%	2008	38%	2011	-	40,50%
2.6	ن د إ للفرد بالدولار	المكتب الوطني للإحصاء	سنوي	تأثير	2004	542	2009	940	2011	1 246.2	1 374
3	مؤشرات اقتصادية كلية										
3.1	النسبة السنوية لمعدل نمو ن د إ	الشؤون الاقتصادية والتنمية	سنوي	تأثير	2004	5,2	2009	-1,2%	2011	4%	4,7%
3.2	عجز الميزانية (خارج الهبات والنفط) المتوسط (% من ن د إ خارج النفط)	الشؤون الاقتصادية والتنمية	سنوي	تأثير	2004	8,0%	2009	8,0%	2011	0,7%	3,7%
3.3	العجز الجاري خارج التحويلات الرسمية (% من ن د إ)	الشؤون الاقتصادية والتنمية	سنوي	تأثير	2004	38,7%	2009	14,6%	2011	9,3%	+0,3%
3.4	نسبة التضخم	البنك المركزي	سنوي	تأثير	2004	10,4	2008	7,3%	2011	5,7%	5,7%
3.5	احتياطي خام (أشهر استيراد)	البنك المركزي	سنوي	تأثير	2004	0,6	2008	2,1	2011	3,7	5,9
4	مؤشرات النتائج										
4.1	عدد السياح	التجارة والصناعة التقليدية والسياحة	سنوي	نتائج	2004	40 000	2008	72 000	2011	65 000	73 000
						300 000					

15 000	10000	2012	9950	2011	9503	2008	1410	2004	نتائج	سنوي	التجارة والصناعة التقليدية والسياحة	عدد الأسرة (طاقة استقبال الفنادق)	4.2		
4858	4229	2012	3546	2011	2012	2005	-	-	نتائج	سنوي	التجهيز والنقل	طول الطرق (كيلومتر)	4.3		
1200			1013	2011	990	2006	-	-	نتائج	سنوي	التجهيز والنقل	طول الطرق المرممة (كيلومتر)	4.4		
5518	6752	2012	7 242	2011	7 358	2009	-	-	نتائج	سنوي	التجهيز والنقل	عدد حوادث السير	4.5		
2320	217	2012	2 678	2011	3 094	2009	-	-	نتائج	سنوي	التجهيز والنقل	عدد الوفيات في حوادث السير	4.6		
165	2542	2012	177	2011	221	2009	-	-	نتائج	سنوي	التجهيز والنقل	عدد جرحى حوادث الطرق	4.7		
5 إلى 10 يوم			19	2011	10 إلى 30 يوم	2008	60 يوم	2004	نتائج	سنوي	الشؤون الاقتصادية والتنمية	الوقت اللازم لإنشاء شركة	4.8		
156			162	2011	166	2010	-	-	نتائج	سنوي	الشؤون الاقتصادية والتنمية	تصنيف موريتانيا حسب ترتيب دوينغ بيزنس	4.9		
50%	22%	2012	30%	2011	30%	2009	-	-	نتائج	سنوي	التنمية الريفية	تغطية الحبوب المحلية للاحتياجات من الانتاج بواسطة	4.10		
100%	98%		-	2011	90%	2009	-	-	نتائج	سنوي	التنمية الريفية	نسبة تلقيح المواشي	4.11		
100%	99%	99%	99%	2012	97%	2011	99%	2009	95,10%	2004	نتائج	سنوي	التدريب	النسبة الخام للتدريس في الاساسي	4.12

4.13	فارق نمودجي بين نسب التـمدرس الخام في الولايات	التهذيب	سنوي	نتائج	-	-	2007	12%	2011	10,5%	2012	10.7%	8%	7%	5%
4.14	نسبة التـمدرس الخام في السلك الأول ثانوي	التهذيب	سنوي	نتائج	-	-	2009	23%	2011	22,1%	2012	27,5%	30%	31%	32%
4.15	نسبة النجاح في الباكلوريا	التهذيب	سنوي	نتائج	-	-	2009	17%	2011	20,83%	2012	17,20%	21%	26%	30%
4.16	نسبة خريجي مدارس ومراكز التكوين التقني والمهني	التهذيب	سنوي	نتائج	2004	999	2008	1470 (2280)	2011	738 (3 935) صفحة (115)	2868 (7 910)				
4.17	نسبة التغطية الصحية في مسافة 5 كلم	الصحة	سنوي	نتائج	2004	40,60%	2007	67%	2011	80%	2012	74%	84%	86,9	87%
4.18	نسبة عدد الممرضين إلى السكان	الصحة	سنوي	نتائج	-	-	2010	1 لكل 1.593	2011	1 لكل 1.414					
4.19	نسبة غطاء التلقيح (الأطفال من 0 إلى 23 شهرا)	الصحة	سنوي	نتائج	2004	79%	2008	68,80%	2011	74%	2012	78,4%	78,5	82%	90%
4.20	نسبة نجاح علاج السل الرئوي	الصحة	سنوي	نتائج	-	-	2009	69%	2011	19%	47				
4.21	نسبة الحالات المحتملة للإصابة بالمalaria التي استفادت من فحص الطفيليات	الصحة	سنوي	نتائج	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	2011	5.1%	50%				
4.22	عدد المشتركين في الإنترنت	سلطة التنظيم	سنوي	نتائج	-	-	2008	9693	2011	30 000	400 000				
4.23	نسبة المشتركين غي الهاتف النقال (لكل 1000 نسمة)	سلطة التنظيم	سنوي	نتائج				2008	628	2011	3 284	900			

4.24	عدد المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	الاتصال والعلاقات مع البرلمان	سنوي	نتائج	2004	2%	2008	18%	2011	20%	35%
4.25	نسبة الضغط الصريبي	المالية	سنوي	نتائج	2006	17,20%	2009	14,10%	2011	16,30%	21%
4.26	عدد محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة	الاتصال والعلاقات مع البرلمان	سنوي	نتائج	-	-	2010	0	2011	7	3
4.27	عدد الشركات التي ترأسها نساء	الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	سنوي	نتائج	-	-	2010	20	2011		100
4.28	نسبة النساء المستشارات البلديات	الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	سنوي	نتائج					2012	30,3%	50%
4.29	نسبة النفاذ إلى التعليم قبل المدرسي	الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	سنوي	نتائج	2008	9,8%			2012	14,3%	16%
4.30	نسبة النساء الوزيرات	الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	سنوي	نتائج	1992	1			2012	3	10
4.31	نسبة النساء المديرات	الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	سنوي	نتائج			2011	5,9%			10%
4.32	عدد مؤسسات التعليم المتخصصة (أطفال معاقون) والطفولة	الشؤون الاجتماعية والطفولة	سنوي	نتائج					2012	6	10

والأسرة										
4.33	نسبة البنات ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية	الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	سنوي	نتائج	2011	46,5%	36%			
4.34	عدد طلاب التعليم العالي	التدريب	سنوي	نتائج	2009	15200	2011	16 000	2012	24693
4.35	الإصابات المؤكدة بالمalaria	الصحة	سنوي	نتائج	2009	22%	2011	غير محدد		
4.36	عدد العمال المؤمنين لدى صندوق الضمان الاجتماعي	الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة	سنوي	نتائج	2009	45000	2011	47 500		
4.37	حصة الطاقات المتجددة من الإنتاج الكهربائي	النفط والطاقات والمعادن	سنوي	نتائج	2010	<1%	2011	<1%	2012	<1%
4.38	مستوى مخزون الأمن الغذائي (طن)	مقوضية الأمن الغذائي	سنوي	نتائج	2011	0	2011	3.100		

5

مؤشرات الوسائل والإنجازات

5.1	مستوى الصرف الصحي نواكشوط	تنفيذ مشروع المدينة	المياه والصرف الصحي	سنوي	إنجازات	2010	0%	2008	0%	2011	0%	2012	-	8%	25%	100%
5.2	مستوى تنفيذ بناء شبكة توزيع المياه في مدينة نواكشوط	المياه والصرف الصحي	سنوي	إنجازات	2010	0%	2011	10%	2012	25%	50%	80%	100%			

100%					2011			0%	2010	إنجازات	سنوي	التدريب	مستوى تنفيذ بناء الحرم الجامعي في نواكشوط	5.3
100%	6%	2012	2%	2011					2010	إنجازات	سنوي	التجهيز والنقل	مستوى تنفيذ إعادة تأهيل طريق نواكشوط - روصو	5.4
100%	25%	1012	18%	2011					2010	إنجازات	سنوي	التجهيز والنقل	مستوى تنفيذ بناء طريق أطار تجكجة	5.5
100%	75%	60%	-	2011				0%	2010	إنجازات	سنوي	الصحة	مستوى تنفيذ مشروع بناء وإعادة تأهيل وتجهيز مراكز الصحة	5.6
100%	80%	45%	14%	2012	5%	2011	0%	2008	0%	2010	سنوي	المياه والصرف الصحي	مستوى تنفيذ مشروع أفطوط الشرقي	5.7
100%		20%	0%	2012	0%	2011			0%	2010	سنوي	النفط والطاقة والمعادن	مستوى تنفيذ توسيع محطة توليد الكهرباء في نواكشوط	5.8
100%		20%	0%	2012	0%	2011			0%	2010	سنوي	النفط والطاقة والمعادن	مستوى تنفيذ بناء منشآت الكهرباء الهوائية في نواذيبو	5.9
نعم			لا	2011				لا	2010	إنجازات	سنوي	المالية	أ) المنظومة المستحدثة لتوجيه الإصلاح تعمل بانتظام وتجتمع مرة كل ربع سنة، ب) المخطط الرئيسي لإصلاح المالية - تسيير المالية العمومية تم تنفيذه بما يتطابق مع المتطلبات	5.10
نعم			لا	2011				لا	2010	إنجازات	سنوي	المالية	إنشاء وتشغيل إدارة عامة للمعلوماتية بوزارة المالية	5.11
نعم			لا	2011				لا	2010	إنجازات	سنوي	المالية	إخضاع أهم التطبيقات المعلوماتية والمخطط الرئيسي للمعلوماتية في وزارة المالية للتدقيق وتنفيذ	5.12

ذلك تحت سلطة الإدارة العامة للضرائب											
5.13	تم إنشاء الحساب الموحد للخزينة	المالية	سنوي	إنجازات	2010	لا	2011	نعم	نعم		
5.14	حصة نفقات الصحة في ميزانية الدولة	المالية	سنوي	وسائل	2010	3,40%	2008	3,6%	2011	3,8%	2012
5.15	النفقات الجارية لوزارة المالية بالنسبة للنفقات الجارية للدولة (خارج الديون)	وزارة الدولة للتهديب الوطني	سنوي	وسائل	2009	9,60%	2011	7,3%	10%		
5.16	رصيد الصندوق الجهوي للتنمية (مليون أوقية)	الداخلية ولامركزية	سنوي	وسائل	2004	2700	2009	3000	2011	3000	2012
5.17	تأهيل وإنجاز هياكل وفضاءات جديدة للترفيه على المستوى الوطني	الثقافة والشباب والرياضة	سنوي	إنجازات	2009	-	2010	25%	2011	66%	90%
5.18	تأطير الشباب حول المواطنة والنشاطات الجموعية والثقافية والشبابية والرياضية	الثقافة والشباب والرياضة	سنوي	إنجازات	2009	-	2010	50%	2011	70%	100%
5.19	نسبة المدن الخالية من الأحياء الهشة	الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	سنوي	إنجازات	2009	0	2009	20%	2011	45%	2012
5.20	عدد الأقطاب التي تم إنشاءها لتجميع المدن العصرية	الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	سنوي	إنجازات	2009		2011	5	2012	12	25
5.21	نسبة نمو كمية الأسماك المصدرة إلى مجموع الكميات المصطادة سنويا ل ZEEM	الصيد	سنوي	إنجازات	2008	7%	2012	10%	30%		

6	5	2012	4,7	2008	إنجازات	سنوي	الصيد	الصيد	منتجات	استهلاك	5.22
									(كلغ/ساكن/سنة)		
50 000	38 000	2012	36 000	2008	إنجازات	سنوي	الصيد	الصيد	عدد فرص العمل التي يوفرها قطاع الصيد		5.23